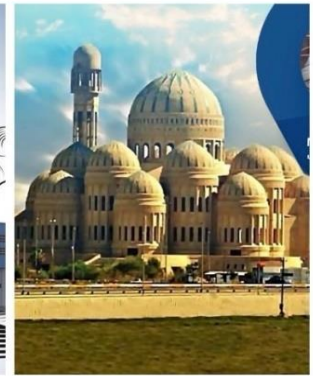


National bank of Iraq
المصرف الأهلي العراقي

تقرير الادارة السنوي الموحد

2020



أولاً: معلومات عامة

تأسيس المصرف

تأسس المصرف الأهلي العراقي بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش/٥٨٠٢/١٩٩٥/٠٢/٠١ برأسمال قدره (٤٠٠) مليون دينار وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ ١٩٩٥/٠٣/٢٨ على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وفي ١٩٩٥/٠٤/٠٨ بأشر المصرف مزاولة اعماله.

بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٥ سمح البنك المركزي العراقي للمصارف الاستثمارية بتعديل عقود تأسيسها بما يمكنها من ممارسة الصيرفة الشاملة، بناءً عليه اتخذ مجلس ادارة المصرف بتاريخ ١٩٩٨/٠١/٢٥ قراراً بتعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابه المؤرخ في ١٩٩٨/١٠/٠١.

ولغرض تنفيذ الأهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة ولزيادة طلبات الزبائن للحصول على الائتمان بمختلف انواعه ونظراً لاصدار تعليمات من قبل مجلس ادارة البنك المركزي العراقي بالزام المصارف بالعمل على زيادة رأس المال ليصبح (٥٠) مليار دينار عراقي وذلك خلال فترة ١٨ شهر من تاريخ الموافقة على زيادة رأس المال إلى (٢٥) مليار دينار فقد تدرجت زيادة رأس مال المصرف ليصل إلى (٥٠) مليار دينار عراقي مع نهاية عام ٢٠١٠.

أصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ و٢٨ أيلول ٢٠١٠ قراراً برفع رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من (١٠٠) إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٣.

التزاماً مع تعليمات البنك المركزي العراقي فقد تم زيادة رأس مال المصرف إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي تدريجياً حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي وقررت بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٣ الموافقة على آخر زيادة لرأس المال من (١٥٢) مليار دينار إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي بحيث تم زيادة رأس المال عن طريق طرح ٩٨ مليار سهم للاكتتاب العام الذي أغلق بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠١٤ و تم الاكتتاب خلال الفترة بكامل قيمة الأسهم بإجمالي مبلغ ٩٨ مليار دينار عراقي ، وحصلت موافقة مسجل الشركات حسب كتابهم المرقم ٥٥٠٠ بتاريخ ٢٤/٠٢/٢٠١٤ وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

الأنشطة التي يمارسها المصرف

يقدم المصرف الاهلي العراقي خدمات مميزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب، وانما يتعداه ليشمل الشركات التجارية الاقليمية والعالمية وذلك بالاعتماد على شبكة مراسلي المصرف الاقليمية والدولية. حيث يعد كابتال بنك، والذي يملك حوالي ٦٢% من رأسمال المصرف، بوابة للمصرف الاهلي العراقي للانفتاح على اقتصاديات العالم من خلال تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية، وتوفير سقوف الاعتمادات، ودعم خدمات التمويل التجاري.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمصرف الاهلي العراقي ومن خلال شركة كابتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لكابتال بنك، من التداول لصالح عملائه في الاسواق الاقليمية والعالمية.بالاضافة الى تقديمه خدمة التداول لصالح عملائه في السوق العراقية للاوراق المالية وذلك من خلال شركته التابعة والمملوكة له بالكامل، شركة واحة النخيل للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية. ويمارس المصرف اعماله من خلال نظام مصرفي اساسي متطور لدعم نموه وخدمة عملائه، بالاضافة الى ان المصرف وشركته التابعة له يقومان باعداد التقارير المالية الخاصة بهما وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ويتم تدقيق اعمالها من قبل مدققين معتمدين محليين ودوليين.

هذا ويوفر المصرف الأهلي العراقي حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية لكل من - الأفراد والشركات على حد سواء:

- حسابات العملاء بكافة انواعها من جاري وتوفير وودائع ثابتة بعملة الدينار العراقي والدولار الامريكي او اي عملات رئيسية اخرى.
- توفير القنوات والخدمات الالكترونية من خدمات بطاقات فيزا الكترون العالمية والخدمات المصرفية عبر الانترنت بالاضافة الى توفير مركز الخدمة الهاتفي المتخصص بالاجابة عن استفسارات عملاء المصرف وتقديم الحلول الفورية لهم
- توفير شبكة من أجهزة الصراف الآلي التي يستطيع من خلالها العميل الاستفادة من مزايا السحب النقدي والاستفسار عن ارصدة حساباته بالاضافة الى عمليات التحويل ما بين حسابات العميل و خدمات أخرى متنوعة .
- توفير خدمة الرسائل القصيرة التي تتيح للعميل الاطلاع على سحباته وايداعاته بصورة فورية
- خدمة تحويل الرواتب للقطاع العام للدوائر والوزارات الحكومية ضمن مشروع التوطين بالإضافة الى شركات القطاع الخاص.
- التسهيلات الائتمانية لقطاع الافراد بأنواعها (القروض الشخصية، والبطاقات الائتمانية) مقابل تحويل الراتب .
- الخدمات المتخصصة للشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة التي تشمل على (قسم خاص بخدمة كبار الشركات، الخدمات التجارية من حيث الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة وخطابات الضمان بالاضافة الى الحوالات المصرفية، و التسهيلات المصرفية بأنواعها، و التعامل بالعملات الاجنبية والمشاركة بنافذة مزاد العملة الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي).

- خدمات الوساطة المالية من خلال شركة المال للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية في العراق.
- خدمات الحوالات السريعة من خلال شبكة ويسترن يونيون العالمية.
- خدمات البطاقات المدفوعة مسبقا .
- خدمة التسوق الالكتروني من خلال البطاقات الائتمانية.
- خدمة زين كاش.
- الخدمات المصرفية عبر الانترنت للأفراد.
- الخدمات المصرفية عبر الانترنت للشركات.

طموحات المصرف في تحقيق الأهداف

انطلاقاً من الرؤى الاستراتيجية وتزامناً مع توجهات البنك المركزي العراقي، يسعى المصرف الاهلي العراقي للعمل على المساهمة الفعالة في تطوير القطاع المصرفي العراقي من خلال تطبيق افضل الخدمات المصرفية العالمية وتطوير المنتجات والخدمات التي تخدم شرائح المجتمع المختلفة وتقديم الحلول المالية الشاملة لهم والتي تمكنهم من تطوير اعمالهم وتوفير احتياجاتهم بكل سهولة وسرعة.

وتتمحور طموحات واهداف المصرف الاهلي العراقي حول تعزيز المزايا التنافسية للمنتجات وخدمات المصرف وذلك من خلال تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية وتطوير خدمات دفع الرواتب لما لها من اهمية كبيرة في خدمة شريحة واسعة من المجتمع العراقي بالإضافة الى تعزيز خدمات السداد الالكتروني سواء عن طريق البطاقات الائتمانية والبطاقات المدفوعة مسبقا او من خلال الخدمات الالكترونية عبر الانترنت حيث يسعى المصرف الى زيادة قاعدة عملائه من خلال هذا التطوير المستهدف بالإضافة الى توسيع الانتشار الجغرافي لفروع المصرف لتغطية كافة محافظات العراق.

و تبني المصرف الأهلي العراقي منذ منتصف عام ٢٠١٧ مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة، و ذلك من خلال خطة عمل تستهدف الوصول لأكثر عدد ممكن من موظفي الدولة لتحقيق الطموحات و الأهداف التي يتطلع لها المصرف.

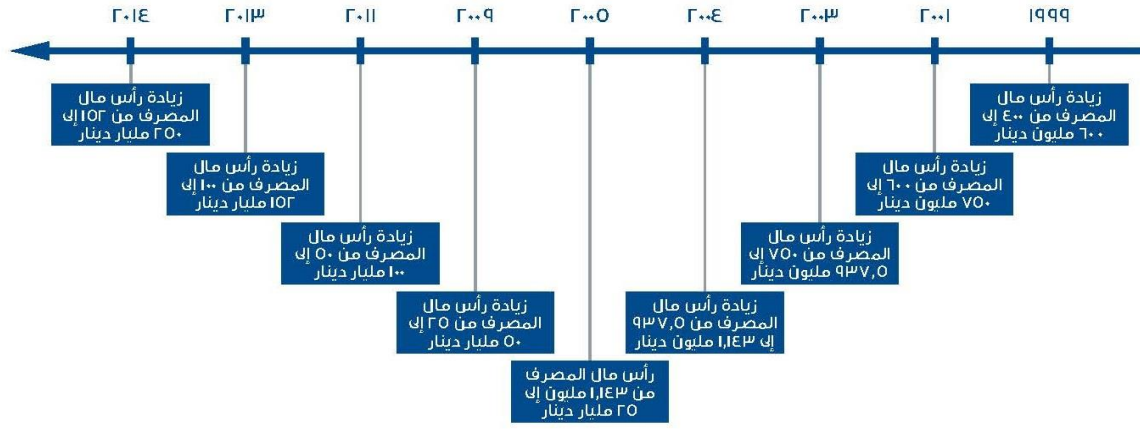
فروع المصرف

يقدم المصرف خدماته من خلال فروع المنتشرة والتي تغطي أغلب المحافظات العراقية. حيث تتواجد ٥ فروع في بغداد (السعدون " الرئيسي "، المنصور، الكاظمية، مول بغداد، جميلة) بالإضافة الى ثلاثة فروع في محافظة البصرة (البصرة، الرميلة وأم قصر) وفرع في النجف وكربلاء وأربيل والسليمانية والموصل. ويقوم المصرف بدراسة افتتاح عدد من الفروع والمكاتب الجديدة خلال عام ٢٠٢١ في بغداد. بالإضافة الى توجهه المصرف بالتواجد في عدد من المحافظات الرئيسية وتحديد المناطق الغربية من خلال فروع او مكاتب خدمة لتقديم خدماتنا لأكثر شريحة ممكنة الافراد ضمن الفئات المستهدفة وذلك من خلال افتتاح فرع جديد في منطقة الاعظمية في بغداد ليصل عدد الفروع في نهاية عام ٢٠٢١ الى ١٥ فرع و٣ مكاتب خدمة. كما ويتم حالياً العمل على توفير خدمات مصرفية وأسلوب خدمة متميز لشريحة العملاء من فئة الافراد من موظفي القطاع العام والخاص بالإضافة الى الفئات الأخرى المختلفة سعياً من المصرف لتقديم أفضل الحلول المصرفية التي يستطيع من خلالها تلبية متطلبات واحتياجات هذه الشرائح للعمل على دعم وتعزيز ثقافة التوفير لدى العملاء لاستقطاب عدد أكبر من الودائع والعمل على منح تسهيلات مصرفية منافسة من قروض شخصية وبطاقات ائتمانية مقابل تحويل الراتب، يضاف الى ذلك توجهه المصرف الى إطلاق عدد من الخدمات الالكترونية بالتعاون مع زين كاش.

ويسعى المصرف خلال التوسع والانتشار في مختلف أنحاء العراق وبالتحديد في المناطق الجنوبية والتي من خلالها سوف يقوم المصرف بالعمل على قاعدة نقاط الخدمة لزيائن المصرف الأهلي العراقي من عملاء توظيف الرواتب بشكل خاص، مع العمل على ضمان توسيع قاعدة الانتشار في الخدمة وتحديد في المحافظات الغير مخدومة بفروع أو شبكة صرافات آلية بهدف تخفيض الكلف الناتجة عن هذه العملية وفي نفس الوقت توفير الخدمة بأسلوب جديد يتوافق مع توجه المصرف الأهلي العراقي، حيث سيتم من خلال خدمة زين كاش او اسيا حوالة إطلاق حملة تستهدف عملاء التوظيف بعنوان (سحب الراتب صار أسهل مع الأهلي العراقي) لغاية تعزيز الخدمة المقدمة لهذه الشريحة المهمة على مستوى القطاع المصرفي العراقي ولتوفير الخدمات المصرفية لفئة منتسبي وزارتي الداخلية والدفاع بحيث يتمكن المصرف من استقطاب المزيد من عملاء التوظيف مقابل تقديم حلول مصرفية و خدمات بنكية سريعة. يضاف الى ذلك توجه المصرف القائم على التركيز على شركات القطاع الخاص لغايات توفير خدمات تحويل الرواتب لموظفيها والذي من شأنه خدمة شريحة كبيرة من هذه الشركات وتحديد الاجنبية منها لتقديم الخدمات الاساسية لأعمالهم بالإضافة الى الخدمات التجارية من قبل قطاع الشركات والتي من شأنها ان تقوم بتوفير التسهيلات اللازمة وبالشكل الذي يضمن استمرارية نمو الاقتصاد الوطني.

تطور رأسمال المصرف

جدول بتطور رأسمال المصرف (بالمليار دينار)											
السنة	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠٢٠
رأسمال	٠,٤	٠,٦	٠,٧٥	٠,٩٤	١,١٤	٢٥	٥٠	١٠٠	١٥٢	٢٥٠	٢٥٠



(بالالف دينار)

حقوق الملكية

السنة المالية	حقوق المساهمين	الربح قبل الضريبة	الارباح الموزعة توزيعات نقدية	سعر الإغلاق
٢٠٢٠	٣٠٧,٢٩٤,٩٢٦	٢٤,٧٠٧,٨٥٤	-	٠,٩٢
٢٠١٩	٢٥٦,٥١٦,٩٤٢	١١,٤٢٠,٩٣٢	-	٠,٦١
٢٠١٨	٢٥٧,٧٦٦,٣٧٤	(٥,٦٧٠,٧٦٦)	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٠,٣٤
٢٠١٧	٢٨٥,٧٠٤,٦٥٠	٥,٨٢١,٣٧٥	٥,٠٠٠,٠٠٠	٠,٤٧
٢٠١٦	٢٨٧,٨٣٨,٨٨٢	٢٧,٧٤٦,٤٠٩	-	٠,٤١

(بالالف دينار)

الاحتياطات

اسم الحساب	٢٠٢٠	٢٠١٩
إحتياطي إجباري	٥,٤٤٠,٧٧٦	٤,٤٤٥,٤٠٠
احتياطي التغير في القيمة العادلة	(٢,١٢٠,٧١٤)	٩١,١٢٧
الارباح غير موزعة	٥٢,٩٧٤,٨٦٤	٩٨٠,٤١٥
احتياطي التوسعات	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٥٧,٢٩٤,٩٢٦	٦,٥١٦,٩٤٢

عضوية مساهمة المصرف في الشركات

يملك المصرف شركة تابعة واحدة كالتالي:

اسم الشركة	نوع الشركة	النشاط الرئيسي	رأس مال الشركة	العنوان	نسبة الملكية
شركة المال	محدودة المسؤولية	شركة وساطة لبيع وشراء الاوراق المالية	مليار دينار عراقي	بغداد	١٠٠%

*تم تعديل اسم الشركة من شركة واحة النخيل للوساطة الى شركة المال العراقي للوساطة بتاريخ ١٨ آب ٢٠٢٠.

يملك المصرف مساهمات بشركات اخرى ولكن بنسب تقل عن ١٠%

المنصب	عدد الاسهم المملوكة	الأعضاء الاصليين
رئيس المجلس	٣٠٥,٣٧٠,١٨٩	باسم خليل السالم
نائب رئيس المجلس	١٥٤,٦١٣,٦٦٤,٠٣٢	داوود محمد داود الغول *
عضو أصيل	١٦٦,٧٣٧,٩١٧	منير احمد القوقا
عضو أصيل	٢٤,٣٥٦,٧٨٨	شريف عبد علي البطاط
عضو أصيل	٥,٧١٧,٥٥٦	خليل إبراهيم عبد الكريم المشاهدي
عضو أصيل	١٣٧,٢٢٢	سردار مرزا محمود
عضو أصيل (المدير المفوض)	٢,٠٠٠	ايمن عمران ابودهيم

* ممثل بنك المال الأردني

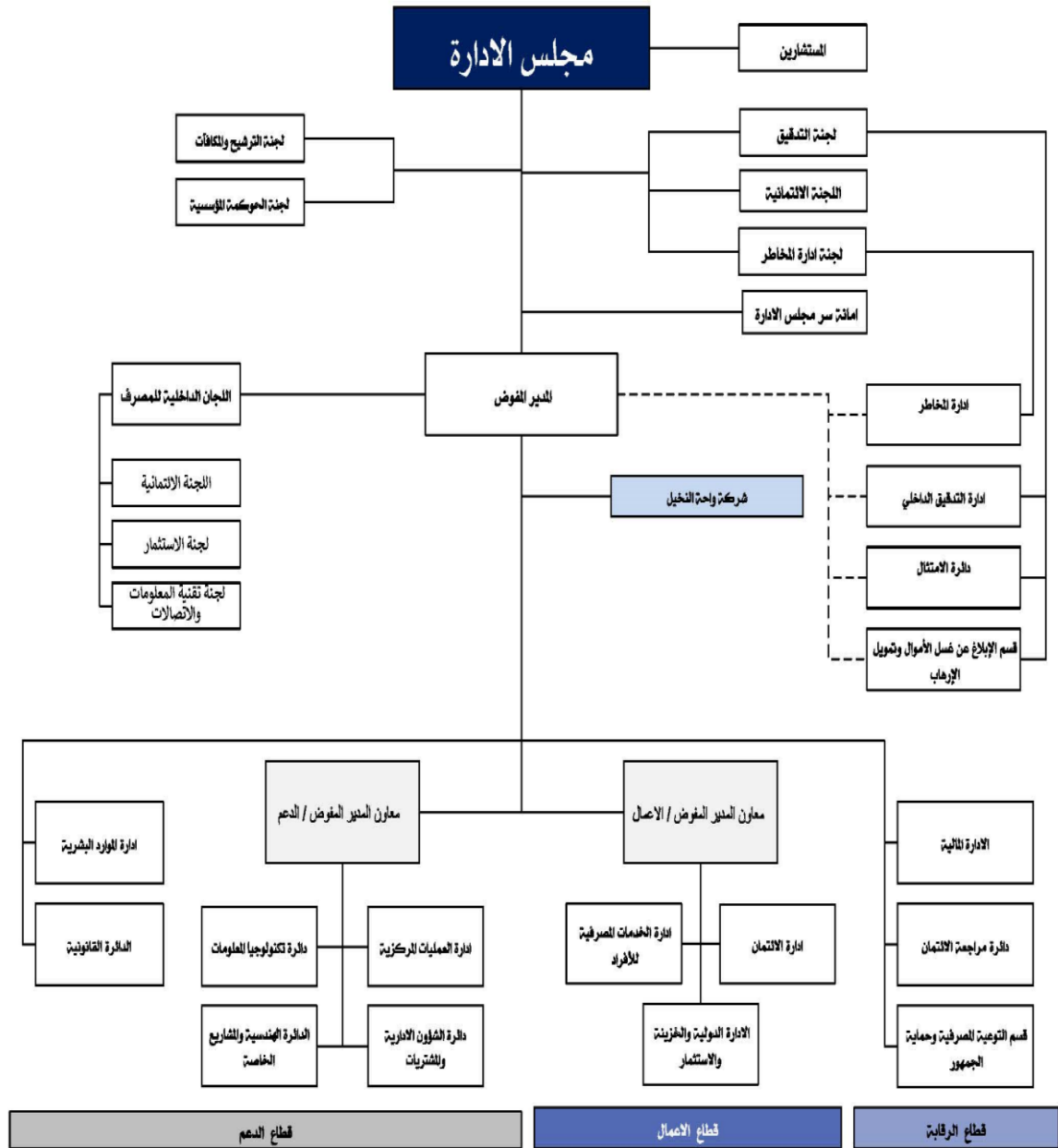
المنصب	عدد الاسهم المملوكة	الأعضاء الاحتياط
عضو احتياط	١٠٠,٠٠٠	راقية محمد حسن
عضو احتياط	٢,٠٠٠	نعمة شلبية علي
عضو احتياط	٢,٠٠٠	فلاح حسن كوكش
عضو احتياط	٢,٠٠٠	منار محمد عبد الحلیم
عضو احتياط	٢,٠٠٠	ياسر إبراهيم محمد
عضو احتياط	٢,٠٠٠	علي محمد داود
عضو احتياط	٢,٠٠٠	علي مصطفى حسن

تم عقد (٨) جلسات لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٠.

أسماء كبار مالكي الأسهم (أكثر من ٥%)

النسبة	عدد الاسهم كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١	الجنسية	الاسم
%٦١,٨٥	١٥٤,٦١٣,٦٦٤,٠٣٢	اردنية	بنك المال الاردني
%٩,٩٠	٢٤,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	اردنية	شركة بنك القاهرة عمان
%٥,٠٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	بحرينية	شركة بالفست ٢
%٥,٠٠	١٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	عراقية	عباس فاضل احمد الشمري

الهيكل التنظيمي الرئيسي للمصرف الأهلي العراقي



العاملون في المصرف:

بلغ عدد العاملين في المصرف (٣٨٧) موظفا كما في نهاية العام ٢٠٢٠ من بينهم (٣٧٢) موظفا مشمولين بالضمان الاجتماعي وبلغ مجموع رواتبهم السنوية (٦,٨٧٠,٦٣٤) ألف دينار عراقي. وبلغ اجمالي المنافع السنوية الاخرى للموظفين (١,٢٠٦,١٣٧) ألف دينار متضمنة مساهمة في الضمان الاجتماعي بقيمة (٤٠٩,٩٤٣) ألف دينار عراقي. مقارنة مع عدد العاملين في المصرف (٣٤٩) موظفا كما في نهاية عام ٢٠١٩ مجموع رواتبهم (٦,٢٠٠,٧٨٩) ألف دينار عراقي، وبلغ اجمالي المنافع السنوية الاخرى للموظفين عن العام ٢٠١٩ (١,٢١٤,٦٦٧) ألف دينار متضمنة مساهمة في الضمان الاجتماعي بقيمة (٣٧٧,٢٧٢) ألف دينار عراقي.

ان المنافع والامتيازات التي يحصل عليها العاملون في المصرف هي على النحو التالي :

- * راتب اضافي كل أربعة أشهر
- * منح الموظفين سلف وقروض شخصية وقروض إسكان
- * التأمين الصحي للموظف وعائلته والتأمين على الحياة للموظف والتأمين ضد الامراض السرطانية للموظف وعائلته.
- * المساهمة في الضمان الاجتماعي
- * التأمين الفائدة تفضيلية

تصنيف العاملين حسب التحصيل العلمي		
الرقم	التحصيل العلمي	العدد
١	الدكتوراه	١
٢	ماجستير	١١
٣	بكالوريوس	٣٢٧
٤	دبلوم	١٦
٥	اعدادية	٨
٦	متوسطة	٨
٧	ابتدائية	١٦
المجموع		٣٨٧

تصنيف العاملين حسب الدرجات الوظيفية

العنوان الوظيفي	الادارة العامة	الفروع
المدير المفوض	١	٠
الادارة التنفيذية العليا	٥	٠
الادارة العليا	١٣	٠
الادارة الوسطى	٤٤	١٠
وظائف اشرافية	٢٤	٦
موظفين	١٦٠	٩٧
وظائف مساندة	١٩	٨
المجموع	٢٦٦	١٢١
المجموع الإجمالي للمصرف	٣٨٧	

قنوات وأساليب التدريب :

حرصا من المصرف على الحفاظ على المعايير المحلية والدولية التي يعمل على أساسها، فإنه يقوم باستمرار بتطوير وتنمية مهارات موظفيه من خلال قنوات تدريبية متعددة كما هو مبين في الرسم التوضيحي أدناه.

وتعتبر كل قناة تدريبية قناة منفصلة بذاتها، ولكن التدريب لا يكتفى إلا من خلال دمجها وجمعها لتصبح برنامجا تدريبيا متكاملًا يحرص على تزويد موظفي المصرف بمهارات متطورة ومعلومات شاملة وإعدادهم للتعامل مع التحديات التي قد يواجهها المصرف، إذ إن بعضها يعزز المهارات المتخصصة بمجال وظيفي معين، والأخرى تطور مهارات أساسية يجب على جميع الموظفين اكتسابها لتسهيل عملهم وتحسين أدائهم.



أهمية تقييم أثر التدريب والتطوير:

يعد تقييم أثر التدريب والتطوير امراً ضرورياً لضمان تحقيق الاهداف المرجوة من البرامج التدريبية حيث يتم من خلاله تقييم كفاءة البرامج وفعاليتها من خلال تطوير كفاءات الموظفين ومهاراتهم لتحقيق اهداف المصرف على نحو أكثر فعالية مما يؤدي الى ادخارات مستقبلية كبيرة في الوقت والتكاليف. كما يقوم التقييم بتحديد الاستراتيجيات الجديدة وصياغتها باستمرار، ويسهم بالتالي في تطوير الموارد البشرية. تكمن الأهمية الأساسية لتقييم البرامج التدريبية في انها تحدد الايجابيات-ليتمكن المصرف من الاستفادة منها وتطويرها من ناحية، ومن ناحية اخرى العمل على معالجة اي سلبيات ضمن الخيارات المتاحة.

الدورات التي شارك بها موظفو البنك:

فيما يلي جدول يبين الدورات التي شارك بها موظفو المصرف:

عدد المشاركين	عدد الدورات	نوع الدورة التدريبية
٩١	١١	دورات مراكز تدريب داخل البنك
٢٥٦	١٦	دورات مراكز تدريب داخل العراق
٤	٤	دورات مراكز تدريب خارج العراق
٢٠٨٧	١٠٤	التدريب عن بعد
٥	٥	شهادات مهنية
٢٤٤٣	١٤٠	المجموع

الحوكمة المؤسسية:

قام المصرف نهاية عام ٢٠١٧ والتزاماً بتعليمات البنك المركزي العراقي بتشكيل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى "الجنة الحوكمة المؤسسية" هدفها متابعة تطبيق دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف، حيث سيتم التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للمساعدة في تطبيق الدليل وفقاً لأفضل الممارسات العالمية بهذا الخصوص.

والتزاماً من المصرف بدليل الحوكمة فقد قمنا بنشر الدليل على الموقع الإلكتروني للمصرف.

الإطار العام لتشكيل ومتابعة عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

١. على المجلس تشكيل لجان من بين أعضاء المجلس يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، مع الالتزام بعدم اتخاذ قرارات بمفردها بدون تصويت مجلس إدارة المصرف، كما ينبغي على المجلس أن يقوم بالمتابعة المستمرة لأعمال اللجان للتأكد من فاعلية دورها ذلك مع إمكانية دمج بعض اللجان وفقاً لتناسب اختصاصاتها شريطة أن لا يكون هنالك تعارض بين واجبات ومسؤوليات هذه اللجان.
٢. ضمان سهولة حصول اللجان على المعلومات الكافية من الإدارة، كما يمكن لأي لجنة الحصول على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.
٣. يجب مراعاة الشفافية في تشكيل اللجان مع الإفصاح عن أسماء أعضائها للمجلس وعن اللجان التي كوّنها المجلس وألية عملها ونطاق إشرافها.
٤. يجب مراعاة التخصص والخبرة والحياد وعدم تعارض المصالح في تشكيل اللجان.
٥. متابعة اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة وعرض تقاريرها ونتائجها على رئيس المجلس.
٦. يجب ان يتوفر لكل لجنة ميثاق داخلي يبين مهامها ونطاق عملها وإجراءاتها بما يشمل كيفية إعداد التقارير إلى مجلس الإدارة، وما هو المتوقع من أعضاء مجلس الإدارة من عضويتهم في تلك اللجان.
٧. يجب على المصرف تزويد البنك المركزي العراقي بقائمة تشمل جميع اللجان التابعة لعمل المجلس ومهامها وإجراءات عملها وأسماء أعضائها.
٨. يتم اختيار مقرر اللجنة المنبثقة عن المجلس إما أمين سر المجلس أو أي موظف تنفيذي تختاره اللجنة عدا مدير القسم المختص بأعمال اللجنة المعنية.
٩. يجب أن يكون رأس كل لجنة يتم تشكيلها عضو مجلس إدارة مستقل

تنظيم أعمال اللجان:

١. تعقد اللجان اجتماعات دورية ويحدد عددها بحسب طبيعة أعمال كل لجنة.
٢. يتولى مقرر اللجنة ضبط محاضر اجتماعات اللجنة وتدوين توصياتها بحسب الصلاحيات الممنوحة لها.
٣. يعرض رئيس اللجنة محاضر اجتماعاتها وتوصياتها على مجلس الإدارة للتصويت عليها.
٤. تتعهد اللجان بتقديم تقارير دورية وتقرير سنوي عن نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة.
٥. يتم تشكيل اللجان المؤقتة بقرار من المجلس أو يطلب من البنك المركزي العراقي ويحدد القرار تشكيل اللجنة ونطاق عملها ومسؤولياتها والمدة المطلوبة لإنجاز عملها.

الأعضاء	لجنة الحوكمة المؤسسية	لجنة التدقيق	لجنة الرضخ والمكافآت	لجنة إدارة المخاطر	اللجنة الانتمائية
الأعضاء	ثلاثة أعضاء غالبيتهم من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين وعلى أن تضم اللجنة رئيس المجلس.	ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكونوا من الأعضاء المستقلين من مجلس الإدارة أو الاستشاريين أو خبراء في المجال المالي أو التدقيق بموافقة البنك المركزي ويجب أن يكون رئيس اللجنة مستقلاً من أعضاء المجلس ولا يجوز له عضوية لجنة أخرى من لجان المجلس.	ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكونوا من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين ويكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً.	ثلاثة أعضاء على الأقل من الأعضاء غير التنفيذيين على أن يكون رئيس اللجنة مستقلاً.	تشكل اللجنة من رئيس مجلس الإدارة و اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وعلى أن تضم اللجنة المدير المخوض.
مهامهم	تعقد اللجنة اجتماعات دورية ويحدد عددها بحسب طبيعة عمل اللجنة	تعقد اللجنة اجتماعات دورية ويحدد عددها بحسب طبيعة عمل اللجنة	تعقد اللجنة اجتماعات دورية ويحدد عددها بحسب طبيعة عمل اللجنة	تجتمع اللجنة أربع مرات في السنة على الأقل.	على اللجنة الاجتماع مرتين بالسنة أو كلما اقتضت الحاجة.
أهم المهام	<p>١.مراجعة تطبيق دليل الحوكمة، والإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالمصرف وفقاً لحجم عمليات المصرف وتعدد وتنوع أنشطته، وتحديث ومراقبة تطبيقه.</p> <p>٢. إشراف وإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه في التقرير السنوي للمصرف.</p> <p>٣. التأكد من تطبيق المصرف مبادئ حوكمة الشركات والممارسات السليمة له.</p> <p>٤. التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقق والبحث والتدقيق في أية عمليات أو إجراءات أو لوائح ترى أنها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.</p> <p>٥. التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو إلغاء التشكيلات التنظيمية أو دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.</p> <p>٦.مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها فضلاً عن مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.</p> <p>٧.مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة وإنهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.</p> <p>٨. إعداد تقرير سنوي عن أعمال اللجنة بعد انتهاء كل ربع مالي تقدمه إلى مجلس الإدارة.</p> <p>٩. التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية، وعلى خطة التدقيق السنوية، وعلى ضوابط المحاسبية.</p> <p>١٠. التأكد من التزام المصرف بالإفصاحات التي حددها "المعايير الدولية للإبلاغ المالي" (International Financial Reporting Standards, IFRS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة، وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.</p> <p>١١. تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص "الإبلاغ المالي" (Financial Reporting).</p> <p>١٢. تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الآتي:</p>	<p>١. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤوليات لجنة التدقيق.</p> <p>٢. إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها والإشراف على تطبيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:</p> <p>* أن تتماشى مع مبادئ وممارسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الآنية أو القصيرة الأجل.</p> <p>* مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.</p> <p>* التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان أنواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف، بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.</p> <p>* يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفئات موظفي المصرف، اجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة، واجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفعالية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.</p> <p>* وضع سياسة الاحلال لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على ان تراجع بشكل سنوي على الأقل، بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.</p> <p>* التأكد من اعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية.</p> <p>* الاشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولتسيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.</p> <p>٨.المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة لإقرارها والمصادقة عليها.</p> <p>٩. الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف.</p> <p>١٠. التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الأمور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر، إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعية وأية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.</p> <p>١١. الإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.</p> <p>١٢. تلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار، تقنية المعلومات والاتصالات).</p>	<p>١.مراجعة أستراليا انتيجية إدارة المخاطر لدى المصرف قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.</p> <p>٢.مراجعة السياسة الانتمائية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة، فضلاً عن الإشراف على تطبيق السياسة الانتمائية المقترحة من قبلهم.</p> <p>٣.مراقبة "المخاطر الانتمائية" التي يتحملها المصرف، سواء ما يتعلق "بالمدخل المعياري" أو "المدخل المستند لتصنيف الداخلي" و"المخاطرة التشغيلية" و"مخاطرة السوق" و"المراجعة الإشرافية" و"انضباط السوق" الواردة في المقررات التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.</p> <p>٤. تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية، والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.</p> <p>٥. مراقبة قدرة المصرف على تقادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III)، شاملاً ذلك معايير السيولة.</p> <p>٦. التوصية بالتخلي عن الأنشطة التي تسبب المخاطر للمصرف والتي ليس لديه القدرة على مواجهتها.</p> <p>٧. التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر.</p> <p>٨.المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة لإقرارها والمصادقة عليها.</p> <p>٩. الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة لدى المصرف.</p> <p>١٠. التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الأمور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر، إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعية وأية تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.</p> <p>١١. الإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.</p> <p>١٢. تلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار، تقنية المعلومات والاتصالات).</p>		

العضء	لجنة الحوكمة المؤسسية	لجنة التدقيق	لجنة الرشيح والمكافآت	لجنة إدارة المخاطر	اللجنة الانتمائية
		<p>* اقتراح الأشخاص المؤهلين للعمل كمدققين خارجين أو التوصية بعزلهم.</p> <p>* توفير سبل الاتصال المباشرين المدقق الخارجي واللجنة.</p> <p>* الاتفاق على نطاق التدقيق مع المدقق الخارجي.</p> <p>* استلام تقارير التدقيق والتأكد من اتخاذ إدارة المصرف الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب تجاه المشاكل التي يتم التعرف عليها من قبل المدقق</p> <p>١٣. تتحمل اللجنة المسؤولية المباشرة عن الآتي:</p> <p>* تعيين المدقق الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي.</p> <p>* دراسة خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها.</p> <p>* طلب تقارير من مدير التدقيق الداخلي.</p> <p>* على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية، والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة، لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.</p> <p>* على لجنة التدقيق التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام تنفيذية وضمان استقلاليتهم.</p> <p>١٤. مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقوانين والأنظمة والضوابط المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى المجلس.</p> <p>١٥. مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى هذا البنك.</p> <p>١٦. تقديم التقرير السنوي إلى مجلس الإدارة للإفصاح عن أنشطة المصرف وعملياته.</p> <p>١٧. صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية، ولها الحق في استدعاء أي مدير لحضور أي من اجتماعاتها دون أن يكون لهم صفة عضوية اللجنة، على أن يكون ذلك منصوصاً عليه في ميثاق التدقيق الداخلي.</p> <p>١٨. الاجتماع مع المدقق الخارجي، والمدقق الداخلي ومسؤول إدارة الامتثال، ومسؤول مكافحة غسل الأموال (٤) مرات على الأقل في السنة، بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.</p> <p>١٩. مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية، أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف، والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.</p> <p>٢٠. مراجعة تقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <p>٢١. متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.</p>		<p>١٣. مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة، فضلاً عن الإشراف على تطبيق السياسة الاستثمارية المقترحة من قبلهم.</p> <p>١٤. تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية، والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.</p>	

* انظمة الضبط والرقابة الداخلية:

ان مجلس الادارة مسؤول عن اعتماد وتطبيق انظمة رقابة داخلية لدى المصرف قادرة على ضمان وتحقيق دقة ونزاهة البيانات المالية والالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وفي هذا الاطار فقد تم اعتماد سياسات وانظمة تضعها الادارة التنفيذية تغطي كافة الجوانب المتعلقة ببيئة الضبط والرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومسؤولية مجلس الادارة والادارة التنفيذية عنها، حيث تم مراجعة وتعديل انظمة الضبط والرقابة الداخلية سنويا وذلك من خلال استحداث دوائر ووحدات رقابية جديدة او تدعيم الدوائر والوحدات الرقابية القائمة ، وتقوم دائرة التدقيق الداخلي بالتأكد من التزام الدوائر والفروع بهذه الأنظمة.

* التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي ووظيفة مستقلة تهدف إلى مساعدة المصرف في تحقيق أهدافه من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية تتسم بالاستقلالية والموضوعية وذات قيمة مضافة ولتحسين عمليات المصرف باستخدام أسلوب مهني ومنظم لتقييم فعالية وكفاءة أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحاكمية المؤسسية لدى المصرف.

الاستقلالية:

تتبع الدائرة وظيفيا وبشكل مباشر الى لجنة التدقيق والامتثال المنبثقة عن مجلس الادارة واداريا الى المدير المفوض للمصرف ولايجوز اسناد اعمال تنفيذية الى دائرة التدقيق

نطاق العمل:

* يغطي نطاق عمل دائرة التدقيق والرقابة الداخلية كافة عمليات ونشاطات ومراكز عمل المصرف بما فيها النشاطات المسندة لجهات خارجية والشركات التابعة له.

* يشتمل نطاق عمل الدائرة على تحديد ما إذا كانت أنظمة وعمليات الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والحاكمية المؤسسية قد تم تصميمها وتنفيذها كما هو مخطط له، وأنها كافية وتعمل بكفاءة وفاعلية.

المهام الرئيسية:

إن رئيس التدقيق والرقابة الداخلية مسؤول أمام لجنة التدقيق والامتثال عما يلي :-

١. اجراء تقييم سنوي حول مدى كفاية وفعالية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وتقديم التوصيات المناسبة حيال نقاط الضعف، وذلك ضمن نطاق عمل الدائرة.
٢. اعداد ومتابعة تنفيذ خطة تدقيق سنوية مبنية على المخاطر تضمن تدقيق الاعمال والنشاطات والعمليات حسب أهميتها ومستوى التعرض للمخاطر، وللتأكد من كفاءة وفعالية الاجراءات الرقابية للحد من المخاطر التي قد يواجهها المصرف.
٣. اعداد واصدار تقرير تدقيق فوري يتضمن الملاحظات الهامة الناتجة عن تنفيذ برامج تدقيق نشاطات وأعمال المصرف والشركات التابعة وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين هذه العمليات وتلافيتها مستقبلا.
٤. اعداد وتطبيق نظام لمتابعة تصويب ملاحظات التدقيق القائمة لدى مراكز العمل المختلفة ، ورفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق والامتثال بنتائج هذه المتابعة .
٥. المحافظة على وجود موظفي تدقيق مؤهلين ويمتلكون معلومات ومهارات ومعارف وخبرات كافية، وشهادات مهنية متخصصة تتناسب مع متطلبات ميثاق التدقيق الداخلي ، مع رصد المخصصات الكافية لتدريب وتطوير كادر التدقيق الداخلي.
٦. تزويد اطلاع لجنة التدقيق على أية تعديلات على أساليب و/أو أفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي.
٧. التحقق من تدوير موظفي التدقيق والرقابة الداخلية على أنشطة المصرف كل ثلاثة سنوات كحد اعلى .

الصلاحيات:

- لتمكين رئيس وموظفي التدقيق والرقابة الداخلية من تنفيذ المهام والواجبات الموكلة لهم فانه تم تخويلهم بالصلاحيات التالية :-
١. الوصول وبدون قيود إلى التقارير، والسجلات، والعمليات، وإلى جميع ممتلكات المصرف وشركاته التابعة.
 ٢. الإتصال مع جميع موظفي المصرف وشركاته التابعة.
 ٣. الإتصال بحرية تامة مع رئيس مجلس الإدارة ورئيس وأعضاء لجنة التدقيق والامتثال والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال في المصرف.
 ٤. طلب مساعدة أي موظف في المصرف أو الشركات التابعة عند تنفيذ عملية التدقيق وطلب مساعدة أي خبير من داخل المصرف، وفي حال الحاجة لخبير من خارج المصرف يتم ذلك بعد الموافقة المسبقة للجنة التدقيق والامتثال.

* التدقيق الخارجي:

يعين المدقق الخارجي من قبل الهيئة العامة بناء على توصية مجلس ادارة المصرف وهي عملية يقوم بها المدقق المستقل بفحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية بهدف إعطاء رأي عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات والتزام المصرف بالافصاحات التي حددتها معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة.

كما وصدرت تعليمات من البنك المركزي العراقي بخصوص رفع مستوى اداء التدقيق الخارجي بشكل فاعل وذلك بتدقيق حسابات المصارف من قبل اثنين من مراقبي الحسابات وفقاً لأسلوب التدقيق المشترك (Joint Audit).

يوجد عقد مبرم من قبل البنك الام (بنك المال الأردني) مع شركة برايس ووتر هاوس كوبر لتدقيق القوائم المالية للمصرف الأهلي العراقي لأغراض توحيدها مع القوائم المالية لمجموعة بنك المال.

* دائرة الامتثال ومكافحة غسل الاموال:

ان مراقبة الامتثال هي وظيفة مستقلة في المصرف تتبع الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس ادارة المصرف وعلى اتصال مباشر معه، تعمل على التأكد من مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية لمتطلبات القوانين المختصة واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي العراقي وكذلك السياسات والاجراءات مع القوانين والتعليمات المختصة، وذلك بغرض التأكد من صحة هذه السياسات والاجراءات وتجنب الأخطاء والمخالفات التي من شأنها ان تعرض المصرف الى المخاطر المختلفة وذلك بالتعاون مع الدوائر التنفيذية في المصرف.

خلال عام ٢٠٢٠ استمرت ادارة الامتثال بمهامها واعمالها لتقييم مدى امتثال المصرف للقوانين والتعليمات والانظمة الصادرة عن كافة الجهات الرقابية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي وذلك لتجنب تعرض المؤسسة لأي مخاطر رقابية التي تؤثر سلباً على سمعة المؤسسة

وقد قامت ادارة الامتثال باتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز وترسيخ مستويات الامتثال من حيث:

١. زرع وترسيخ مستوى الامتثال وتعزيز روح التعاون لدى الموظفين من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل توعوية لتأهيل وتوعية موظفي المصرف في الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ورفع المستوى العام لموظفي المصرف وللتعرف على المخاطر المحتملة الوقوع والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية.
٢. اعداد نشرات توعوية بشكل فصلي يتم تقديمها الى كافة موظفي المصرف الهدف منها الارتقاء الى ثقافة الامتثال وزيادة الوعي لديهم.
٣. مشاركة موظفي ادارة الامتثال في عدد من الدورات التدريبية التخصصية ونيل شهادات مهنية والتي تساهم في مواكبة التطورات التي تطرأ في القطاع المصرفي.
٤. متابعة اعداد وتحديث سياسات واجراءات عمل المصرف من قبل الجهات المعنية في المصرف لتتوافق مع المتغيرات في متطلبات الجهات الرقابية عن طريق عكس المتطلبات والتعليمات الواردة من البنك المركزي العراقي في السياسات والاجراءات.
٥. العمل على ادخال الانظمة الالية لتعزيز قدرات المصرف على متابعة ومراقبة مدى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية ومن هذه الانظمة:- تفعيل نظام ادارة الامتثال التنظيمي Compliance Management System والذي يتم من خلاله قياس مدى امتثال دوائر واقسام المصرف للتعليمات والضوابط الصادرة عن الجهات الرقابية وادراج التعليمات والكتب الواردة من البنك المركزي العراقي - العمل على تطوير ورفع كفاءة انظمة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من خلال اقتناء نظام حديث ومتطور يحاكي المتطلبات الحديثة ويطبق تعليمات الجهات الرقابية والهدف منه حماية المصرف والاقتصاد الوطني من اساءة استخدام القطاع المالي من قبل اشخاص والجهات الخارجة عن القانون.

يعتبر النظام العام لإدارة المخاطر ومتابعتها والتخفيف منها والإلتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومشاركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداءً من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، مثل لجنة المخاطر الداخلية، إضافة إلى جميع دوائر وفروع المصرف.

تقوم دائرة إدارة المخاطر، وهي دائرة مستقلة تتصل بلجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بخط متصل وتتصل بالمدير المفوض بخط متقطع، بتركيز مهامها وحسب السياسات المعتمدة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة (المالية وغير المالية) وكيفية التعامل معها ورفع التقارير والتوصيات اللازمة بشكل دوري، بما يساهم في تحقيق المصرف لأهدافه الإستراتيجية.

أنواع المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها المصرف:

- مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر.
- مخاطر السوق: هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة والعملات والأسهم، إذ تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية.
- مخاطر السيولة: وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي موقع جغرافي، عملة، وقت لتأدية إلتزاماته في تواريخ استحقاقها، أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.
- المخاطر التشغيلية/العمليات: وهي مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية. كما وتندرج كل من المخاطر القانونية والإستراتيجية ومخاطر السمعة ضمن المخاطر التشغيلية ولغايات إدارتها.

السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والخاصة بإدارة المخاطر:

١. السياسة العامة لإدارة المخاطر
٢. سياسة إدارة مخاطر الائتمان / تم إجراء التحديث والتعديل على سياسة مخاطر الائتمان وكالاتي إضافة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) مع تضمين السياسة بجدول احتساب النسب (Risk Appetite) إضافة الى التعليمات الواردة من قبل البنك المركزي العراقي فيما يخص تعليمات تطبيق كفاية رأس المال وحسب توصيات بازل (III).
٣. سياسة إدارة مخاطر التشغيل/ تم إجراء التعديل على سياسة مخاطر التشغيل وعلى الفقرات التالية:
 - أ - تحديد البيئة الرقابية بشكل تفصيلي لكل مركز عمل بالاعتماد على المعايير التالية:
 - حجم مركز العمل مقارنة مع حجم المصرف.
 - عدد الموظفين في مركز العمل.
 - أثر أي أحداث تشغيلية على مركز العمل وعلى سمعة وربحية المصرف.
 - درجة تعقيد وأتمته العمليات.
 - عدد الحركات المالية وحجمها مقارنة مع مراكز العمل الأخرى.
 - ب - التعليمات الواردة من قبل البنك المركزي فيما يخص متطلبات حساب كفاية رأس مال مخاطر التشغيل.
 - ج - التعليمات الواردة من قبل البنك المركزي فيما يخص تطبيق فحوصات الأوضاع الضاغطة الخاصة بمخاطر التشغيل.
٤. سياسة إدارة مخاطر السوق
٥. سياسة إدارة مخاطر السيولة / تم إجراء التحديث والتعديل على سياسة مخاطر السيولة وكالاتي إضافة الفقرات التالية ادناه:
 - التعليمات الواردة من قبل البنك المركزي العراقي في تطبيق كل من:
 - أ- نموذج السيولة حسب سلم الاستحقاق ومؤشر التركيز الفردي.
 - ب- تطبيق احتساب معيار كفاية رأس المال بازل ٣.
 - ت- نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).
 - ث- تعديل نسبة صافي المحفظة الائتمانية الى اجمالي الودائع لتصبح ٧٥% بدلاً من ٧٠%.

١٢. سياسة التبليغ عن المخالفات والممارسات غير السليمة.
١٣. سياسة الإسناد الخارجي
١٤. سياسة مكافحة الاحتيال
١٥. سياسة التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة
١٦. خطة تمويل السيولة
٦. السياسة العامة لأمن المعلومات
٧. سياسة متابعة حدود المخاطر المقبولة
٨. سياسة اختبارات الأوضاع الضاغطة
٩. خطة استمرارية العمل
١٠. خطة الطوارئ.
١١. تم أعداد سياسة منع تسرب البيانات.

يتم بشكل دوري إعداد تقارير ورفعها وتقديم التوصيات اللازمة فيما إلى لجنة إدارة المخاطر الداخلية التي تم انشاءها لإطلاع وتوجيه الإدارة التنفيذية بأهم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وإجراء اللازم بهدف ادارة والسيطرة على هذه المخاطر، وعلى الجانب الآخر، يتم المراقبة وبشكل يومي

لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

كما ويقوم المصرف بتقديم الدعم اللازم لدائرة إدارة المخاطر، وتطوير منهجيات العمل، إلى جانب إرفادها بالكوادر المؤهلة وذلك لتمكينها من القيام بأعمالها بشكل كفؤ .

إنجازات دائرة المخاطر خلال عام ٢٠٢٠ :

* من اهم المنجزات فيما يتعلق في تطبيق معيار (٩) لدى المصرف عملت دائرة المخاطر على اعداد خطة لتطوير تنفيذ احتساب المعيار من خلال الهيئة لاقتناء نظام لاحتساب المعيار الدولي (٩) لأغراض تنفيذه في العام المقبل حيث قامت بأعداد وتوزيع الادوار على الهياكل التنظيمية وحسب التعليمات الواردة من قبل البنك المركزي العراقي لتطبيق المعيار وعدم استخدام الاسلوب اليدوي في الاحتساب.

* تم تشكيل لجنة مختصة داخل المصرف تتكون اعضاءها من الدوائر التي اشارت لها التعليمات لأغراض تطبيق معيار (٩) وعلى ضوءها اجتمعت اللجنة خلال السنة وتم عرض توزيع المهام والمسؤوليات لتطبيق هذا المعيار على الدوائر ذات العلاقة وحسب التطوير والتغير الجديد باقتناء نظام لاحتساب المعيار وان يكون منسجم مع التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي في خطة تطبيق المعيار والتي على ضوءها يتم التطبيق .

* في ما يتعلق مراقبة اوضاع السيولة في المصرف تتم مراقبة نسب السيولة .نسبة تغطية السيولة LCR الشهرية ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR الفصلية كما وتم خلال السنة اصدار تعليمات من البنك المركزي العراقي تخص مراقبة فجوات السيولة حسب سلم الاستحقاق واستخراج المؤشرات منها مؤشر التركيز الفردي (هارفاندل) لأكثر ٢٠ وديعة بالمصرف اضافة الى استخراج الفجوة التراكمية السالبة وحسب النسب المحددة والتي تضمنت في التعليمات مع تحليل هذه النسب وبيان تأثيرها على وضع سيولة في المصرف من خلال التوصيات بالتقارير المقدمة الى لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الادارة وحسب دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف.

* استكمال تطبيق تعليمات البنك المركزي العراقي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال حسب بازل ٣.

* تم اختبار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة للفصل الاول من السنة حول تأثيرات جائحة كورونا وتأثيرها على الوضع المالي للمصرف.

* استكمال باقي مراكز العمل على نظام التقييم الذاتي CRSA حيث يتم إجراء الفحص الشهري من قبل المراكز لتقييم الضوابط وحسب الإجراءات.

* تم الاتفاق مع الشركة المزودة لنظام (CRSA) بإضافة بيانات مؤشرات المخاطر الرئيسية (Key Risk Indicators) والصادرة من قبل لجنة بازل.

* تقديم دورات تدريبية في مجال مخاطر التشغيل وأمن المعلومات خلال السنة.

* اختبار مدى درجة سيطرة الضوابط الرقابية على المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني (Cyber Security) حيث تمت المتابعة مع شركة Scan Wave لغرض تحليل الفجوة الرقابية (Gap Analysis) الخاصة بالمصرف الأهلي العراقي وتم استكمال عملية التحليل.

* أعداد خطة مع تشكيل خلية الأزمة المعنية بمتابعة موضوع استمرارية العمل في ظل جائحة كورونا من خلال تقديم التوصيات والحلول بناءً على الخطة الموضوعية مسبقاً حيث كانت التوصيات كما يلي:

١. تأمين الاتصال باستخدام خاصية VPN لضمان عمل الكادر الوظيفي في ظل جائحة كورونا.

٢. عقد اجتماعات بصورة يومية لبيان مدى استمرارية تقديم الأعمال في ظل الجائحة

٣. عقد ورشات توعية حول الإجراءات الوقائية المتبعة من استخدام المعقمات وأتباع أساليب التباعد بالإضافة الى استخدام وسائل الاتصال مع الزبائن لتلبية حاجاتهم وتحديد مواعيد لزيارة المصرف.

٤. التعاقد مع الشركات لتوسيع رقعة منافذ الدفع ونظراً لامتلاكهم مجموعة واسعة من مراكز الدفع للموظفين المتوطنين رواتبهم.

• تطبيق خطة استمرارية الأعمال:

١. تحديد الأنظمة الحرجة.

٢. تشكيل لجنة استمرارية الأعمال وعقد عدة اجتماعات للجنة والتي كان آخرها في الربع الرابع من العام ٢٠٢٠ حيث كانت النتائج كما يلي:

- تحديد ميزانية لتطبيق خطة استمرارية الأعمال.

- تحديد موقع مركز التعافي حيث يجب أن يكون داخل العراق وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي مع العمل على آلية نقل المركز وفق الفترة المحددة.

* السياسات والإجراءات

يشمل التقرير نشاط الدائرة من متابعة الإجراءات والاتفاقيات والسياسات والعمل على تحديثها بما يتلاءم مع متطلبات العمل اليومي للدوائر والأقسام في المصرف إضافة الى تعليمات البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية، إضافة الى ذلك تعديل /استحداث نماذج لضمان سرعة الأداء والدقة في العمل. ويتم مراجعة كافة الإجراءات بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة حسب تعديلات التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.

١- تم العمل خلال سنة ٢٠٢٠ على استحداث (١١) اجراء وتحديث (١٦) اجراء عمل تم تعميمها على موقع إجراءات المصرف الأهلي.

٢- جاري العمل على استحداث (٦) اجراءات نتيجة ابرام عقود مع مصادر تقديم خدمة خارجية او استحداث دوائر واقسام جديدة لتوسع نشاط المصرف اضافة لخدمات جديدة يقوم المصرف بتقديمها لعملائه.

٣- تحديث منتج منح تسهيلات مقابل تحويل الراتب.

٤- إطلاق نظام GrafX والخاص بوحدة السياسات والاجراءات والذي عن طريقه يتم اخذ الموافقات لتعميم الاجراءات اضافة الى ارشفة كل ما يتعلق بها.

- المنتجات التي تم إعدادها من قبل وحدة السياسات والإجراءات بعد الحصول على الموافقات اللازمة:
- منتج تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.
- منتج توظيف رواتب القطاع الخاص.

النشاطات والتوسعات الرئيسية التي حدثت خلال السنة

- توقيع اتفاقية تمويل بمبلغ ١٠ ملايين دولار مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- توقيع اتفاقية استحواذ المصرف الأهلي العراقي على فروع بنك عودة العاملة في العراق.
- توقيع اتفاقية تعاون وتسويق مشترك مع شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية
- تطبيق نظام IGrafx EBPM الخاص بإدارة عمليات الاعمال المؤسسية.
- تطبيق معيار بازل ٣.
- مشروع حوكمة إدارة المعلومات حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.
- تطبيق نظام (onboarding process) فتح الحسابات الخاص بتوظيف رواتب القطاع العام والخاص من خلال خدمات القنوات الالكترونية.
- تفعيل خدمة اسيا حوالة.
- طباعة البطاقات المدنية والدائنة والمدفوعة مسبقا في بغداد.
- التعاقد مع معالج بيانات محلي داخل العراق لغايات إصدار البطاقات الائتمانية والمدفوعة مسبقا.
- تطبيق المرحلة الثانية من تحديث النظام البنكي (ICBS)
- تطبيق نظام (OMNI Channel) لتقديم كافة الخدمات المصرفية من خلال خدمات القنوات الالكترونية.

انجازات دوائر المصرف خلال العام

• دائرة الموارد البشرية

١. مراجعة الهياكل التنظيمية بما يتناسب واهداف البنك.
٢. مراجعة الاوصاف الوظيفية حسب الهياكل والوظائف الجديدة.
٣. تحديث نظام العمل الداخلي من وزارة العمل.
٤. الانتهاء من مراجعة وتحديث السياسات والاجراءات المتعلقة بدائرة الموارد البشرية.
٥. استغلال ارصدة الاجازات الاعتيادية المتراكمة للأرصدة المرتفعة.

• دائرة مراقبة الائتمان

هي إحدى الدوائر الرقابية في المصرف والتي تهدف بشكل رئيسي الى مراقبة العمليات اليومية المتعلقة بالائتمان بنوعيه المباشر وغير مباشر لضمان سلام المحفظة الائتمانية والتأكد من الالتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف وتعليمات البنك المركزي العراقي والتحقق من استكمال كافة الوثائق والشروط الواردة بقرارات لجان الائتمان وتوثيق الضمانات إن وجدت لكافة العملاء قبل التنفيذ والتبليغ الفوري لأي تجاوزات مما يحافظ على حقوق المصرف.

تم العمل خلال عام ٢٠٢٠ على استكمال العمل بنظام الارشفة الالكترونية تمت أرشفة كافة ملفات وضمانات قطاع تسهيلات الشركات وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وملفات وضمانات قطاع تسهيلات الافراد، بالإضافة الى استكمال جرد ونقل كافة الضمانات والاصول من الفروع الشمالية(اربيل/السليمانية) الى بغداد/الادارة العامة. والعمل على دراسة الحسابات الائتمانية والتأكد من الضمانات مقابل الائتمان الممنوح للعملاء.

تقدم الدائرة مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية على اختلاف أنواعها سواء كان في مجال التسهيلات المباشرة و الغير مباشرة و بما يلي احتياجات اكبر الشركات العاملة في السوق العراقي في جميع القطاعات الاقتصادية وعلى الرغم من التحديات و الصعوبات التي تزامنت خلال عام ٢٠٢٠ و المتمثلة بجائحة Covid-19 و ما تبعه من الغلق العام الذي شهده العالم حيث نجحت الدائرة في تفعيل تقنية العمل عن بعد و ديمومة الخدمات لزيائنها و استمرت الدائرة بتقديم كافة خدماتها المصرفية لزيائنها حيث اثمر ذلك في اصدار اعتمادات مستندية بما يقارب ٦٠٠ مليار دينار عراقي ، كما تمكنت الدائرة أيضا من تحقيق نمو في المحفظة الائتمانية بنسبة ٤٥% و لتبلغ ٢٠٠ مليار دينار عراقي .

• تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تقدم هذه الدائرة أنواعا مختلفة من القروض للمشاريع المختلفة و المدعومة من خلال مبادرة البنك المركزي العراقي سواء في تمويل المشاريع الصناعية و التجارية و الخدمية بالإضافة الى قروض الافراد السكنية حيث قام المصرف بتكثيف جهوده التسويقية لاستهداف أكبر شريحة في هذه القطاعات حيث نمت المحفظة بما نسبته ٣٠٠% خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة مع ما تم تحقيقه في عام ٢٠١٩ إضافة الى توقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية IFC حيث تقوم الأخيرة بموجها بمنح تمويل للمصرف بمبلغ ١٠ مليون دولار لغايات اقراضها للشركات المتوسطة و الصغيرة بسعر فائدة تفضيلي .

• ادارة الخدمات المصرفية للافراد

ضمن استراتيجية المصرف الأهلي العراقي فيما يتعلق باستهداف فئة الأفراد بشرائنها المختلفة، واستحداث قنوات ومنتجات ترويجية و تسويقية جديدة هدفها تعزيز وفتح مجالات عمل تتوافق مع التوجه الاستراتيجي لخطة المصرف المستقبلية، فقد تم العمل على إنشاء إدارة الخدمات المصرفية للأفراد التي تستهدف بدورها فئة الأفراد من خلال استقطاب عملاء الرواتب المحولة في القطاع الحكومي و الخاص بالإضافة إلى الفئات الأخرى، ليتوافق هذا التوجه مع مبادرة الحكومة العراقية و البنك المركزي العراقي بخصوص تحويل رواتب موظفي القطاع العام و الخاص ضمن مشروع توظيف الرواتب.

وبناء عليه، فقد تم توفير الخدمات المصرفية للأفراد منذ عام ٢٠١٨ ليتم التركيز على استحداث منتجات وخدمات تنافسية تتوافق مع متطلبات واحتياجات العملاء من طرحة مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية. حيث تم تأسيس واستقطاب قاعدة عملاء من فئة الرواتب المحولة وتم العمل على خلال عام ٢٠١٨ - ٢٠١٩ إطلاق منتجات جديدة من خلال حملات إعلامية هي الأولى من نوعها على مستوى المصرف الأهلي العراقي ليتم من خلالها طرح صورة جديدة للمصرف في مجال قطاع الأفراد. وفي نفس الوقت تم العمل على إعادة طرح منتجات الأفراد من قروض شخصية و بطاقات ائتمانية بأسلوب تنافسي جديد استطاع المصرف من خلالها استقطاب قاعدة عملاء أوسع مع توفير مستوى خدمات متميزة تتوافق مع سرعة في الإنجاز وتنفيذ المعاملات.

و على الصعيد الآخر ، و فيما يتعلق بالخدمات الالكترونية فقد تم توسيع شبكة أجهزة الصراف الألي خلال عام ٢٠١٩ حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الالي ٥٠ صراف ٤٠% منها تم توزيعها في مواقع حيوية و مراكز تجارية لغايات خدمة جمهور العملاء من عملاء مصرفنا او المصارف الأخرى .

تم تفعيل خدمة فتح الحساب الالكتروني خلال عام ٢٠٢٠ انسجاما مع متطلبات الوضع الوبائي في العالم والتي اتاحت للعملاء او العملاء المحتملين من القيام بعملية فتح الحساب بسهولة ويسر لتخفيف الوقت والجهد وحفاظا على سلامة عملائنا يضاف الى ذلك اطلاق المصرف للتطبيق البنكي الجديد " اهلي كونكيت " والذي من خلاله تم توفير خدمات مالية و غير مالية لعملائنا من خلال خدمة تتميز بتوفير كل ما هو جديد وعلى مدار الساعة حيث استطاع المصرف و بجهود موظفيه من القيام بتسجيل ما نسبته ٣٥% من قاعدة عملاء المصرف بهذه الخدمة خلال عام ٢٠٢٠، يضاف الى ذلك استمرار المصرف وخلال فترة الاغلاقات من القيام بتوفير الخدمات المالية من سحب و ايداع بواسطة شبكة الصرافات الالية المنتشرة في المواقع الحيوية و بشكل متميز و مستقر على مدار الوقت هذا بالإضافة الى توفير خدمات الفروع على مدار تلك الفترة الاستثنائية. أيضاً أفتتح فروع جديدة داخل بغداد (فرع بغداد مول) و فرع الموصل في الشمال كإعادة تنشيط الفرع وايضا تم إطلاق بطاقات الدفع المسبق، واستهداف شركات القطاع الخاص من خلال عروض منافسة لتوظيف رواتب موظفيهم، كما وحصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في المصرف الأهلي العراقي على جائزة البنك الاسرع نموا في قطاع التجزئة للعام الثاني من (International Finance Awards) على التوالي ليكون المصرف هو الاول في العراق في الخدمات المصرفية للأفراد متميزا بأسلوب و نوعية الخدمات.

واصلت دائرة الخزينة والمؤسسات المالية والاستثمار في المصرف الاهلي العراقي اداء دورها الرئيسي في ادارة موجودات ومطلوبات البنك بفعالية رغم العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والصحية التي واجهت العراق والتميز في ادارة تكلفة الاموال والحفاظ على الارباح الجيدة وتعظيم هامش الفائدة وفيما يلي اهم أنشطة الدائرة:

التداول بالعملة الأجنبية والدينار العراقي:

تقوم الدائرة بتقديم اسعار منافسة لتغطية احتياجات العملاء الانية بالدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي مع مراعاة فروقات الاسعار بين فروع بغداد، فروع الجنوب وفروع الشمال (اربيل و السليمانية) وقامت الدائرة بتغطية المراكز المالية بما يضمن تحقيق الارباح اضافة الي تقديم الخدمات المتميزة. اضافة الى ذلك ، استمرت الدائرة في خدمة الشركات الاجنبية وتلبية احتياجات المصارف الاجنبية من الدينار العراقي ومنحهم اسعار صرف منافسة .

إدارة أرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى (السوق النقدي):

تقوم الدائرة بمراقبة أرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى بشكل يومي مع تحويل الفائض في حال وجوده، او تغذية الحساب عند الحاجة .

إدارة النقد:

حرص المصرف على تزويد كافة فروع من الاحتياجات النقدية بالدولار الامريكي والدينار العراقي، ويتم شحن الفائض بشكل دائم للبنك المركزي العراقي، حيث تقوم الدائرة بإدارة عملية شحن النقد من فروع اربيل والسليمانية والبصرة والنجف الى بغداد وتزويدهم بالنقد المطلوب . كما استمرت الدائرة بتطبيق السياسة الاستثمارية للمصرف الاهلي العراقي، وعملت على مراجعة بنود السياسة مع اخذ الموافقات اللازمة عليها.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات:

واصلت لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات بالاجتماع بشكل دوري للباحث في المواضيع ذات العلاقة، مثل طرح منتجات جديدة تواكب التطور في العمل المصرفي والاستثماري، اضافة الى التوسع في استثمارات المصرف في مجالات وادوات وفرص استثمارية مختلفة والاستفادة من ظروف السوق المواتية في بعض الادوات، لتعظيم عوائد المصرف ضمن مخاطر مقبولة، وضمن محددات السياسة الاستثمارية وتعليمات البنك المركزي العراقي.

إدارة المؤسسات المالية:

قامت ادارة المؤسسات المالية بفتح قنوات وعلاقات مصرفية جديدة ومباشرة مع العديد من البنوك والمؤسسات المالية الاقليمية منها والعالمية سواء من خلال فتح حسابات معهم او منح سقوف تجارية من قبلهم للمصرف الاهلي العراقي لتعزيز عملياته التجارية (الاعتمادات المستندية /الكفالات) وتلبية احتياجات المصرف

وبالرغم من التحديات السياسية التي لا تزال تواجه العراق الا ان المصرف الاهلي العراقي هو المصرف الوحيد في العراق الذي حاز على تصنيف ائتماني من قبل مؤسسة التصنيف العالمية BB (Capital Intelligence) . اضع الى ذلك ان الشراكة الاستراتيجية التي يتمتع بها المصرف الاهلي العراقي مع بنك المال الاردني (Capital Bank) من خلال امتلاك الاخير ما نسبته ٦٢% من اسهم المصرف عزز موقف وملاءة المصرف الاهلي العراقي امام البنوك العالمية حيث اسهمت ادارة كابييتال بنك بدور فعال في تلبية عمليات التجارة الخارجية للمصرف الاهلي العراقي من خلال شبكة البنوك المراسلة الواسعة التي يحتفظ بها مع البنوك العالمية باعتباره البوابة الرئيسية للمصرف على العالم الخارجي.

• دائرة تكنولوجيا المعلومات:

انطلاقاً من سعي المصرف الأهلي العراقي للارتقاء بالمنظومة التكنولوجية على مستوى أنشطة الأعمال، فقد تم إطلاق عدة مشاريع جوهرية خلال عام ٢٠٢٠ تهدف إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة لعملائنا وتوفير الحلول والخدمات السريعة والسلسلة للعملاء، وفيما يلي اهم أنشطة الدائرة:

١. تجديد شهادة تأمين بيانات بطاقات الدفع الالكتروني PCI-DSS .
٢. تحديث نظام الارشفة الالكتروني ليتوافق مع متطلبات جميع دوائر المصرف والبنك المركزي العراقي ونقل الخوادم الخاصة به من الادارة العامة الى غرفة الخوادم في فرع المنصور واشماله بعملية النسخ الاحتياطي لضمان عدم ضياع اي بيانات في حال حدوث اي خلل في الخوادم او حتى في غرفة الخوادم الرئيسية لكون هنالك نسخة اضافية محدثة خارج الموقع .
٣. تحديث نظام الحماية الخاص بالفيروسات (Kaspersky Admin Kit) .
٤. الغاء غرفة الخوادم في الادارة العامة للعمل على تقليل التكلفة الناتجة من عقود الصيانة الخاصة بها ودمج ونقل جميع الخوادم التي كانت فيها الى غرفة الخوادم الرئيسية في فرع المنصور .
٥. البدء بتطبيق حوكمة تقنيات المعلومات (IT Governance) والوصول بمراحل متقدمة بخصوص ال COBIT-2019 .
٦. تحديث النظام الخاص بالخوادم المضيفة (Nutanix) مما يؤدي الى زيادة الاستقرار والكفاءة.
٧. العمل على تطبيق ال Local Administrator Password solutions (LAPS) الخاص بتغير كلمة سر ال local Admin الخاصة بالخوادم مما أدى الى رفع مستوى الامن الخاص بالخوادم الخاصة بالمصرف .

٨. العمل على تشغيل خدمة ال VPN Client بنظام رقابة ثنائية (tow factor Authentication) والعمل على اعداد وتشغيل اجهزة حاسوب محمول للموظفين خلال فترة الحظر الخاص بفيروس كورونا مما اتاح للموظفين العمل عن بعد الذي بدوره ساعد في عدم ايقاف العمليات الاساسية الخاصة بالمصرف.
٩. تركيب Tape Library جديد الخاص بأشرطة النسخ لاحتياطي.
١٠. تحديث اجهزة الجدران النارية وأجهزة الاتصال (Core Router & core Switch) في غرفة الخوادم الرئيسية.
١١. الاستمرار في عملية تحديث جميع اجهزة الاتصال في الفروع بما يتناسب مع متطلبات PCI-DSS و Cyber Security من دون التأثير على سير الاعمال.

• الدائرة الادارية والهندسية

قام المصرف خلال العام ٢٠٢٠ بإنجاز أعمال إنشاء وديكور لبعض المواقع وكما يلي:

١. اعادة تأهيل مبنى الادارة العامة.
٢. اعادة تأهيل فرع المنصور.
٣. اعادة توسعة دائرة المبيعات ضمن مبنى فرع المنصور.
٤. انشاء فرع الموصل الجديد.
٥. انشاء فرع الشركات ضمن مبنى الادارة العامة.

• دائرة مراجعة الائتمان

تتولى هذه الدائرة، وحسب شريحة العميل، مسؤولية تقييم الدراسات الائتمانية من حيث التحليل المالي والائتماني للعملاء، و تحديد المخاطر ووضع التوصيات المناسبة بمعزل عن مؤثرات التعامل الشخصي مع هؤلاء العملاء، بناء على تقييم متوازن لمخاطر الائتمان، والحكم على أوضاع العملاء من خلال بياناتهم المالية وغير المالية والوثائق الداعمة والمؤيدة لوضعهم، بالإضافة إلى تصنيف العملاء حسب المخاطر من خلال نظام التصنيف المعتمد لدى البنك Moody's، وإلى جانب دورها الاستشاري في تقوية وترسيخ الفكر الائتماني و الى كونها جزء أساسي وفعال في لجان التسهيلات المختلفة.

الخطط المستقبلية للمصرف

تشمل خطة المصرف المستقبلية لعام ٢٠٢٠ التالي:

- إتمام عملية استحواذ المصرف الأهلي العراقي على فروع بنك عودة العاملة في العراق.
- إطلاق منتج "المحفظة الالكترونية" لعملاء قطاع الافراد والشركات.
- تفعيل خدمة المحفظة الالكترونية بالتعاون مع اسيا حوالة.
- تطبيق مشروع حوكمة تقنية المعلومات (IT Governance) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي والخاص (COBIT-2019).
- تحديث نظام الارشفة الالكترونية حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.
- تحديث النظام البنكي (ICBS) حسب متطلبات العمل.
- تطبيق نظام (onboarding process) فتح الحسابات الخاص بتوطين رواتب القطاع العام والخاص من خلال خدمات القنوات الالكترونية.
- تقديم الخدمات الاستثمارية لزيائن المصرف والمصارف العراقي في سوق الأسهم والسندات إقليمياً ودولياً من خلال تفعيل اتفاقية تعاون وتسويق مشترك الموقع مع شركة المال الأردني بالتنسيق مع شركة المال العراقي للوساطة المالية.
- مواصلة التوسع في توطين رواتب موظفي الدولة.
- مواصلة التوسع في توطين رواتب موظفي القطاع الخاص.
- مواصلة التوسع في فتح الفروع في جميع محافظات العراق.
- مواصلة التوسع في انتشار الصرافات الالية في كافة محافظات العراق.
- مواصلة التوسع في منح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرة البنك المركزي العراقي.

(بالمليون دينار)

قائمة الدخل

اسم الحساب	٢٠٢٠	النسبة من الاجمالي	٢٠١٩	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
صافي إيرادات الفوائد	٢٠,١١٧	%٣٧,٢	١٢,٠١٦	%٣٤,٨	%٦٧,٤
صافي إيرادات العمولات	٢٦,٢١١	%٤٨,٤	١٨,٨٤٦	%٥٤,٥	%٣٩,١
إيرادات أخرى	٧,٧٧٧	%١٤,٤	٣,٧١٣	%١٠,٧	%١٠٩,٥
صافي إيرادات التشغيل	٥٤,١٠٦	%١٠٠,٠	٣٤,٥٧٥	%١٠٠,٠	%٥٦,٥
رواتب ومنافع الموظفين	(٨,٠٧٧)	%٢٧,٥	(٧,٤١٥)	%٣٢,٠	%٨,٩
مصاريف تشغيلية أخرى	(١٣,١٢١)	%٤٤,٦	(١٣,٥٦٩)	%٥٨,٦	%٣,٣-
استهلاكات وإطفاءات	(٣,٥٥٨)	%١٢,١	(٢,١٣١)	%٩,٢	%٦٧,٠
اجمالي المصاريف التشغيلية	(٢٤,٧٥٦)	%٨٤,٢	(٢٣,١١٥)	%٩٩,٨	%٧,١
التدني في قيمة الأصول المستملكة وقاء لديون	(١,٠١٨)	%٣,٥	(٣٩)	%٠,٢	%٢٥٤٢,٥
مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	(٣,٦٢٣)	%١٢,٣	-	%٠,٠	%٠,٠
إجمالي المصاريف	(٢٩,٣٩٨)	%١٠٠,٠	(٢٣,١٥٤)	%١٠٠,٠	%٢٧,٠
صافي الدخل للفترة قبل الضريبة	٢٤,٧٠٨		١١,٤٢١		%١١٦,٣
ضريبة الدخل	(٤,٨٨٠)	%١٩,٨	(٢,٣٠٣)	%٢٠,٢	
صافي الدخل للفترة بعد الضريبة	١٩,٨٢٨		٩,١١٨		%١١٧,٥

* صافي الربح بعد الضريبة:

حقق المصرف صافي ارباح بعد الضريبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ بلغت (١٩,٨٢٨) مليون دينار مقارنة مع صافي ارباح بعد الضريبة بقيمة (٩,١١٨) مليون دينار للعام ٢٠١٩ وبنسبة ارتفاع بلغت (١١٧,٥)%..

* صافي إيرادات التشغيل:

حقق المصرف صافي إيرادات التشغيل للسنة المنتهية في كانون الاول ٢٠٢٠ بلغت (٥٤,١٠٦) مليون دينار مقارنة مع (٣٤,٥٧٥) مليون دينار للعام ٢٠١٩ وبنسبة ارتفاع بلغت (٥٦,٥)% ويعود ذلك الارتفاع لزيادة ايراد الفوائد بنسبة ارتفاع بلغت (٦٧,٤)% بقيمة (٨,١٠١) مليون دينار عراقي بالإضافة الى ارتفاع صافي إيرادات العمولات بقيمة (٧,٣٦٥) دينار عراقي بنسبة ارتفاع (٣٩,١)%.

* المصاريف:

ارتفع اجمالي المصاريف بنسبة (٢٧)% لتصل الى (٢٩,٣٩٨) مليون دينار لسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ مقارنة مع (٢٣,١٥٤) مليون دينار لعام ٢٠١٩.

المركز المالي للمصرف:

فيما يلي جدول يبين المركز المالي للمصرف

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	٢٠٢٠	النسبة من الاجمالي	٢٠١٩	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
الموجودات	٨٩٣,٢٠٦	%١٠٠,٠	٦٣٢,٠٣٨	%١٠٠,٠	%٤١,٣
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي والمصارف الاخرى	٤٤١,٢٧٢	%٤٩,٤	٣٥٥,٣٦٢	%٥٦,٢	%٢٤,٢
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	٣١٧,٥٩٩	%٣٥,٦	١٦٨,٩٦٤	%٢٦,٧	%٨٨,٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٧١,٢٥٣	%٨,٠	٣٧,٢٤٣	%٥,٩	%٩١,٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة	-	%٠,٠	٢٠,٩٠٢	%٣,٣	%١٠٠,٠-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٩	%٠,٠	٦	%٠,٠	%٣٩٥,٩
الموجودات الملموسة والغير ملموسة، صافي	٢٩,٨٤٦	%٣,٣	٢٥,٦٥٤	%٤,١	%١٦,٣
حق استخدام البند المؤجر	٣,٥٦٣	%٠,٤	١,٩٧٢	%٠,٣	%٨٠,٦
موجودات أخرى	٢٩,٦٤٢	%٣,٣	٢١,٩٣٢	%٣,٥	%٣٥,٢
المطلوبات	٨٩٣,٢٠٦	%١٠٠,٠	٦٣٢,٠٣٨	%١٠٠,٠	%٤١,٣
ودائع العملاء والمصارف الاخرى	٤١٨,٥٠١	%٤٦,٩	٢٤٩,٧٥٣	%٣٩,٥	%٦٧,٦
تأمينات نقدية	٧٤,١٠٦	%٨,٣	٨٩,٥٠٦	%١٤,٢	%١٧,٢-
أموال مقترضة	٦٦,٣٠٥	%٧,٤	١٧,٠٤٣	%٢,٧	%٢٨٩,٠
التزام عقود الإيجار	٣,٥٤٨	%٠,٤	٢,٠٥٨	%٠,٣	%٧٢,٤
المخصصات المتنوعة	١٠,٤٢٠	%١,٢	٦,٢٣٨	%١,٠	%٦٧,٠
مطلوبات أخرى	١٣,٠٣٠	%١,٥	١٠,٩٢٣	%١,٧	%١٩,٣
رأس المال	٢٥٠,٠٠٠	%٢٨,٠	٢٥٠,٠٠٠	%٣٩,٦	%٠,٠
الاحتياطيات	٥٧,٢٩٥	%٦,٤	٦,٥١٧	%١,٠	%٧٧٩,٢

* الموجودات

أرتفعت الموجودات لتصل الى (٨٩٣,٢٠٦) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠ مقارنة مع (٦٣٢,٠٣٨) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٩ بارتفاع نسبته (٤١,٣%).

* نقد و ارصدة لدى البنك المركزي

ارتفع رصيد حساب نقد و ارصدة لدى البنوك المركزية عن العام السابق بنسبة (٤٩,٢%) حيث بلغ الرصيد كما بنهاية العام ٢٠٢٠ ما قيمته (٢٣٩,٠٦٣) مليون دينار مقارنة مع (١٦٠,٢٤٦) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٩. وهذا الرصيد يمثل السيولة النقدية بالعملة المحلية والأجنبية المودعة في صناديق المصرف وكذلك الارصدة لدى البنك المركزي العراقي .

* المحفظة الاستثمارية

سعى المصرف إلى توسيع وتنوع محفظته الاستثمارية وعدم تركيزه على حقل استثماري واحد ، فقد بلغت اجمالي المحفظة الاستثمارية (٧١,٢٨٢) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠ مقارنة مع (٥٨,١٥٣) مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع بلغت (٢٢,٥٨) % .

١. كشف محفظة الاسهم للمصرف الاهلي العراقي

(بالالف دينار)

ت	الشركة	عدد الاسهم	الكلفة	القيمة السوقية
الاستثمارات قصيرة الاجل				
١	فندق بابل	٣,٨٤٧	٤٠,٥٣١	٢٩٨,٥٥٦
٢	الفلوجة لانتاج المواد الانشائية	٢١٣	٧٥٧	٣٢١
٣	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات	١٠,٥٠٠	٤٣,٤٧٤	٢٦,٩٨٥
٤	صناعات الاصباغ الحديثة	٤,٢٧٤	٢٥,١٧٥	٥,٣٤٢
٥	فندق بغداد	٤٤١	٤٤١	٣,٥٣٠

الاستثمارات طويلة الاجل

٦	الشركة العراقية للكفالات المصرفية	٥٧٢,٢٧٣	٤١٢,٨٤٣	٤١٢,٨٤٣
٧	الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	١,٦٣٠,٨١٥	٨٢٩,٨٣٧	٨٢٩,٨٣٧
٨	اتحاد المصارف العراقية الخاصة لتطوير الخدمات المصرفية	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٩	ألعاب الرصافه	٥,٧٤٩	٣٠,٤٧٠	٥,٧٤٩
١٠	شركة اعالي الخليج للاستثمارات العقارية	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
١٢	شركة العراقة لضمان الودائع	٧٨٩,٤٧٤	٧٨٩,٤٧٤	٧٨٩,٤٧٤
المجموع		٨,١١٧,٥٨٥	٧,٢٧٣,٠٠٢	٧,٤٧٢,٦٣٧

(بالالف دينار)

كشف محفظة الاسهم لشركة واحة النخيل

ت	الشركة	عدد الاسهم	الكلفة	القيمة السوقية
١	فندق فلسطين مريديان	١,٠٠٠	٢٢,٨٨٧	٨,٠٠٠
٢	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	١١,٦٦٧	٢٢,٢٢١	١,٤٠٠
٣	مصرف دار السلام للاستثمار	١٠,٠٠٠	١٢,٢٧٣	١,٣٠٠
٤	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	١١,٣٣٣	٨,٦٥٢	٥,١٠٠
٥	الشركة العراقية للنقل البري	٢,١٥٠	١٠,٥٨٠	٢١,٧٠٠
٦	شركة المشروبات الغازية الشمالية	٤٠,٠٠٠	٢٤,٩٤٩	١٤,٠٠٠
٧	المصرف المتحد للاستثمار	٣٠,٠٠٠	٣٥,٨٦٤	٢,٤٠٠
٨	مصرف بابل	٣١,١٧٤	١٩,٠١٣	٢,١٨٢
٩	مصرف الخليج التجاري	١١,٨٠٠	١١,٠٦٦	١,٦٥٢
المجموع		١٤٩,١٢٤	١٦٧,٥٠٥	٥٧,٧٣٤

٢. بلغت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر (٧١,٢٥٣) مليون دينار نهاية ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ بعد أن كانت (٣٧,٢٤٣) مليون دينار لعام ٢٠١٩ بارتفاع نسبته (٩١,٣%) ويعود ذلك الارتفاع الى استثمار المصرف في سندات الحكومة العراقية بالعملة الاجنبية والمتداولة في الاسواق العالمية بمبلغ (٤٤,٨٨٠) مليون دولار امريكي حيث تبلغ نسبة العائد على هذه السندات (٦,٧٥٢%).

قام المصرف بالمشاركة في تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع حسب طلب البنك المركزي العراقي في كتابة العدد ١٦٧٨٢/٢/٩ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢١ حيث بلغت قيمة مساهمته ٧٨٩,٤٧٤ ألف دينار عراقي، ونظرا الى انتهاء اجراءات عمل الشركة العراقية لضمان الودائع واكتسابها الشخصية المعنوية فقد تم تحويل المبلغ الى حساب الاستثمارات وحسب كتاب المركزي بالعدد ٩/٢/٩٤ والمؤرخ في ٢٠٢٠/٣/٢٠.

* التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (٣١٧,٥٩٩) مليون دينار نهاية عام ٢٠٢٠ بعد أن كانت (١٦٨,٩٦٤) مليون دينار لعام ٢٠١٩ بارتفاع نسبته (٨٨%) ويعود ذلك الارتفاع الى زيادة منح قروض لقطاع الشركات الكبرى بالإضافة الى التركيز على منح قروض من ضمن مبادرة البنك المركزي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتركيز على منح القروض لقطاع الافراد ضمن مبادرة توطين رواتب القطاع العام.

* المطلوبات

ارتفعت المطلوبات بنسبة (٥٦%) لتصل الى (٥٨٥,٩١١) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠ مقارنة مع (٣٧٥,٥٢١) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٩.

* الودائع

ارتفعت ودائع العملاء و المصارف بنسبة (٦٧,٥%) لتصل الى (٤١٨,٣٢٥) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠ مقارنة مع (٢٤٩,٧٤٤) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٩ نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة عملائه.

* الأموال المقرضة

قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض بمبلغ ٤٤,٨ مليار دينار عراقي كما بنهاية كانون الاول ٢٠٢٠ كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفها المصرف من ٠,٧% الى ٥,١% حسب مبلغ القرض الممنوح.

قامت مؤسسة التمويل الدولية بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بمبلغ ٥ مليون دولار خلال العام ٢٠٢٠ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.

* كشف بالتوزيع القطاعي للائتمان (المبالغ بالآلاف الدنانير العراقية)

اقسام النشاط التجاري	الجاري مدين	القروض والسلف	ديون متأخرة التسديد	اجمالي الائتمان النقدي ومتأخرة التسديد	خطابات الضمان	الاعتمادات المستندية	اجمالي الائتمان التعهدي	مجموع الائتمان
مالي	١٨,٦٤٢,٦٠٩	.	١٨,٦٤٢,٦٠٩	١٨,٦٤٢,٦٠٩
صناعي	٢٤١,٣٥٩	٨,٥٧٠,١٠٢	٢٩,٦٢٧	٨,٨٤١,٠٨٨	٦,٢١٨,٤٠٧	٤٠,٣٨٦,٩٦٨	٤٦,٦٠٥,٣٧٥	٥٥,٤٤٦,٤٦٣
تجارة	٦,٠٤٤,٤٤٩	١٨٠,٦٦٧,٣٣٠	٢٨,٨٥٢,٣٣٨	٢١٥,٥٦٤,١١٧	٤١,٠١١,١٥٣	٢٨٨,٢٣٨,٠١٩	٣٢٩,٢٤٩,١٧٣	٥٤٤,٨١٣,٢٩٠
عقارات وإنشاءات	١,٦٣٠,٥٥٣	١٤,٤٩٤,٧٠٣	٣٥٧,٧٦٨	١٦,٤٨٣,٠٢٤	٥٤٤,٠١٢	٣٣,٦٨٣,٨٨٠	٣٤,٢٢٧,٨٩٢	٥٠,٧١٠,٩١٧
سياحة وفنادق	-	-
الزراعة والصيد والغابات	.	١٧٧,٩٠٣	.	١٧٧,٩٠٣	.	٩,٤٤٧,٧٩٤	٩,٤٤٧,٧٩٤	٩,٦٢٥,٦٩٧
خدمات مرافق عامة	.	١٠,٢٨٢,٨٨٧	١١٦,٣٧٦	١٠,٣٩٩,٢٦٣	٩,٣٩٢,٧٧٩	١,٩٢٣,٩٦٣	١١,٣١٦,٧٤٣	٢١,٧١٦,٠٠٦
الافراد	٣,٤٦٨	٩٤,٦٧٣,٠٠٨	٣,٥٥٢,٣٦٩	٩٨,٢٢٨,٨٤٥	.	-	.	٩٨,٢٢٨,٨٤٥
المجموع	٧,٩١٩,٨٢٩	٣٠٨,٨٦٥,٩٣٣	٣٢,٩٠٨,٤٧٨	٣٤٩,٦٩٤,٢٤١	٧٥,٨٠٨,٩٦٠	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥	٤٤٩,٤٨٩,٥٨٦	٧٩٩,١٨٣,٨٢٦

* رأس المال والاحتياطيات

ارتفعت حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات) بنسبة (١٩,٨%) لتصل الى (٣٠٧,٢٩٥) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٠ مقارنة مع (٢٥٦,٥١٧) مليون دينار بنهاية عام ٢٠١٩ حيث بلغ مجموع الاحتياطيات لنهاية عام ٢٠٢٠ ما مقداره (٥٧,٢٩٥) مليون دينار ، خلال شهر كانون الأول ٢٠٢٠ قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات بالعدد (٤٠١/٢/٩) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨ تخص تعديل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث تغير من دينار عراقي (١١٩٠) الى (١٤٦٠) دينار عراقي لكل دولار امريكي ونتج عن ذلك تعديل سعر الصرف الخاص بجميع العملات الأجنبية، وحسب التعليمات المذكورة تم اظهار أثر تعديل سعر الصرف ضمن حقوق الملكية .

* التسهيلات غير المباشرة "العمليات التجارية"

إن الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في تطوير أدواته والخدمات المتنوعة والمميزة التي يقدمها للزبائن اعطاه ميزه تنافسية سواء على صعيد نوعية المنتجات او الخبرات المتطورة التي تلي احتياجات الزبائن وضمن مساعيه في مجال التطوير وتنمية أعماله في مجال التجارة الخارجية.

قام المصرف بالتركيز على الاعتمادات المستندية لتمويل المستوردات وتوسيع شبكة البنوك المراسلة لديه لخدمة عملائه مع كافة انحاء العالم وذلك تماشياً مع توجهات البنك المركزي العراقي في زيادة حجم الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية ضمن الضوابط والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

بلغ رصيد الائتمان التعهدي (٥٠٦,٤٤٠) مليون دينار بنهاية عام ٢٠٢٠ مقارنة مع (٣٩٩,٠٩٦) مليون دينار لعام ٢٠١٩ بزيادة بنسبة (٢٠,٠٥%) كما في الجدول أدناه:

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	٢٠٢٠	النسبة من الاجمالي	٢٠١٩	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
خطابات الضمان	٧٥,٨٠٩	%١٤,٩٧	٥٠,٨٣٠	%١٢,٧٤	%٤٩,١٤
الاعتمادات مستندية	٣٧٣,٦٨١	%٧٣,٧٩	٣٠١,٨٦٤	%٧٥,٦٤	%٢٣,٧٩
اعتمادات واردة	٥٦,٩٥٠	%١١,٢٥	٤٦,٤٠٢	%١١,٦٣	%٢٢,٧٣
المجموع	٥٠٦,٤٤٠	%١٠٠,٠٠	٣٩٩,٠٩٦	%١٠٠,٠٠	%٢٦,٩٠

* تحليل المركز المالي للمصرف ونتائج اعماله

النسبة	التفاصيل	٢٠٢٠	٢٠١٩
العائد على معدل الاصول	صافي الارباح / معدل الاصول	%٢,٦٠	%١,٥٨
العائد على معدل حقوق الملكية	صافي الارباح / معدل الاحتياطيات ورأس المال	%٧,٠٣	%٣,٥٥
العائد لكل سهم	صافي الارباح / رأس المال	%٧,٩٣	%٣,٦٥
نسبة حقوق الملكية / الموجودات		%٣٤,٤٠	%٤٠,٥٩
نسبة التسهيلات الغير عاملة	(بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%٦,٣٧	%٧,١٩
نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات الغير عاملة	(بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%٩٦,٣٥	%١٢٦,٤٤
بازل III	حسب تعليمات البنك المركزي	%٣٠,٩١	%٢٧,٨١
نسبة تغطية السيولة LCR	حسب تعليمات البنك المركزي	%١١١,٠٠	%١٧٤,٠٠
نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	حسب تعليمات البنك المركزي	%٩٤,٠٠	%١٠٠,٠٠

* بيان مدى كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال المصرف في نهاية عام ٢٠٢٠ نسبة (٣٠,٩١%) حيث تم تطبيق ضوابط رقابية خاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III .

* نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

بلغت نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر في نهاية عام ٢٠١٩ :

١. نسبة LCR تغطية السيولة (١١١%) وان الحد الادنى (١٠٠%)

٢. نسبة NSFR صافي التمويل المستقر (٩٤%) وان الحد الادنى (١٠٠%)

* وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة الظروف المصاحبة لتغيير سعر صرف الدولار الأمريكي وما تبعه من احداث سلبية ادت الى ارتفاع سحبات الزبائن لودائعهم .

ثالثاً: معلومات وإيضاحات أخرى.

* سعر سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية:

أغلق سعر سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في آخر جلسة تداول من العام ٢٠٢٠ على (٠,٩٢) دينار.

* السياسة المحاسبية

• تم تضمين القوائم المالية الموحدة المرفقة جميع السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية.

* الدعاوى القضائية المقامة على المصرف

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ يوجد قضايا مقامة على المصرف الأهلي العراقي بقيمة (٢,١٤,٩٠٤) دولار بما يعادل (٣,٠٨٧,٧٥٩) ألف دينار عراقي و نظر الإدارة و المستشار القانوني لا يوجد حاجة لاخذ مخصص مقابل تلك القضايا نظرا لان موقف المصرف فيها متوسط .

* تقييم المصرف من قبل وكالة التقييم الدولية (Capital Intelligence):

حافظ المصرف على تقييم للقوة المالية (Financial Strength) بدرجة (BB) وذلك بناء على تقييم اداء المصرف المالي وفقا للبيانات المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

* العقارات المملوكة والعقود التي أبرمها المصرف خلال السنة

جدول بالمباني المملوكة للمصرف

العنوان	نوع العقار	البنية
بغداد/شارع السعدون قرب ساحة الفردوس	ملك صرف	بنية الادارة العامة والفرع الرئيسي
أربيل/بختياري شارع-٢٠	ملك صرف	بنية فرع اربيل
الموصل الجديد	ملك صرف	بنية فرع الموصل
بغداد/المنصور	ملك صرف	بنية المنصور

* عقود ايجار بنايات الفروع والصرافات الالية

اسم الشركة/ الشخص المتعاقد معه	عملة العقد	مبلغ العقد	مدة العقد	طبيعة العقد
عبد الله عطية جاسم	دولار	١٢٠,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع البصرة
حسين علي حمه أمين مالك	دولار	٥٨,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع اربيل
فاضل علي داود ، طلبيعه غيدان ، ازيد حميد	دولار	٥٤,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع جميلة
خالد عباس عبود	دينار عراقي	٤٧,٠٠٠,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع النجف
أنور كامل اسد ، شريف باقر شريف	دينار عراقي	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع النجف
شاكر عبد الرزاق بهره	دينار عراقي	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع كربلاء
الشركة العامة للموائن	دينار عراقي	١٠,٧٧١,٧٥٠	الايجار سنوي	فرع ام قصر
جمال علي فرج	دولار	٩٠,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع السليمانية
محمود هادي توفيق و عواطف حسين محمود	دينار عراقي	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع الكاظمية
ياسين عبدالله ياسين ، عبد المنعم غانم محمد	دولار	٣٦,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع الموصل
شركة المجال	دولار	٧٥,٠٠٠	الايجار سنوي	فرع الرميثة
شركة دار الصباح للمقاولات العامة	دولار	١٩٥,٤٠٩	الايجار سنوي	فرع مول بغداد
ادبية عبد الأمير حسين اصاله و وكالة عن حسين وساره ومریم ومينا اولاد حميد حسين	دينار عراقي	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الايجار سنوي	ملحق الإدارة العامة
اوهام عباس فخر الدين	دينار عراقي	١٠,٨٠٠,٠٠٠	الايجار سنوي	ايجار مستودعات الأرشيف /المصرف
اوهام عباس فخر الدين	دينار عراقي	٤,٨٠٠,٠٠٠	الايجار سنوي	ايجار مستودعات الأثاث
ادبية عبد الأمير حسين اصاله و وكالة عن حسين وساره ومریم ومينا اولاد حميد حسين	دينار عراقي	١٨,٠٠٠,٠٠٠	الايجار سنوي	ايجار مستودع ارشيف الائتمان
اجور البارک	دينار عراقي	٣,٦٠٠,٠٠٠	الايجار سنوي	ايجار ساحة وقوف
بال عبد الوهاب محمود	دولار	٨,٤٠٠	الايجار سنوي	ايجار مستودع الصرافات الالية
مول المنصور	دولار	٧,٢٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في مول المنصور
فندق بابل	دولار	٦,٠٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في فندق بابل
شركة سبي سنتر	دولار	٣,٣٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في سبي مول
شركة تقدم العراق للاستثمارات العقارية	دينار عراقي	٨,٨٥٦,٠٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في مول النخيل
زمرد مول	دولار	٤,٨٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في زمرد مول
شركة تقدم العراق للاستثمارات العقارية	دولار	٤,٨٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في مول الواحة
شركة دار الصباح للمقاولات العامة	دولار	١٥,٠٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في مول بغداد
شركة نخيل زرباطية للتجارة والمقاولات العامة	دولار	٨,٤٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في مول زبونہ
شركة الندير المتحدة للمقاولات العامة المحدوده	دولار	٩,٠٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في تايم سكوير
فاميلى مول	دولار	١٠,٤٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في فاميلى مول
جاسم عبد الحافظ جاسم	دولار	٩,٦٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في ماي ماركت
كمال هاشم علي العكيلي	دولار	٣,٦٠٠	الايجار سنوي	ايجار موقع للصراف الالي في مول العربية

* العقود الأخرى

طبيعة العقد	مبلغ العقد	عملة العقد	اسم الشركة / الشخص المتعاقد معه
عقد صيانة المصعد	٣٠٠,٠٠٠	دينار عراقي	محمود نوح علي
عقود خدمات متفرقة	٤,٣٩٣,٧٥٣	دينار عراقي	عقود خدمات متفرقة
عقود صيانة الات و معدات	٤,٠٣٠	دولار	شركة اوفتك , جنة الفرح
عن تجديد رخص الاوراكل	٧,٢٢٣	دولار	PST
عقد مشروع الطوارئ	٧,٣٥٨	دولار	Orange
تجديد رخص Microsoft	١٤,١٦٨	دولار	STS
IBM Servers Support	١,٣٦٤	دولار	STS
ATM HW & SW Mintenance	٢,٤٠٤	دولار	NSR
عقد sigcap	١,٠٤٥	دولار	System - ١
عقد صيانة و دعم SMS Banking	٣,٧٨٧	دولار	AZA
Bank rating	٢,٠٨٣	يورو	Capital intelligense
عقد دعاية و تسويق في مواقع التواصل الاجتماعي	٥,٦٤٢	دولار	شركة LEO
عقد خدمات نقل البريد	٢,٥٠٠	دولار	شركة ارامكس
عقد خدمات نقل البريد	٢,٤٤٠	دولار	FEDEX
عقد خدمات نقل البريد	حسب النقلات	دينار عراقي	جوهرة ارض الجنوب
عقود الانترنت	٤٦,٧٦١	دولار	شركة رابط الارض , Alnaiy,Zajil
عقود قنوات الكترونية	٢,٧٦٥	دولار	Crystal Call
تأمين الصرف ضد مخاطر الحرب والارهاب	٩,٨٤٩	دولار	شركة النسر العربي
تأمين مبانى وموجودات المصرف	١,١٩٦	دولار	شركة النسر العربي
تأمين على الموظفين (مخاطر الفدية والاختطاف)	١,٢١٣	دولار	شركة النسر العربي
التأمين الشامل	١٥,٣٧٤	دولار	شركة النسر العربي
التأمين الصحي	٢١,١٨٨	دولار	شركة البادية
تأمين على الحياه	٧,٦٢٨	دولار	شركة التامين الاردنية
تأمين على الحياه ضد السرطان	٣,٦٧١	دولار	مركز الحسين للسرطان
اتفاقية خدمات قانونية	٢,٠٠٠	دولار	شركة السند
اتفاقية خدمات قانونية	٧٠٠	دولار	شمس الدين
اتفاقية خدمات قانونية	٧٠٠	دولار	سمير خسرو
اتفاقية خدمات قانونية	٢,٧٥٠	دولار	شركة المسانده
استشارات ضريبية	١,٠٠٠	دولار	فهد جمال
عقد خدمات	٣,٣٣٣	دولار	شركة المجال لخدمات التنظيف و الحراسة
عقد خدمات تنظيف	١٨,٦٠٠,٠٠٠	دينار عراقي	شركة مساحات لخدمات التنظيف
عقد خدمات ضيافة	٣,٠٠٠,٠٠٠	دينار عراقي	شركة مساحات لخدمات التنظيف
عقد حماية حراسة الفروع	٤١,٠٩٥	دينار عراقي	شركة ابناء دجلة
عقود نقل النقود	حسب نقل النقود	دينار عراقي	الشركة العراقية للخدمات المصرفية , شركة ابناء دجلة
عقد شبكة الاتصالات المصرفية	٣,٧٨٣,٥٧٩	دينار عراقي	البنك المركزي
عقد خدمات وسائل نقل وانتقال	حسب النقلات	دينار عراقي	كريم
ICBS Core support	٥,٨٥٩	دولار	BML
Oracle Licenses for FISOProd,Testing & DR plus ICBS Testing	٤,٦٣٩	دولار	Optimiza
Solarwind/Citrix XEN APP / NetScaler	٧,٠٧١	دولار	ProTech
Cisco Suport	٣٩٤,٣٣٣	دولار	JBS
BOSC IRPSI		دولار	MDSL
IRPS Host online	٥,٠٥٤	دولار	MDSL
تجديد رخص نظام الصراف الآلي IST Switch Core		دولار	MDSL
تطوير المبيعات	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	دينار عراقي	شركة مبادر
خدمات عد و فرز	٣٧,٣٠٠	دولار	اوفتك

* مبالغ الدعاية والسفر والإعلان والضيافة:

بلغ مجموع المصروفات للأغراض المبينة في أدناه (٨٤٢,٥٨٩) مليون دينار عراقي لغرض دعم الخدمات المقدمة للمصرف:
(بالالف دينار)

اسم الحساب	٢٠٢٠	٢٠١٩
دعاية وإعلان	٥٧٣,٦٣٩	٧٣٦,٣١٠
الضيافة	٣٩,٣٥٧	٣٩,٥٨٤
السفر والإيفاد	٢٢٩,٥٩٤	٢٢٦,٨٨١
المجموع	٨٤٢,٥٨٩	١,٠٠٢,٧٧٥

* الاستيرادات والتصدير

لا توجد اي استيرادات او صادرات خلال السنة المالية ٢٠٢٠.

* أثر التسعيرة على المصرف

خلال شهر كانون الأول ٢٠٢٠ قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات تخص تعديل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث تغير من (١١٩٠) دينار عراقي الى (١٤٦٠) دينار عراقي لكل دولار أمريكي ونتج عن ذلك تعديل سعر الصرف الخاص بجميع العملات الأجنبية، علماً أن سعر التحويل المعتمد للسنة السابقة (١,١٩٠) دينار لكل دولار أمريكي.

* التغييرات والاحداث الجوهرية اللاحقة لتاريخ الميزانية:

لا يوجد اي تغييرات او احداث جوهرية تؤثر على البيانات المالية للمصرف .

رئيس مجلس الإدارة
باسم خليل السالم



المدير المفوض
ايمن عمران ابو دهم

رئيس عبد الامير العبدوني
محاسب قانوني ومراقب حسابات
رقم الاجازة ٢٤٣

وليد زغير كاظم المنصور
محاسب قانوني ومراقب حسابات

تحليل البيانات المالية من خلال المقارنة مع فترات زمنية

Financial analysis using comparative statements

كانون الاول 2020
December 2020

Table of Content

		رقم الصفحة. Page No.
Financial Position		المركز المالي
Assets		الموجودات
Assets	4	الموجودات
Net Credit Facilities	4	صافي التسهيلات الائتمانية
Credit facilities per sector	5	التوزيع القطاعي للتسهيلات
Credit Facilities Structure	5	هيكلية التسهيلات الائتمانية
Liabilities		المطلوبات
Customers Deposits	6	ودائع العملاء
Customers Deposits per type	6	ودائع العملاء بحسب النوع
Customers Deposits per segment	7	ودائع العملاء بحسب القطاع
Equity		حقوق الملكية
Equity	8	حقوق الملكية
Paid in Capital	8	رأس المال المدفوع
Income Statement		قائمة الدخل الموحدة
Total Revenue	10	إجمالي الدخل
Income before Tax	10	الربح قبل الضرائب

Balance sheet

قائمة المركز المالي الموحدة

Assets

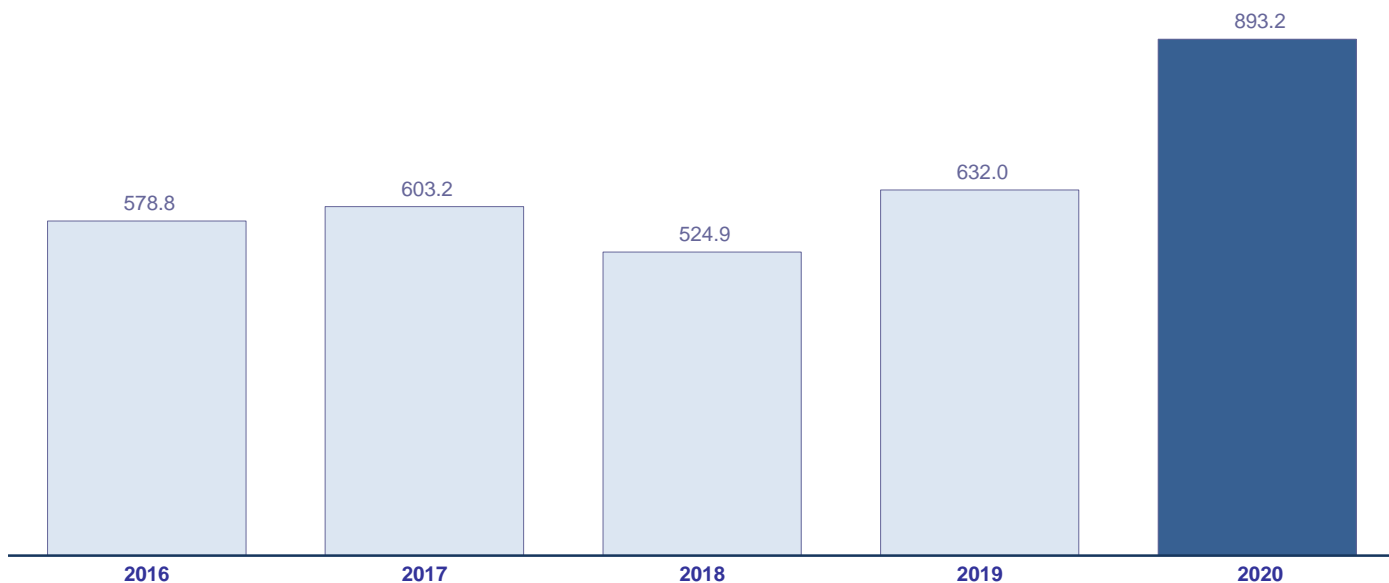
الموجودات

Assets

الموجودات

(IQD billions)

(بمليارات الدنانير العراقية)

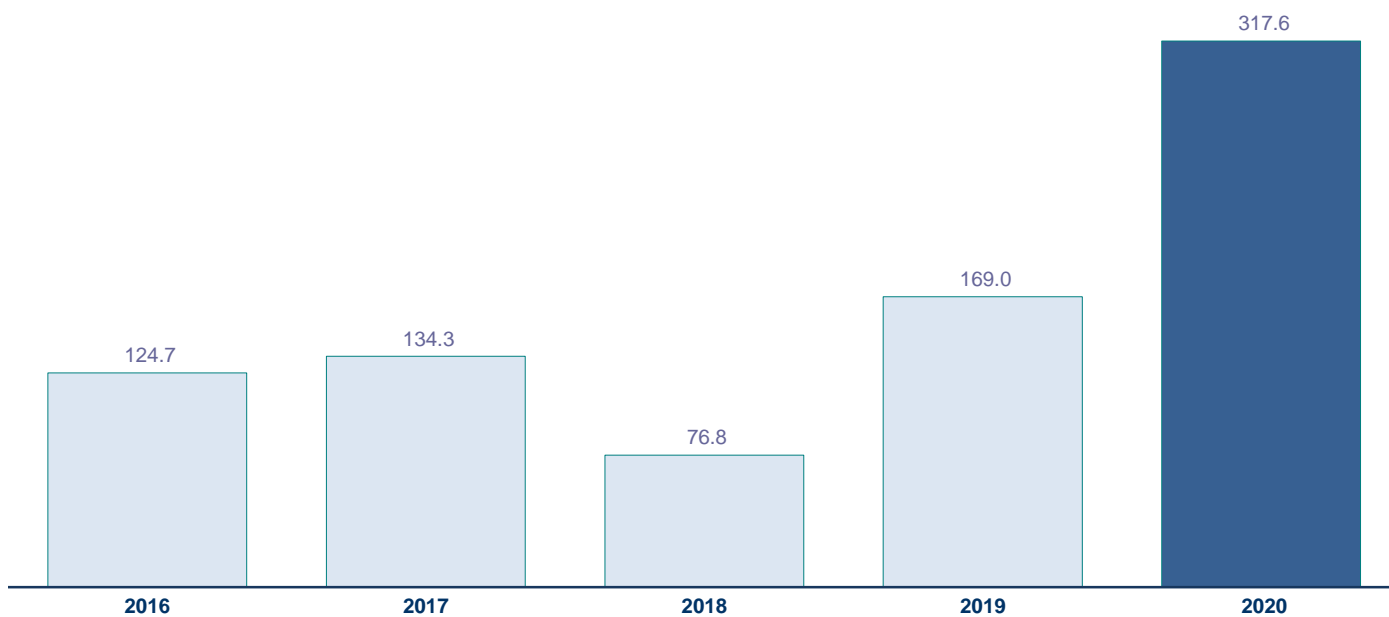


Net Credit Facilities

صافي التسهيلات الائتمانية

(IQD billions)

(بمليارات الدنانير العراقية)

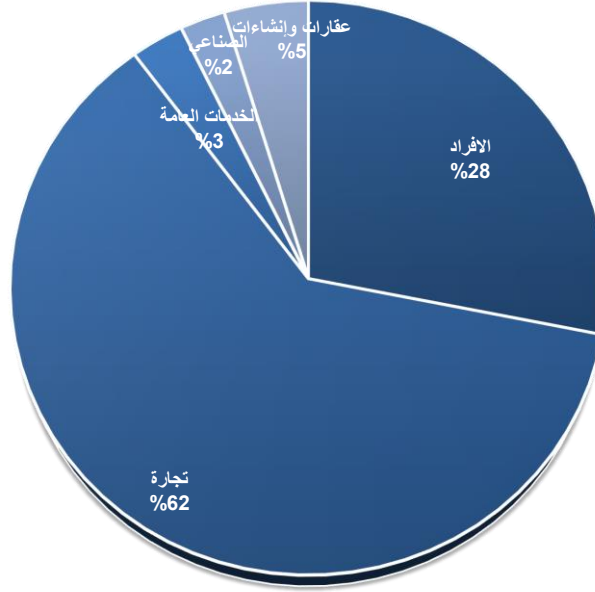


Credit facilities per sector

Till end of Dec 2020

التوزيع القطاعي للتسهيلات

لنهاية كانون الاول 2020

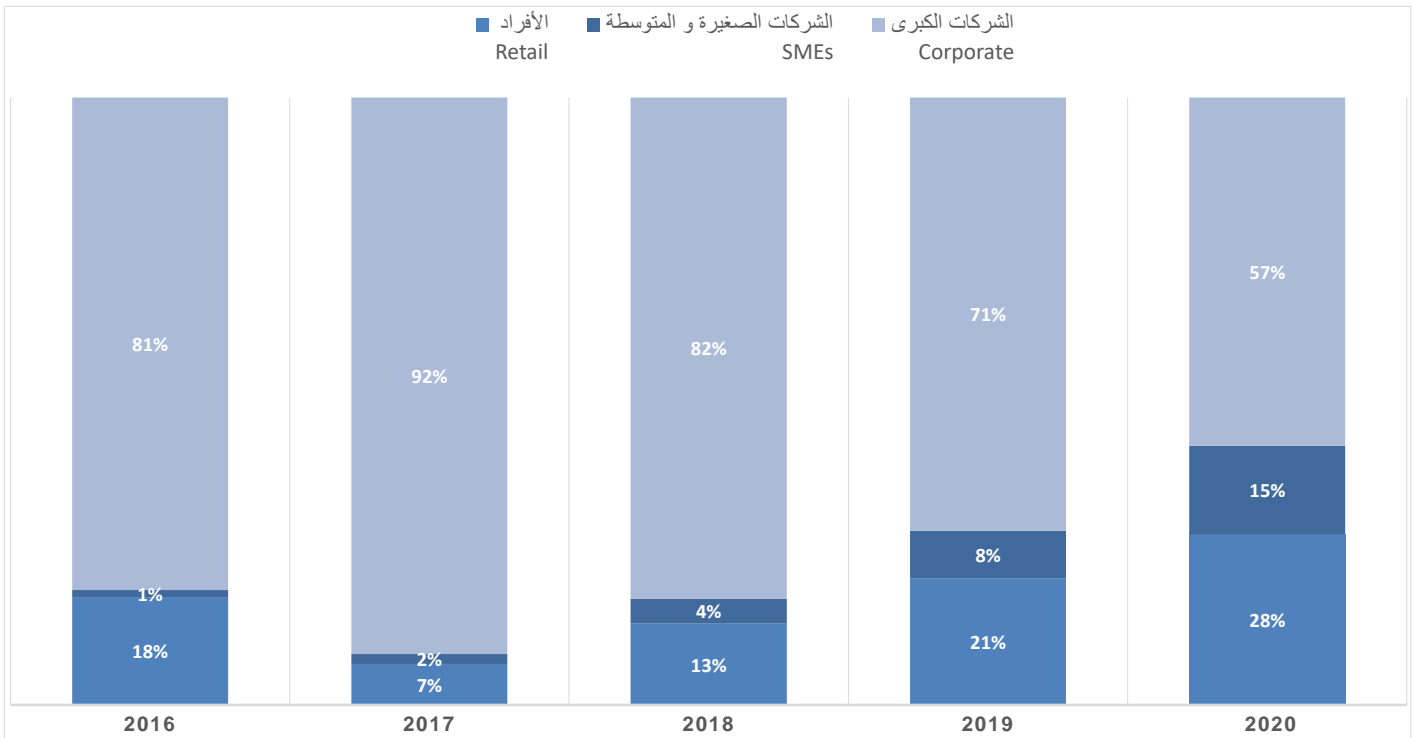


Credit Facilities Structure

Till end of Dec 2020

هيكلية التسهيلات الائتمانية

لنهاية كانون الاول 2020



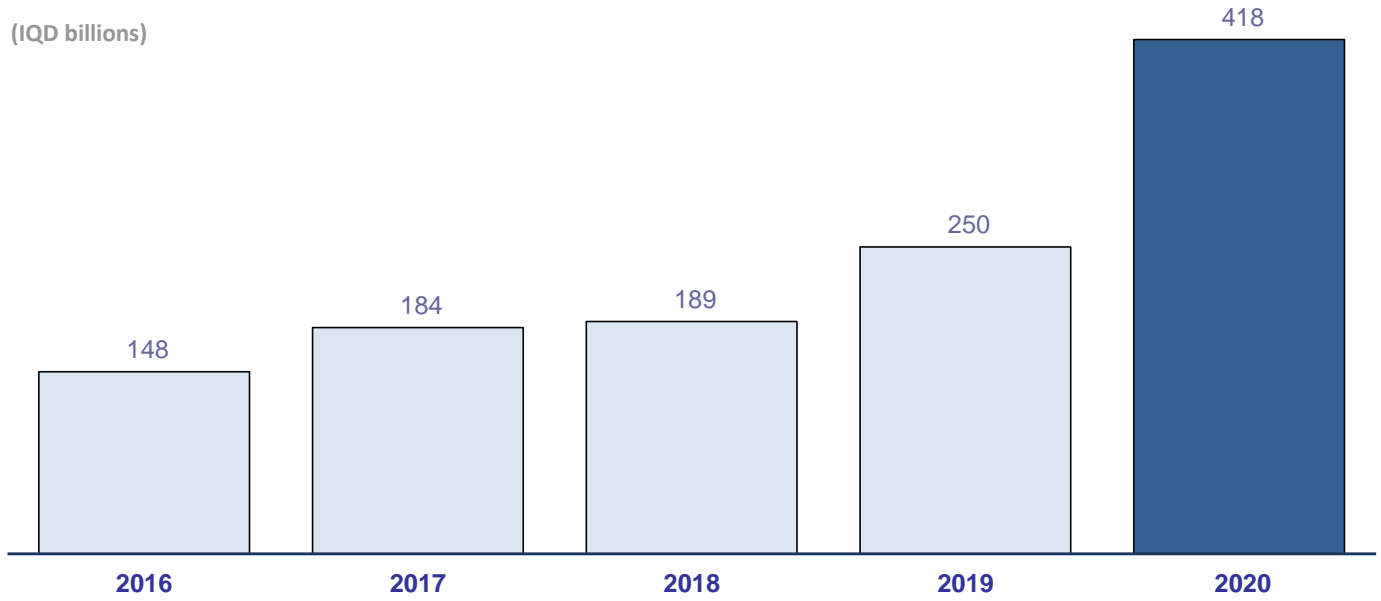
Customers Deposits

ودائع العملاء

Till end of Dec 2020

لنهاية كانون الاول 2020 (بمليارات الدنانير العراقية)

(IQD billions)



Customers Deposits per type

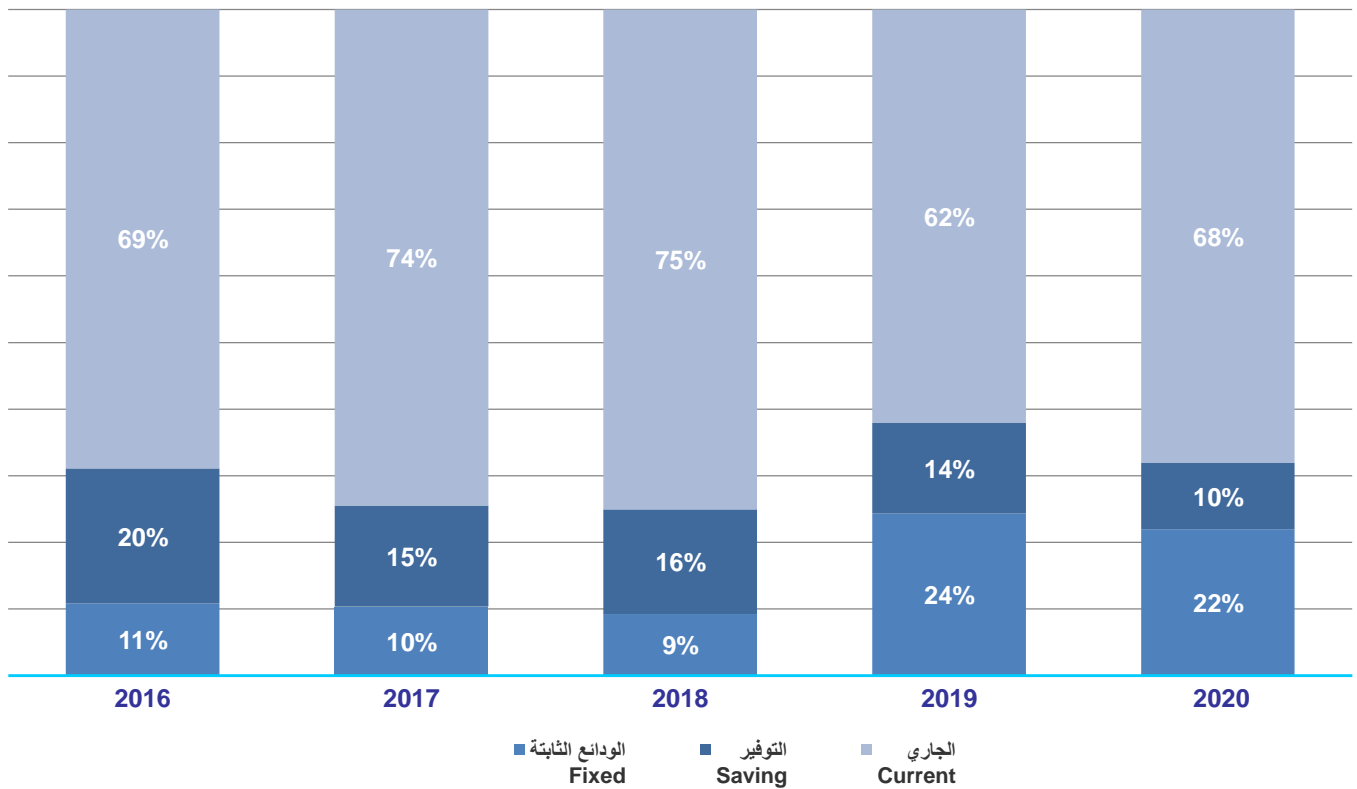
ودائع العملاء بحسب النوع

Till end of Dec 2020

(IQD billions)

(بمليارات الدنانير العراقية)

لنهاية كانون الاول 2020

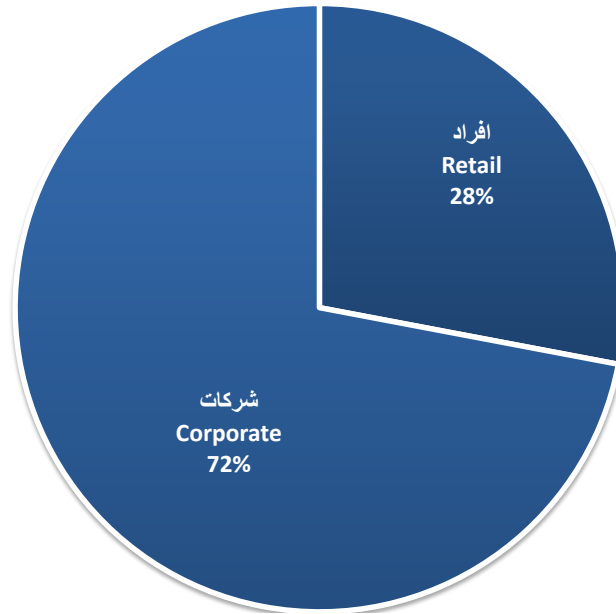


Customers Deposits per segment

Till end of Dec 2020

ودائع العملاء بحسب القطاع

لنهاية كانون الاول 2020



Equity

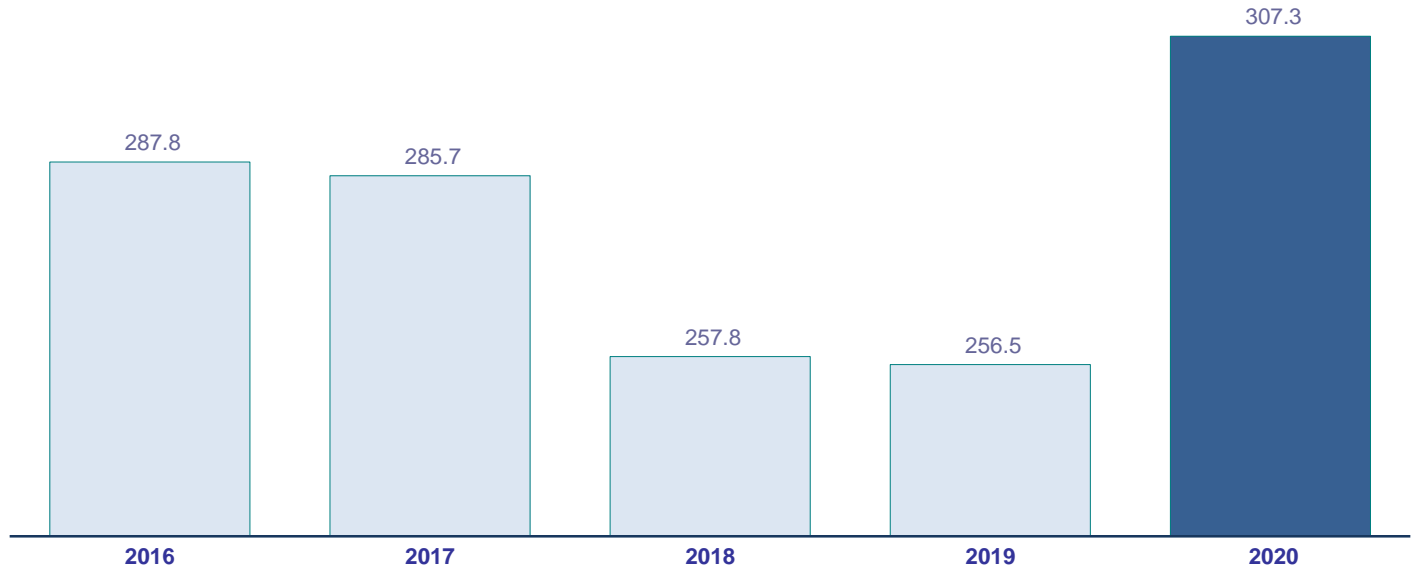
Till end of Dec 2020

(IQD billions)

حقوق الملكية

لنهاية كانون الاول 2020

(بمليارات الدنانير العراقية)



Paid in Capital

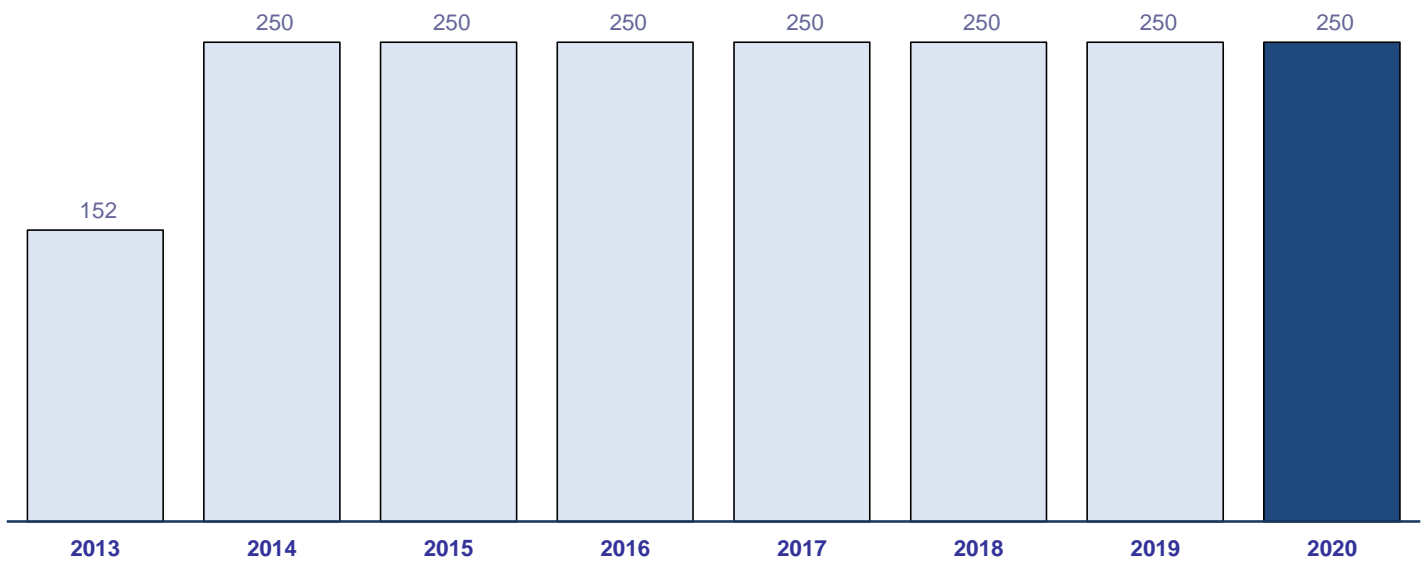
Till end of Dec 2020

(IQD billions)

رأس المال المدفوع

لنهاية كانون الاول 2020

(بمليارات الدنانير العراقية)



Income Statement قائمة الدخل الموحدة



Total Revenue

Till end of Dec 2020

Compared to same period of last years

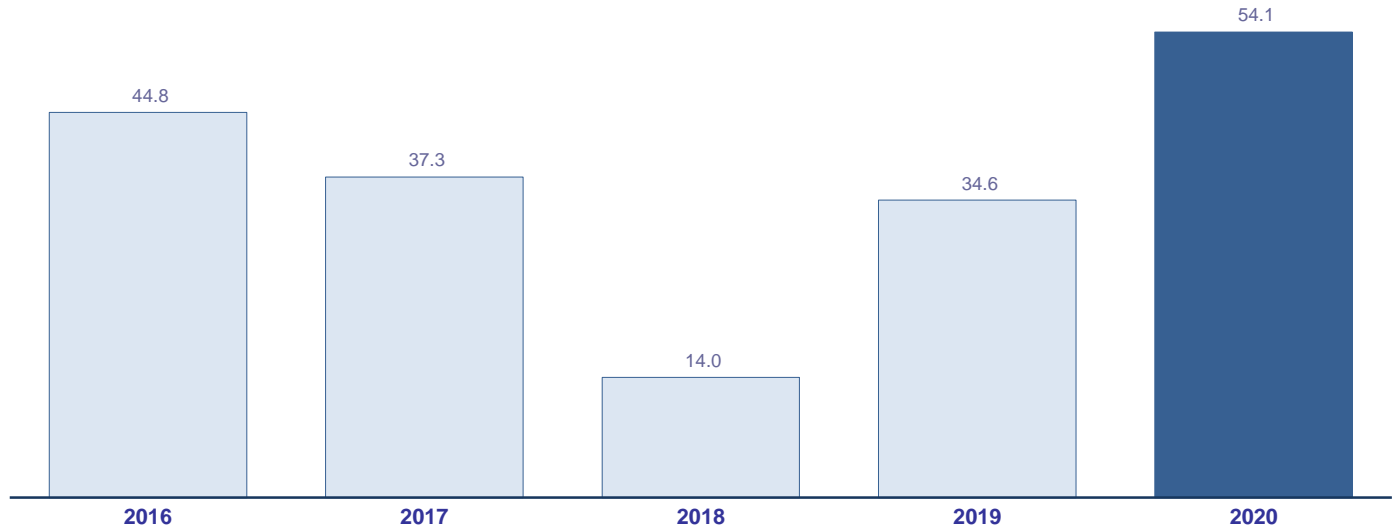
(IQD billions)

إجمالي الدخل

لنهاية كانون الاول 2020

مقارنة مع نفس الفترة من الاعوام السابقة

(بمليارات الدنانير العراقية)



Income before Tax

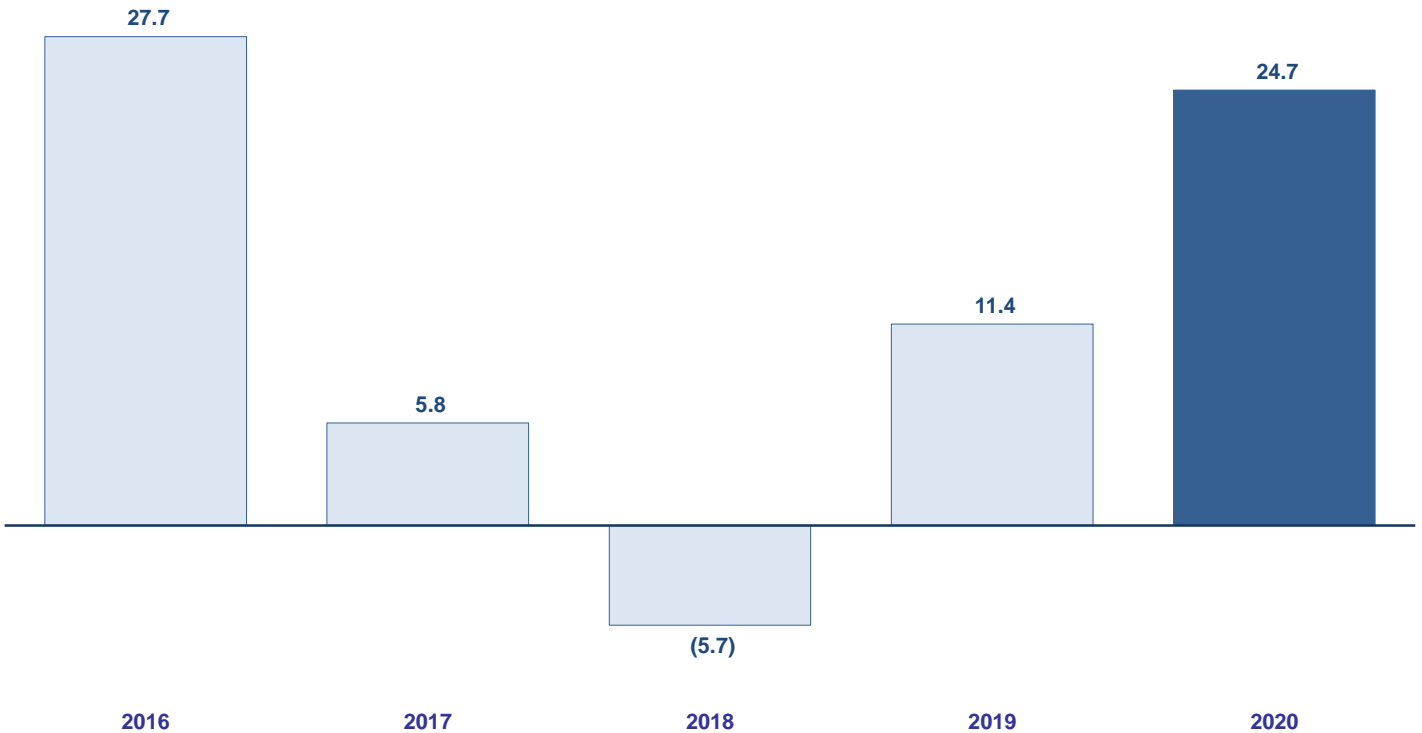
Till end of Dec 2020

(IQD billions)

الربح قبل الضرائب

لنهاية كانون الاول 2020

(بمليارات الدنانير العراقية)



Key performance Indicators تحليل مؤشرات الأداء



Table of Content

رقم الصفحة Page No.

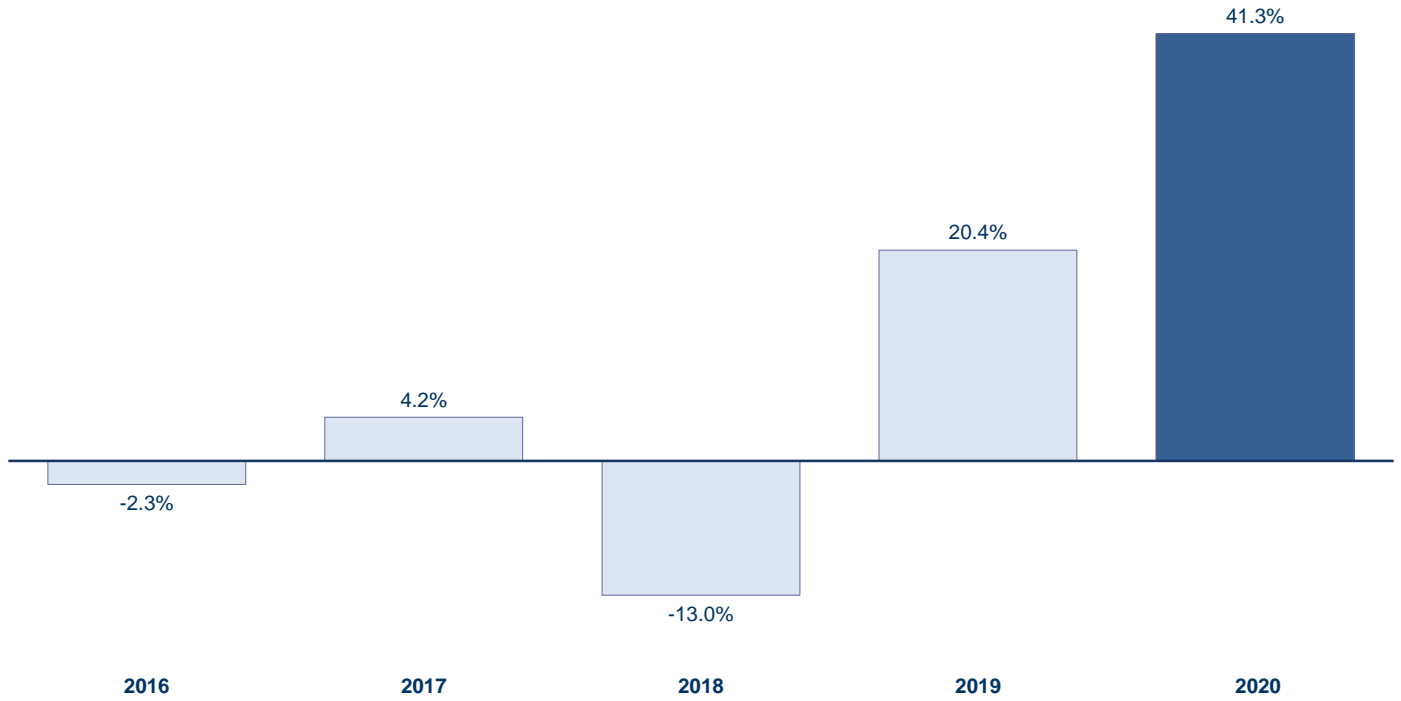
Key performance Indicators		تحليل مؤشرات الأداء
Growth in Assets	3	النمو في الموجودات
Growth in Net Credit Facilities (Ratio)	3	النمو في صافي الائتمان النقدي (نسبة)
Growth in Customers Deposits (Ratio)	4	النمو في ودائع العملاء (نسبة)
Growth in total Revenue	4	النمو في إجمالي الدخل
Growth in Income before Tax	5	النمو في الربح قبل الضرائب
Profit Margin	5	هامش الربح
Ratios (%)		النسب المالية (%)
Profitability Ratios		نسب الربحية
Return on Average Assets (Annualized)	6	العائد على متوسط الأصول (سنوي)
Return on Average Equity (Annualized)	6	العائد على متوسط حقوق الملكية (سنوي)
Debt Ratios		نسب الدين
Debt Ratio	7	نسبة الدين
Regulatory ratios		النسب القانونية
Liquidity Ratio (LCR)	8	نسبة السيولة
Net Stability funding ratio (NSFR)	8	نسبة التمويل المستقر
Capital Adequacy Ratio	9	نسبة كفاية رأس المال

Growth in Assets

Till end of Dec 2020

النمو في الموجودات

لنهاية كانون الاول 2020

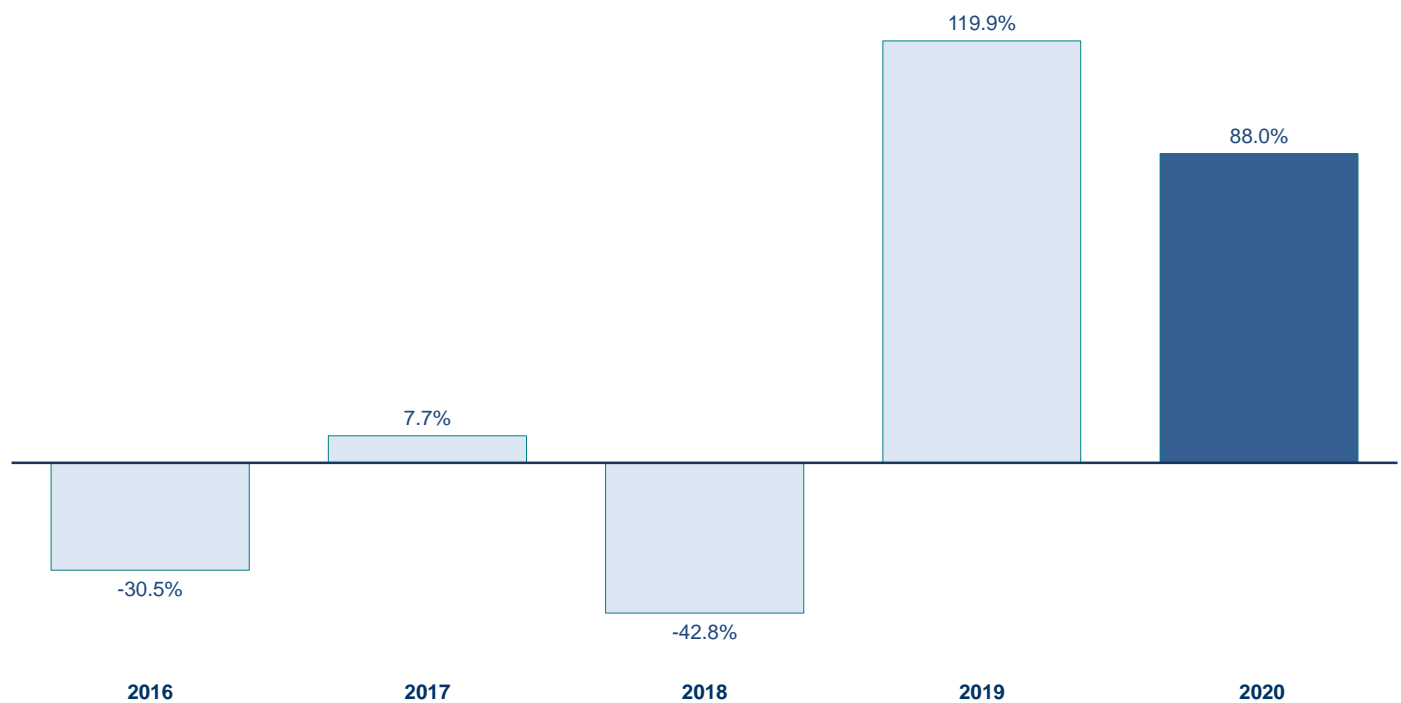


Growth in Net Credit Facilities (Ratio)

Till end of Dec 2020

النمو في صافي الائتمان النقدي (نسبة)

لنهاية كانون الاول 2020

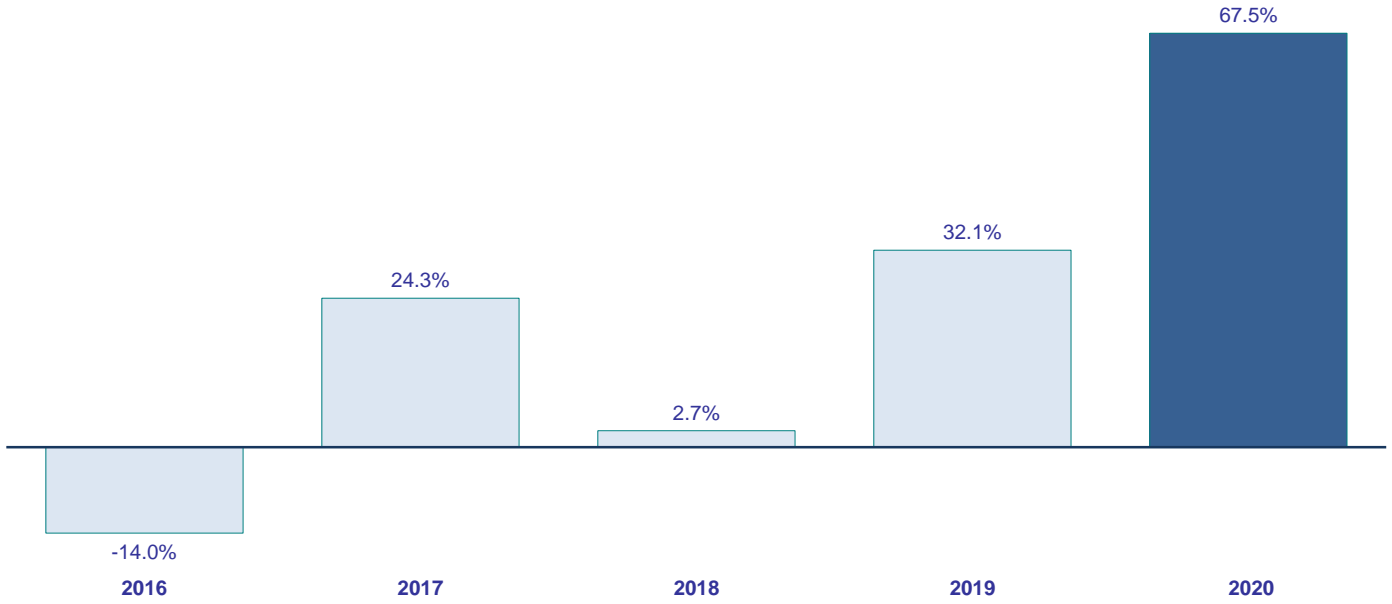


Growth in Customers Deposits (Ratio)

Till end of Dec 2020

النمو في ودائع العملاء (نسبة)

لنهاية كانون الاول 2020



Growth in Income before Tax

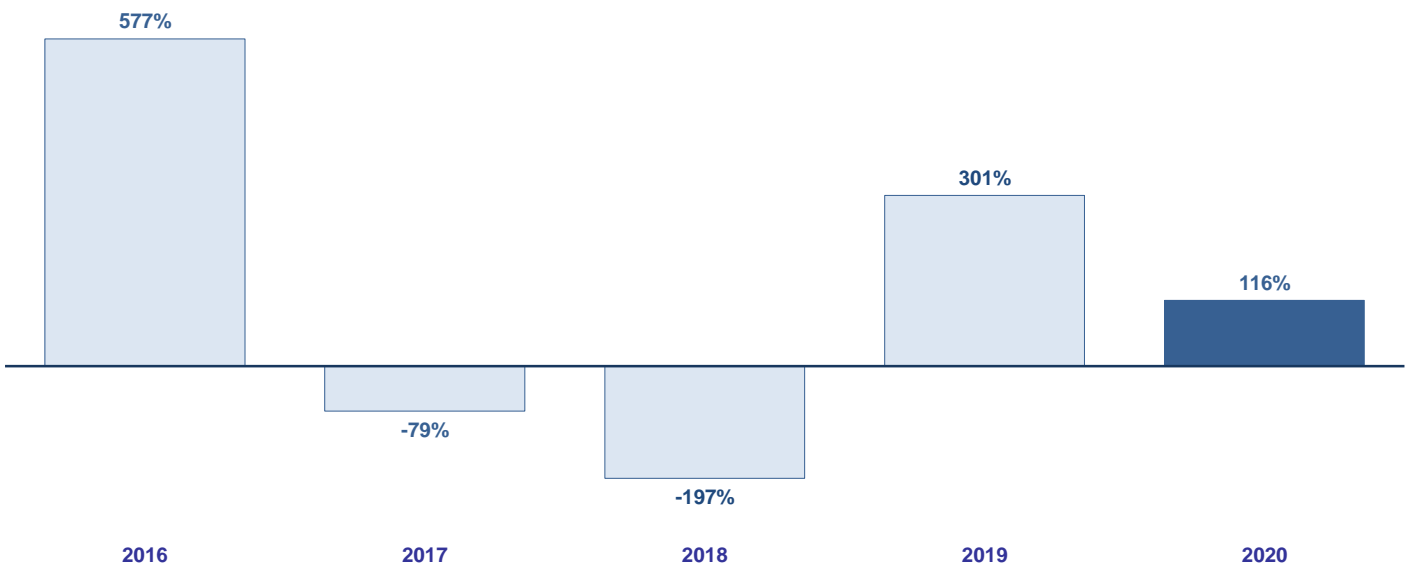
Till end of Dec 2020

Compared to same period of last years

النمو في الربح قبل الضرائب

لنهاية كانون الاول 2020

مقارنة مع نفس الفترة من الاعوام السابقة



Growth in total Revenue

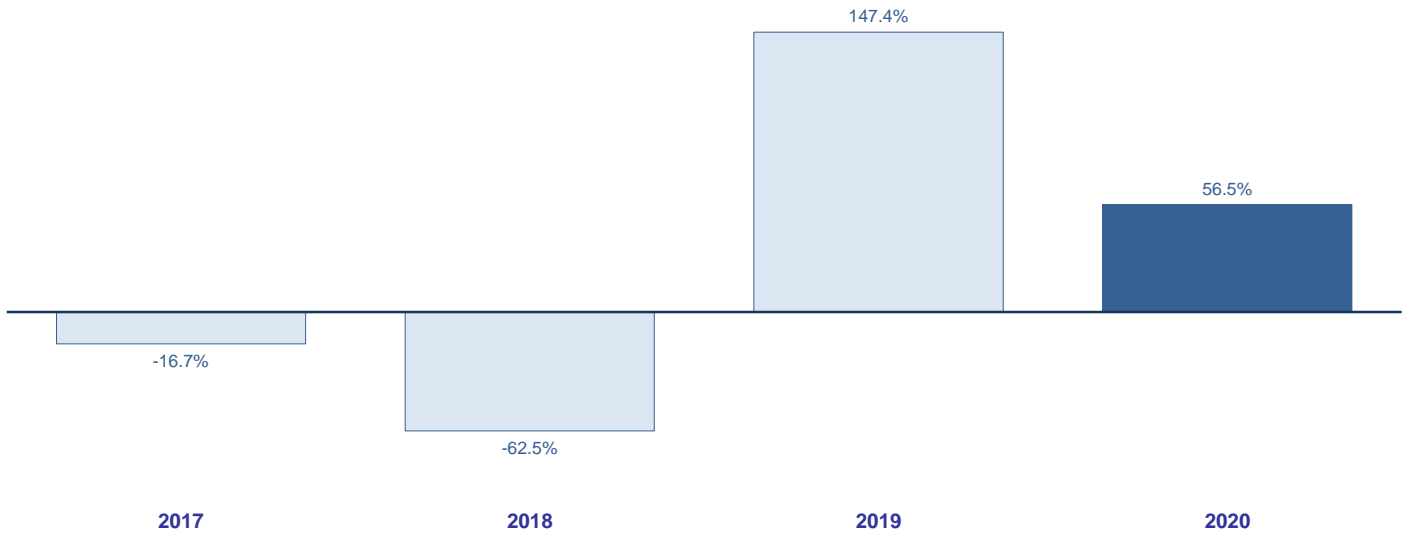
Till end of Dec 2020

Compared to same period of last years

النمو في إجمالي الدخل

لنهاية كانون الاول 2020

مقارنة مع نفس الفترة من الاعوام السابقة



Profit Margin

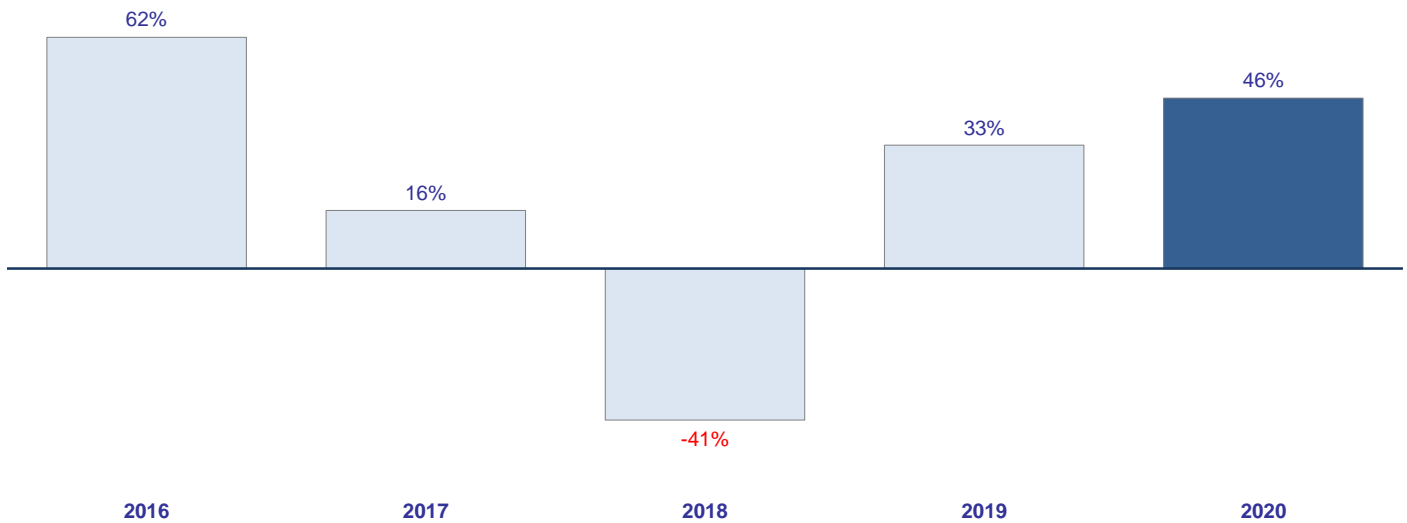
= Income / Total Revenue

Compared to same period of last years

هامش الربح

= الربح قبل الضريبة / إجمالي الإيرادات

مقارنة مع نفس الفترة من الاعوام السابقة

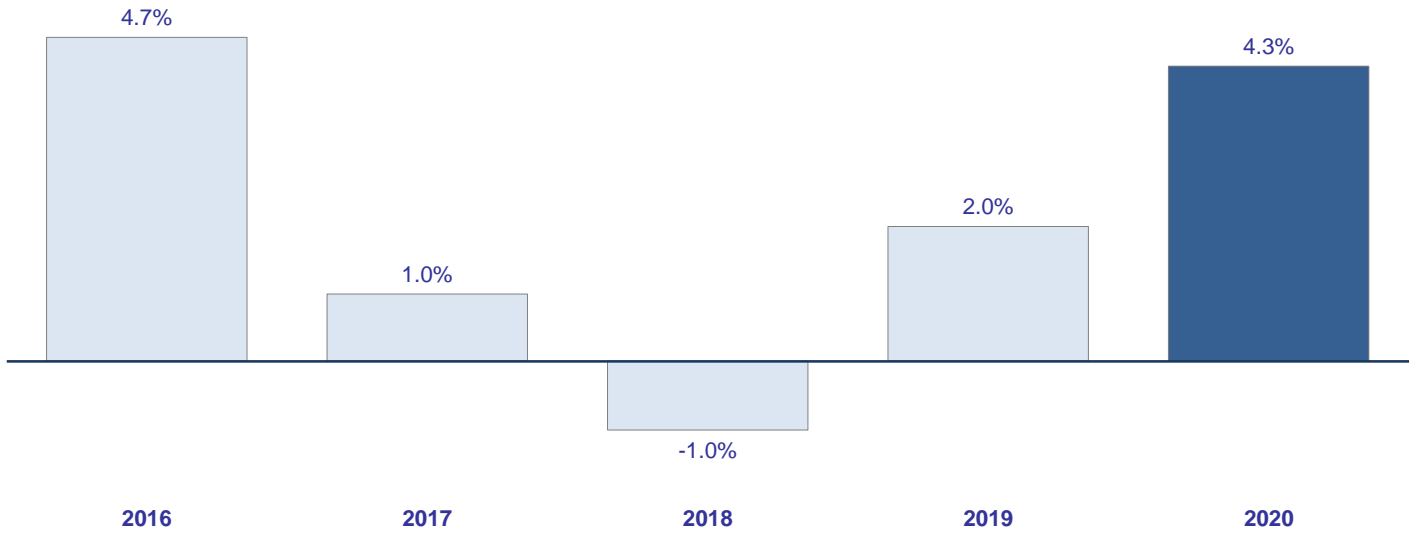


Return on Average Assets (Annualized)

العائد على متوسط الأصول (سنوي)

(Before Tax)

(قبل ضريبة الدخل)

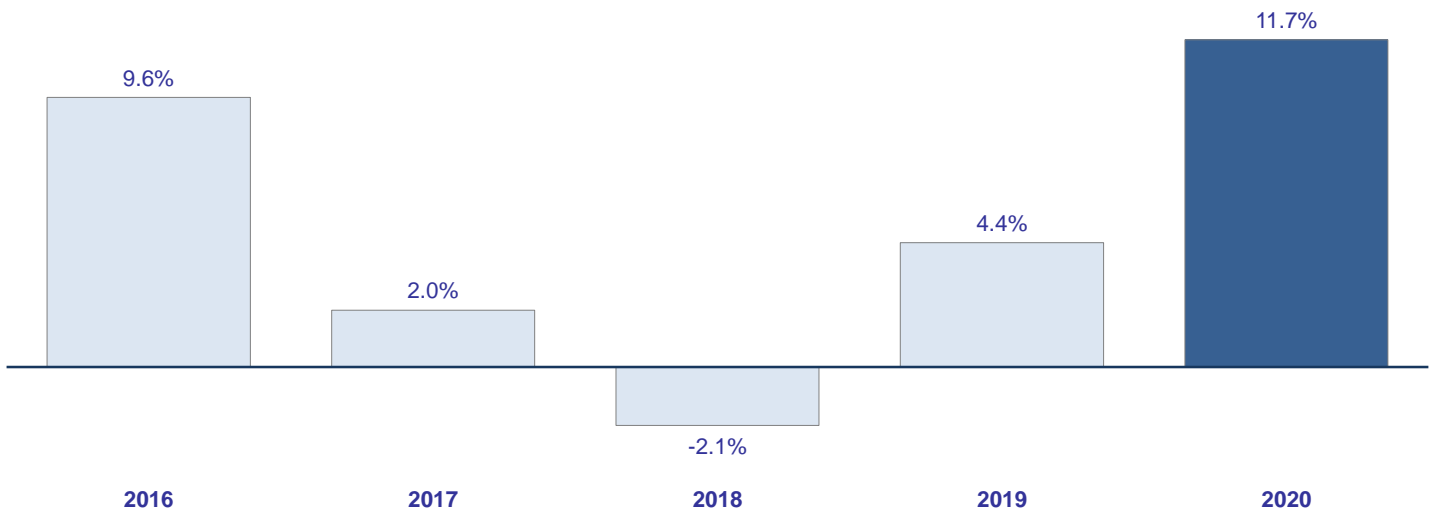


Return on Average Equity (Annualized)

العائد على متوسط حقوق الملكية (سنوي)

(Before Tax)

(قبل ضريبة الدخل)



Debt Ratios

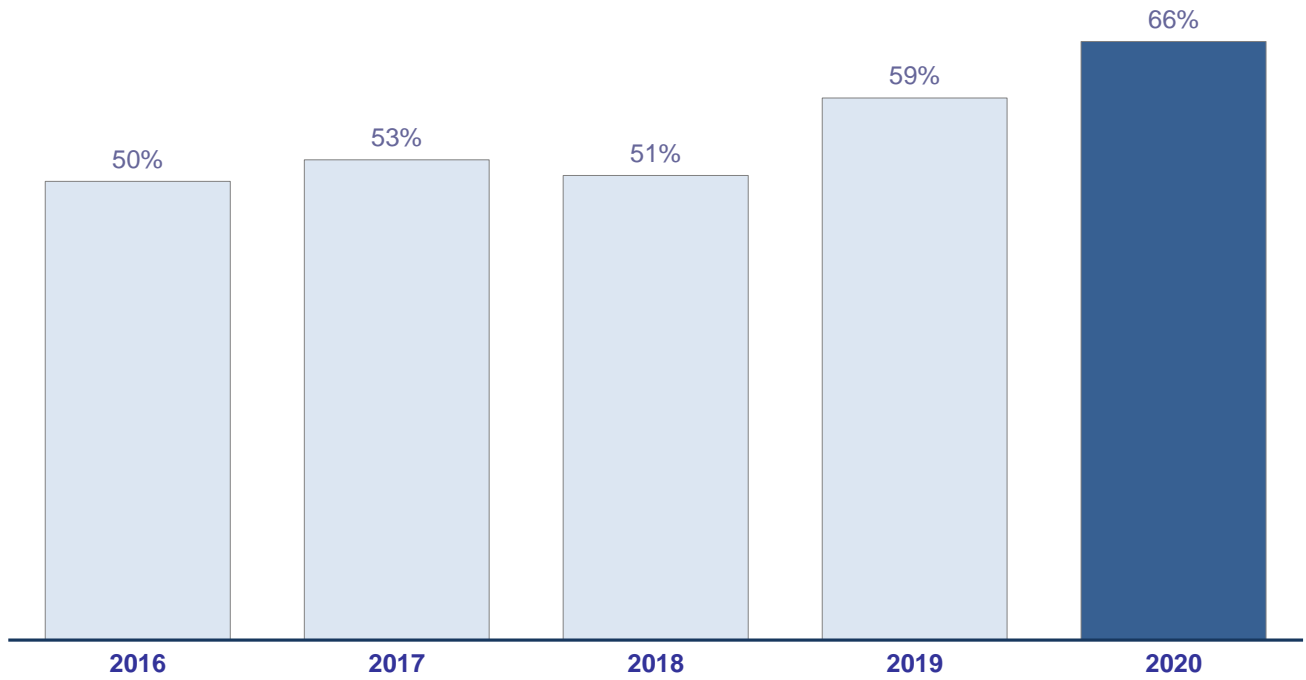
نسب الدين

Debt Ratio

= Total Liabilities / Total Assets

نسبة الدين

= مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات

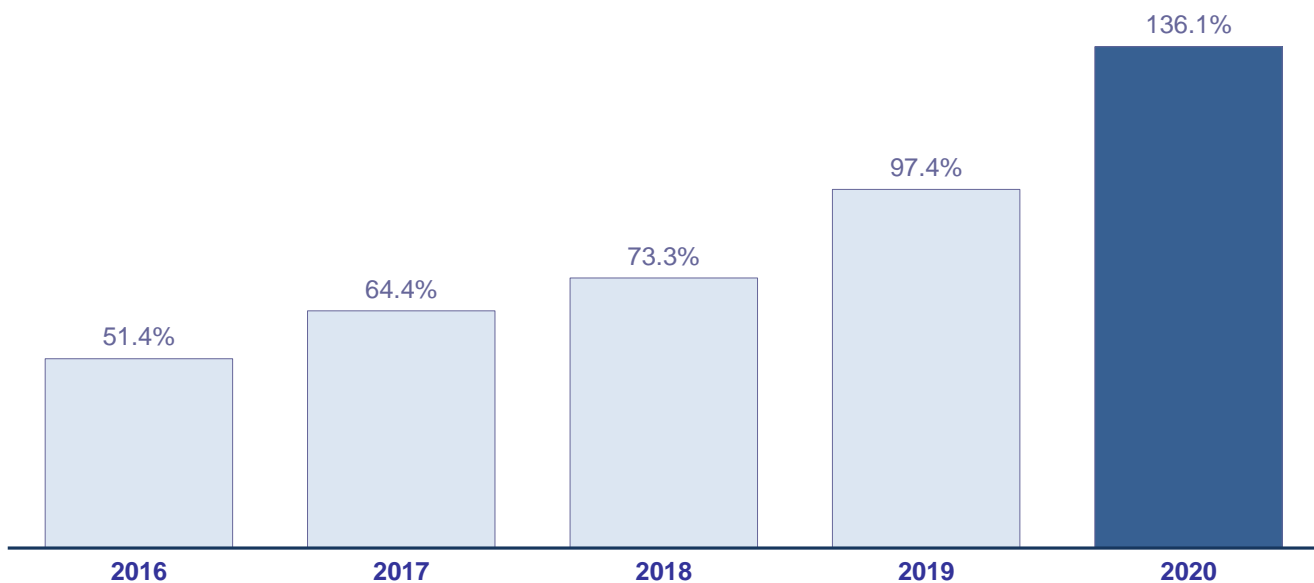


Deposits / Equity

= Total Deposits / Total Equity

نسبة ودائع العملاء / حقوق الملكية

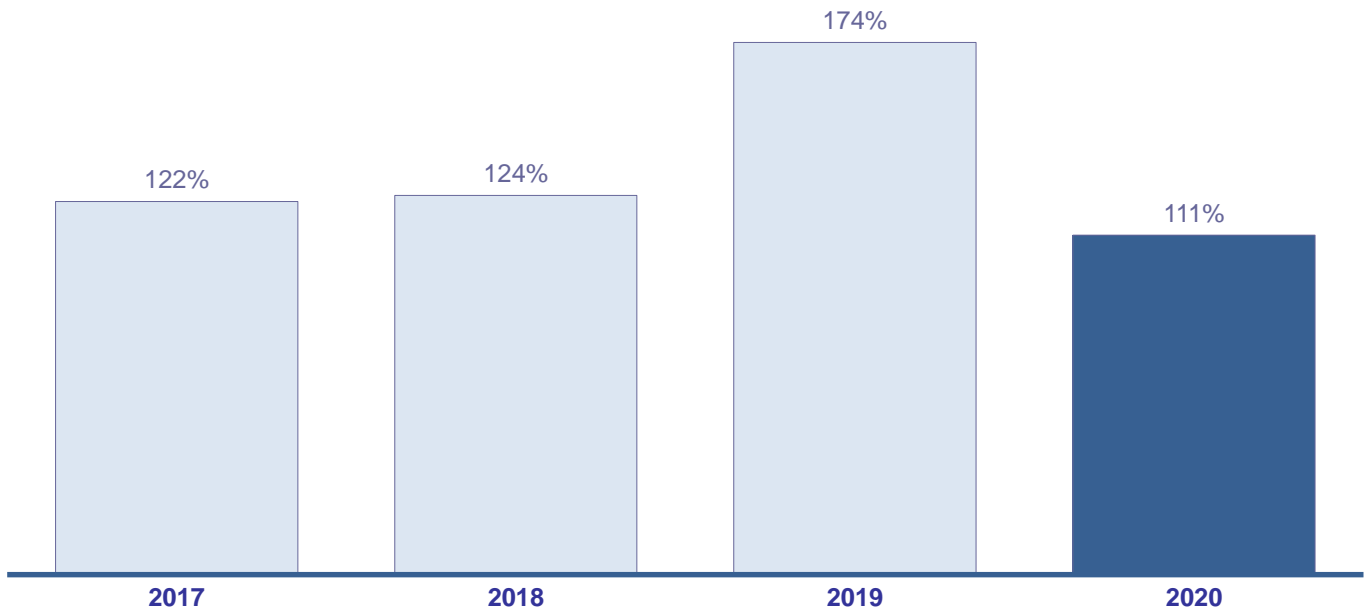
= إجمالي ودائع العملاء / إجمالي حقوق الملكية



Regulatory ratios

Liquidity Ratio (LCR)

نسبة السيولة

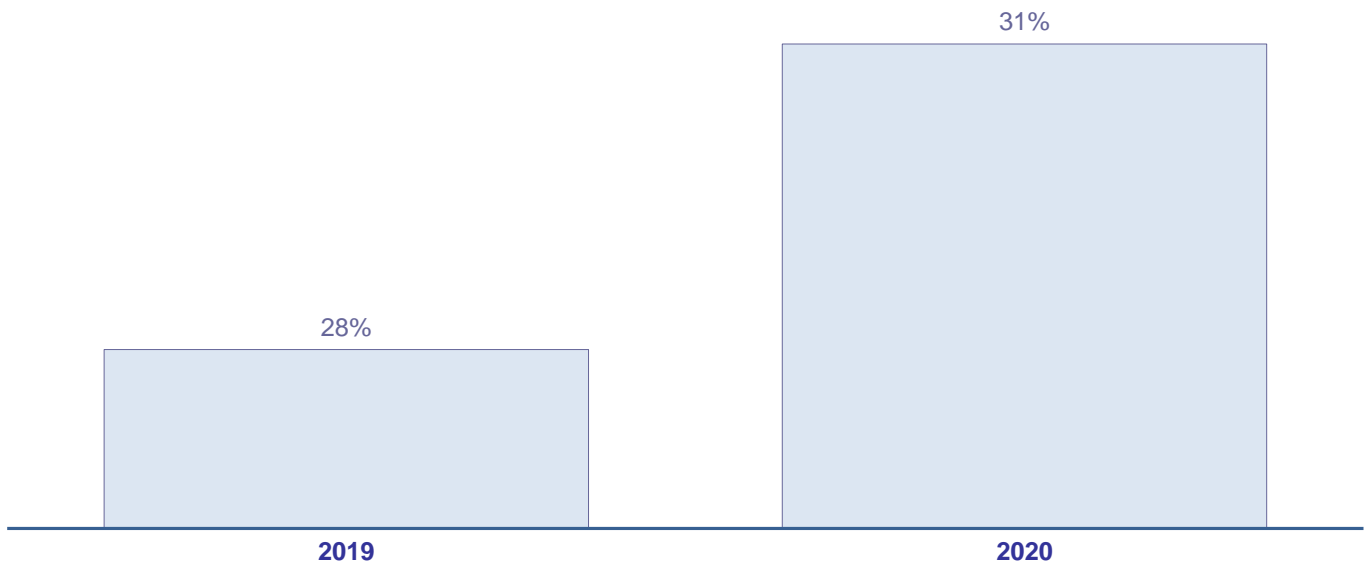


Capital Adequacy Ratio

Basel III

نسبة كفاية رأس المال

بازل III



تقرير لجنة مراجعة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31

تحية وتقدير....

تنفيذا لأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 24 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف بتشكيل لجنة مراجعة الحسابات من اعضاء مجلس الادارة كل من الدكتور (علي محمد جواد) رئيسا و عضوية كل من السيد (خليل ابراهيم عبد الكريم) و السيد (نبيل سمير مكاحلة) ويسرنا ان نعرض لحضراتكم بان اللجنة مارست عملها مع مراقبي حسابات مصرفنا المشتركين (السيدة ريا عبد الأمير الكرناوي-محاسب قانوني و مراقب حسابات والسيد وليد زغير كاظم المنصور-محاسب قانوني و مراقب حسابات) طيلة فترة عملهم في المصرف كما دقت اللجنة البيانات و الجداول التي تصلها من الادارة التنفيذية في المصرف بضمنها جداول المقارنة الشهرية لأرصدة موازين المراجعة التجميعية و الجداول الخاصة بالمصروفات و الايرادات المرسله الى البنك المركزي من قبل الادارة المالية في المصرف و التقارير المقدمة من قسم الرقابة الداخلية و مراقب الامتثال الشهرية و الفصلية وتدقيق البيانات المالية و الحسابات الختامية لمصرفنا للسنة المنتهية في 2020/12/31 و تقرير مجلس الادارة بخصوصها وراجعنا كافة المعلومات و الايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين وكان عملنا هذا طبقا للتشريعات النافذة ووفقا لإجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها وطنيا والمقررة وبناء على ما حصلنا عليه من بيانات و معلومات و ايضاحات ونود ان نبين الآتي:-

1. ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعه التدقيق وان هذه المعلومات لا تخالف احكام القوانين والتشريعات المالية السائدة.
2. ان البيانات قد نظمت وفقا للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقا لمتطلبات قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون الشركات المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والانظمة والتعليمات النافذة وإنها على قدر ما تضمنه من مؤشرات وبيانات مالية تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج تدقيقاته النقدية للسنة المنتهية في 2020/12/31.
3. اطلعت اللجنة على التقرير المشترك لمراقبي الحسابات (السيدة ريا عبد الأمير الكرناوي والسيد وليد زغير كاظم المنصور) الذي تناول نشاط المصرف مؤكدا سلامة كافة اجراءاته التي تمت استنادا الى معايير وقواعد المحاسبة الدولية والوطنية.
4. من خلال مراجعتنا حسابات المصرف لم يثبت لنا ما يدل على ان المصرف قام بعمليات غسيل الاموال او مارس عمليات تمويل الارهاب وان كافة العمليات تتماشى مع قانون غسيل الاموال رقم 39 لسنة 2004.

ومن الله التوفيق وتقبلوا فائق التقدير....

رئيس لجنة مراجعة الحسابات

المصرف الاهلى العراقى

القوائم المالية الموحدة

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

<p>ربا عبد الامير الكرناوي محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبي القانونيين المنصور . حي المتنبى . محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com</p>	<p>وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبي القانونيين ساحة الفتح . مجمع مكبة التجاري . الطابق الاول هاتف : 07904827245 Email : waleedalmansor@yahoo.com</p>
---	---

التاريخ: 2021/2/16

العدد: م/ص/ 18/ 2020

السادة/ مساهمي المصرف الأهلي العراقي (ش.م.خ) المحترمين

م/التقرير المشترك لمراقبي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة المنتهية في 31/كانون الأول/2020

نطاق التدقيق

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) وشركته التابعة (شركة المال العراقي) والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
- قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى.
- التقرير السنوي لإدارة المصرف المعد بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة:

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة والإفصاح عنها وفقاً لمعايير التقارير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى مسؤوليتها في أعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية والخاصة فيما يتعلق بالإعداد والإفصاح عن القوائم المالية الموحدة وبصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية والتي قد تكون ناتجة عن الأخطاء والتلاعب كما وتشمل هذه المسؤولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المعقولة .

مسؤولية مدققي الحسابات:

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي الفني المحايد حول البيانات المالية الموحدة المقدمة لنا وفقاً لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط أعمال التدقيق للحصول على تأكيد بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة وتعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على تقدير مدققي الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر احتواء القوائم المالية الموحدة على أخطاء جوهرية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، كما أن تقييم المخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للمجموعة والمتعلق بإعداد وإظهار القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك للقيام بإجراءات تدقيق مناسب وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة

<p>ربا عبد الامير الكرناوي محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبي القانونيين المنصور . حي المتنبى . محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com</p>	<p>وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبي القانونيين ساحة الفتح . مجمع مكبة التجاري . الطابق الاول هاتف : 07904827245 Email : waleedalmansor@yahoo.com</p>
---	---

الداخلي للمجموعة، كما ويتضمن التدقيق تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة، نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساساً لإبداء رأينا وندرج أدناه الإيضاحات والملاحظات التالية:

أولاً - تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

المصرف مستمر بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وقام بأعداد القوائم المالية الموحدة للسنة موضوعة التدقيق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بالإضافة لأرقام المقارنة للسنة المنتهية كما في 31/كانون الأول/2019.

ثانياً - تسعير الموجودات والمطلوبات والمصاريف والإيرادات:

خلال شهر كانون الأول 2020 قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات بالعدد (9/2/401) بتاريخ 28/12/2020 تخص تعديل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث تغير من دينار عراقي (1190) الى (1460) دينار عراقي لكل دولار أمريكي ونتج عن ذلك تعديل سعر الصرف الخاص بجميع العملات الأجنبية، وحسب التعليمات المذكورة تم اظهار أثر تعديل سعر الصرف ضمن حقوق الملكية .

ثالثاً - النقود:

- أ- م الإشراف على جرد النقد الموجود بالإدارة العامة والفرع الرئيسي وقسم من الفروع وقد بلغ رصيد النقد في الخزينة وصناديق المركز والفروع (79,949,997) ألف دينار كما في 31/12/2020 الرصيد مطابق لقوائم الجرد.
- ب- تمت مطابقة جميع الأرصدة النقدية الظاهرة في السجلات والمودعة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف المحلية والخارجية مع كشوفات البنوك والتأيديات المرسلة.
- ت- بلغت نسبة النقد بالخزينة وصناديق المركز المشار إليها أعلاه (33.44%) إلى صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية.
- ث- النقد لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية ظهر بمقدار (200,146,190) ألف دينار وهذا يمثل بنسبة (99%) لمجموع النقد لدى البنوك والمؤسسات المالية البالغة (202,208,426) ألف دينار ويمثل (65.1%) لمجموع حقوق المساهمين، علماً أن الإدارة أوضحت (أن معظم الأرصدة الخارجية تمثل تأمينات نقدية لدى البنوك الخارجية مقابل إصدار اعتمادات وخطابات ضمان وحسب متطلبات العمل ومتطلبات المصارف الخارجية وهي لأغراض تمويل التجارة).
- ج- تم تقييم الموجود النقدي للعملة الأجنبية كما في 31/12/2020 على أساس سعر (1,460) دينار لكل دولار أمريكي.

رابعاً - التسهيلات الائتمانية المباشرة والتخصيصات:

- أ- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة موضوعة التدقيق عن السنة السابقة بمقدار (155,471,884) ألف دينار أي بنسبة (80.05%) ، حيث بلغ الرصيد كما بنهاية عام 2020 ما قيمته (349,694,241) ألف دينار مقارنة برصيد نهاية عام 2019 بقيمة (194,222,358) ألف دينار .

ربا عبد الامير الكرناوي
محاسب قانوني ومر اقب حسابات
عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين
المنصور . حي المتنبي . محلة / 603
هاتف : 07906483748
Email : rayya_cpa@yahoo.com

وليد زغير كاظم المنصور
محاسب قانوني ومر اقب حسابات
عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين
ساحة الفتح . مجمع مكبة التجاري . الطابق الاول
هاتف : 07904827245
Email : waleedalmansor@yahoo.com

ب- أرتفع رصيد مخصص (الفوائد المعلقة) فوائد المتوقفين عن الدفع المدورة عن السنة السابقة بمقدار (3,029,319) ألف دينار ليصبح الرصيد (10,634,773) ألف دينار نتيجة ارتفاع التسهيلات الائتمانية غير العاملة حيث بلغت (32.908.478) ألف دينار عراقي أي ما نسبته 9.41٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل مبلغ (21.566.775) ألف دينار عراقي أي ما نسبته 11.10٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2019.

خامسا- الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

تتطلب تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب قانون المصارف العراقي التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها إلى المصرف خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الإحالة وللبنك المركزي العراقي الموافقة على تمديد استملاك العقارات لمترين كل منها سنتين، بحسب التعليمات الواردة بتاريخ 26 تشرين الثاني 2020 اللاحقة للتعليمات المذكورة سابقا والتي تشير إلى تعديل نسب احتساب مخصص التدني على العقارات المستملكة وقد قام المصرف بتطبيق تلك التعليمات على القوائم المالية الموحدة للعام 2020.

سادسا- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

اتخذ المصرف الإجراءات الكافية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال السنة موضوعة التدقيق ومن خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف فلم يتبين لنا ما يشير إلى أن هناك عمليات مصرفية متعلقة بغسيل الأموال أو تلك التي ساهمت بتمويل عمليات الإرهاب وقد تم التحقق من سلامة عمليات المصرف في تمويل التجارة الخارجية وان الصرف ملتزم بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرقم (39) لسنة 2015 وتعليمات البنك المركزي العراقي .

سابعا- تقارير الامتثال

تم الاطلاع على تقارير إدارة الامتثال المرسله إلى البنك المركزي العراقي حيث قامت الإدارة بالتأكد من التزام المصرف بكافة القوانين والتعليمات البنك المركزي العراقي ذات العلاقة بنشاط المصرف للسنة أعلاه.

ثامنا- نشاط المصرف ونتيجة النشاط:

لدى مقارنة الإيرادات مع المصاريف للسنة موضوعة التدقيق ظهرت نتيجة فائض بمقدار (19,828,039) ألف دينار علما أن نتيجة النشاط للسنة السابقة أظهرت فائض بمقدار (9,117,752) ألف دينار وبالشكل التالي:

البيان	السنة الحالية / الف دينار	السنة السابقة / الف دينار
إجمالي الدخل	54,105,704	34,574,962
إجمالي المصروفات	(29,397,850)	(23,154,031)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	24,707,854	11,420,931
ضريبة الدخل	(4,879,815)	(2,303,179)
صافي الربح (الخسارة) للسنة	19,828,039	9,117,752

ارتفعت إيرادات السنة الحالية عن السنة السابقة بمقدار (10,710,287) ألف دينار، وقد جاء الارتفاع وبشكل كبير بصافي إيرادات العمولات وقد ظهرت في 2020/12/31 بمقدار (26,211,174) ألف دينار علما أن المبلغ ظهر في 2019/12/31 بمقدار (18,846,462) ألف دينار ويعود ذلك الارتفاع إلى زيادة حجم عمليات التجارة بالإضافة الى الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد وقد ظهرت في

<p>ربا عبد الامير الكرناوي محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبي القانونيين المنصور . حي المتني . محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com</p>	<p>وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبي القانونيين ساحة الفتح . مجمع مكبة التجاري . الطابق الاول هاتف : 07904827245 Email : waleedalmansor@yahoo.com</p>
--	---

2020/12/31 بمقدار (20,117,118) ألف دينار علما أن المبلغ ظهر في 2019/12/31 بمقدار (12,015,951) ألف دينار ويعود ذلك الارتفاع إلى الزيادة في رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة .

تاسعا - التغيير في حقوق المساهمين:

ارتفعت حقوق المساهمين عما كانت عليه في 2019/12/31 بمقدار (50,777,984) ألف دينار وان الجدول ادناه يبين الحركة التي تمت على حقوق المساهمين:

256,516,942	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2020
33,202,477	الأثر الناتج عن تعديل اسعار صرف العملة الاجنبية
289,719,419	الرصيد في بداية السنة المعدل
19,828,039	الربح (الخسارة) للفترة
(2,252,531)	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
307,294,927	الرصيد كما في 31 كانون الاول 2020

عاشرا - كفاية رأس المال:

حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال عام 2020 بالبدء بتطبيق تعليمات بازل III بدلا من تعليمات بازل I . من خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة والكشوفات المعدة لغرض احتساب كفاية رأس المال يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 12.5٪ حسب تعليمات البنك المركزي العراقي (8٪ حسب لجنة بازل الدولية) حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال (30.91٪).

احدى عشر - البيانات المالية المرحلية الموحدة:

تم مراجعة القوائم المرحلية الموحدة الموجزة للمصرف للفصول (الأول، الثاني، الثالث) وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (2410) المتعلق بمراجعة البيانات المالية المرحلية الموحدة. وقد تم إصدار البيانات المالية المرحلية للفصول المذكورة مراجعة من قبلنا وحسب كتاب البنك المركزي العراقي بالعدد (452/2/1/9) والمؤرخ بتاريخ 2016/11/20.

اثنى عشر - الملاحظات الأخرى

أ- يتم تدقيق بيانات المصرف الأهلي العراقي من قبل شركة برايس وتر هاوس لأغراض التوحيد مع بيانات كايبتال بنك كونه يمتلك 61.85% من رأس مال المصرف وحسب متطلبات البنك المركزي الأردني ووفقا لمعايير التدقيق الدولية.

ثلاثة عشر - الإيضاحات الأخرى

أ- قام المصرف بالمشاركة في تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع حسب طلب البنك المركزي العراقي في كتابة العدد 9/2/1678 بتاريخ 21/11/2017 حيث بلغت قيمة مساهمته 789,474 ألف دينار عراقي، ونظرا الى انتهاء اجراءات عمل الشركة العراقية لضمان الودائع واكتسابها الشخصية المعنوية فقد تم تحويل المبلغ الى حساب الاستثمارات وحسب كتاب المركزي بالعدد 94/2/9 والمؤرخ في 2020/3/2 .

<p>ربا عبد الامير الكرناوي محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبي القانونيين المنصور . حي المتني . محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com</p>	<p>وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومر اقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبي القانونيين ساحة الفتح . مجمع مكبة التجاري . الطابق الاول هاتف : 07904827245 Email : waleedalmansor@yahoo.com</p>
--	---

ب- قام المصرف خلال العام 2020 بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتدولة بالأسواق العالمية حيث وصلت قيمة الاستثمار الى (63,722,868) الف دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٦,٧٥٪ و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

ت- قام البنك المركزي العراقي خلال العام 2020 بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض بمبلغ 44.8 مليار دينار كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفها المصرف من 0.7% الى 5.1% حسب مبلغ القرض الممنوح.

ث- قامت مؤسسة التمويل الدولية بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بمبلغ 5 مليون دولار خلال العام 2020 بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.

ج- قام المصرف الاهلي العراقي قبيل منتصف شهر أيلول من العام 2020 بالتوقيع على اتفاقية "خطاب نوايا" غير ملزمة وحصرية، للاستحواذ على الأعمال المصرفية لفروع بنك عودة اللبناني في العراق وشراء موجوداته ومطلوباته، وقد حصل المصرف على الموافقة المبدئية على عملية الاستحواذ من البنك المركزي العراقي.

ح- الإيضاحات المرفقة (من رقم 1 الى الرقم 40) تعتبر جزءاً من القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع التقرير

وخضوعاً لذلك وحسب رأينا وبقدر ما توصلنا إليه من خلال فحصنا وطبقاً لما هو مدون في سجلات الشركة وطبقاً للمعلومات والإيضاحات المعطاة لنا فأن:

- 1- المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات واستخدامات وإيرادات المصرف.
- 2- عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا. وان نتائج الجرد جاءت مطابقة للسجلات المساعدة وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة.
- 3- تقرير الإدارة وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف المالية للفترة موضوعة التدقيق وإن هذه المعلومات غير مخالفة للحسابات أو لأحكام القوانين والتشريعات المالية السائدة.

<p>ريا عبد الامير الكرناوي محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المنصور - حي المتني - محلة / 603 هاتف : 07906483748 Email : rayya_cpa@yahoo.com</p>	<p>وليد زغير كاظم المنصور محاسب قانوني ومراقب حسابات عضو المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ساحة الفتح - مجمع مكية التجاري - الطابق الاول هاتف : 07904827245 Email : waleedalmansor@yahoo.com</p>
--	---

اربعة عشر: رأي مراقبي الحسابات:

بناءً على ما تقدم من إيضاحات وملاحظات فإن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة واضحة وعادلة عن المركز المالي الموحد للمصرف كما في 31/ كانون الأول/ 2020 ونتائج نشاطه وتدفقاته النقدية للفترة المالية المنتهية بذلك التاريخ.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.


ريا عبد الامير الكرناوي
محاسب قانوني ومراقب الحسابات

رقم الاجازة ٢٤٣


وليد زغير كاظم المنصور
محاسب قانوني ومراقب الحسابات

رقم الاجازة ٢٤٣

المصرف الاهلي العراقي
قائمة المركز المالي الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	إيضاحات	الموجودات
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير		
١٦٠,٢٤٦,٤٥٥	٢٣٩,٠٦٣,٣٤٦	٤	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
١٩٥,١١٥,٣٠٢	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦	٥	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
١٦٨,٩٦٤,١٧٢	٣١٧,٥٩٨,٦٣٦	٦	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
٣٧,٢٤٣,٤٣٨	٧١,٢٥٣,٢٣٩	٧	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	-	٨	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
٥,٨٩٧	٢٩,٢٤٠		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١٧,١٥٧,٦٩٢	١٨,٠٤٧,١٠٥	٩	ممتلكات ومعدات - بالصافي
٨,٤٩٦,٩٠١	١١,٨٠٠,٠٢٧	١٠	موجودات غير ملموسة - بالصافي
١,٩٧٢,٣٤٠	٣,٥٦٢,٧٤٨	١٢	حق استخدام البند المؤجر
٢١,٩٣٣,٢٤٣	٢٩,٦٤٢,٨٨٥	١١	موجودات أخرى
٦٣٢,٠٣٧,٧٨٦	٨٩٣,٢٠٥,٦٥٢		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
٨,٣٧٧	١٧٦,٢٧٨	١٣	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٢٤٩,٧٤٤,٣٥٦	٤١٨,٣٢٥,٠٨٤	١٤	ودائع عملاء
٨٩,٥٠٦,٤٣٩	٧٤,١٠٦,٠٧٨	١٥	تأمينات نقدية
١٧,٠٤٢,٨٥٠	٦٦,٣٠٥,٠٧٤	١٦	أموال مقترضة
٢,٠٥٨,١٧١	٣,٥٤٨,٢٥٦	١٢	التزام عقود الإيجار
٤,١٢٦,٠٧٤	٥,٩٨٢,٨١٥	١٧	مخصصات متنوعة
٢,١١١,٩٢٣	٤,٤٣٦,٧٥٠	١٨	مخصص ضريبة الدخل
١٠,٩٢٢,٦٥٤	١٣,٠٣٠,٣٩١	١٩	مطلوبات أخرى
٣٧٥,٥٢٠,٨٤٤	٥٨٥,٩١٠,٧٢٦		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠	رأس المال المكتتب به والمدفوع
٤,٤٤٥,٤٠٠	٥,٤٤٠,٧٧٦	٢١	الاحتياطي الاجباري
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠		احتياطي توسعات
٩١,١٢٧	(٢,١٢٠,٧١٤)		احتياطي القيمة العادلة
٩٨٠,٤١٥	٥٢,٩٧٤,٨٦٤	٢٢	أرباح مدورة
٢٥٦,٥١٦,٩٤٢	٣٠٧,٢٩٤,٩٢٦		مجموع حقوق الملكية
٦٣٢,٠٣٧,٧٨٦	٨٩٣,٢٠٥,٦٥٢		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض

ماهر عزت عوالي
المدير المالي

خضوعاً لتقريرنا المرقم م/ص/٢٠٢٠/١٨ والمؤرخ في ٢٠٢١/٢/١٦

رئيس مجلس الإدارة
المحاسب القانوني ومراقب الحسابات
رقم الاجازة ٢٤٣

المصرف الاهلي العراقي
شركة مساهمة خاصة
تأسيساً

وليد زغير كاظم المنصور
محاسب قانوني ومراقب حسابات
رقم الاجازة ٢٤٣

ان الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٤٠ تشكل جزءاً من هذه التوائم المالية الموحدة وتقرأ معها مع تقريرنا المرفق المرقم م/ص/٢٠٢٠/١٨ والمؤرخ في ٢٠٢١/٢/١٦

٢٠١٩ كانون الاول	٢٠٢٠ كانون الاول	إيضاحات	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير		
١٥,٩٦٣,٤٩٦	٢٧,٠٧٦,٧١٣	٢٣	إيرادات الفوائد
(٣,٩٤٧,٥٤٥)	(٦,٩٥٩,٥٩٥)	٢٤	مصروفات الفوائد
١٢,٠١٥,٩٥١	٢٠,١١٧,١١٨		صافي إيرادات الفوائد
١٨,٨٤٦,٤٦٢	٢٦,٢١١,١٧٤	٢٥	صافي إيرادات العمولات
٣٠,٨٦٢,٤١٣	٤٦,٣٢٨,٢٩٢		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
٢,٨٨٧,٨٦٠	٧,١٣٢,٤٢١	٢٦	أرباح عملات أجنبية
٨٢٤,٦٨٩	٦٤٤,٩٩١		إيرادات أخرى
٣٤,٥٧٤,٩٦٢	٥٤,١٠٥,٧٠٤		إجمالي الدخل
(٧,٤١٥,٤٥٦)	(٨,٠٧٦,٧٧١)	٢٧	نفقات الموظفين
(٢,١٣٠,٥٤٩)	(٣,٥٥٨,٤٤٨)	١٢ و ١٠	استهلاكات وإطفاءات
(١٣,٥٦٩,٤٨٣)	(١٣,١٢٠,٨١٤)	٢٨	مصاريف تشغيلية أخرى
-	(٣,٦٢٣,٣٢٣)	٦	(المصرف) من مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية
(٣٨,٥٤٣)	(١,٠١٨,٤٩٤)	١١	التدني في قيمة الأصول المستلمة وفاء لديون
(٢٣,١٥٤,٠٣١)	(٢٩,٣٩٧,٨٥٠)		إجمالي المصروفات
١١,٤٢٠,٩٣١	٢٤,٧٠٧,٨٥٤		الربح (الخسارة) قبل الضريبة
(٢,٣٠٣,١٧٩)	(٤,٨٧٩,٨١٥)	١٨	ضريبة الدخل
٩,١١٧,٧٥٢	١٩,٨٢٨,٠٣٩		الربح (الخسارة) للسنة
دينار	دينار		
٠,٠٣٦	٠,٠٧٩	٢٩	الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح (الخسارة) الفترة العائد لمساهمي البنك

المصرف الاهلي العراقي

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

٢٠١٩ كانون الاول	٢٠٢٠ كانون الاول	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٩,١١٧,٧٥٢	١٩,٨٢٨,٠٣٩	صافي دخل السنة
٢٠٩,٠٨٠	(٢,٢١١,٨٤١)	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر
٩,٣٢٦,٨٣٣	١٧,٦١٦,١٩٨	مجموع بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة بعد الضريبة
٩,٣٢٦,٨٣٣	١٧,٦١٦,١٩٨	مجموع الدخل الشامل للفترة

المصرف الاهلي العراقي
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

مجموع حقوق مساهمي البنك	أرباح مدورة*	احتياطيات				رأس المال	
		احتياطي توسعات	احتياطي القيمة العادلة	مخاطر مصرفية عامة	إحتياطي إجباري		
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
							٣١ كانون الاول ٢٠٢٠
٢٥٦,٥١٦,٩٤٢	٩٨٠,٤١٥	١,٠٠٠,٠٠٠	٩١,١٢٧	-	٤,٤٤٥,٤٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠
٣٣,٢٠٢,٤٧٧	٣٣,٢٠٢,٤٧٧	-	-	-	-	-	الأثر الناتج عن تعديل اسعار صرف العملة الاجنبية
٢٨٩,٧١٩,٤١٩	٣٤,١٨٢,٨٩٢	١,٠٠٠,٠٠٠	٩١,١٢٧	-	٤,٤٤٥,٤٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠ المعدل
١٩,٨٢٨,٠٣٩	١٩,٨٢٨,٠٣٩	-	-	-	-	-	الربح (الخسارة) للفترة
-	(٤٠,٦٩١)	-	٤٠,٦٩١	-	-	-	تحويل أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
(٢,٢٥٢,٥٣٢)	-	-	(٢,٢٥٢,٥٣٢)	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر
-	(٩٩٥,٣٧٦)	-	-	-	٩٩٥,٣٧٦	-	المحول من / الى الاحتياطيات
٣٠٧,٢٩٤,٩٢٦	٥٢,٩٧٤,٨٦٤	١,٠٠٠,٠٠٠	(٢,١٢٠,٧١٤)	-	٥,٤٤٠,٧٧٦	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠
							٣١ كانون الاول ٢٠١٩
٢٥٧,٧٦٦,٣٧٤	(١,٥١٥,٧٥٤)	١,٠٠٠,٠٠٠	(١١٧,٩٥٣)	٤,٤١٢,٨٩٢	٣,٩٨٧,١٨٩	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في بداية السنة
(١٠,٤٩٤,٩٦٧)	(١٠,٤٩٤,٩٦٧)	-	-	-	-	-	الأثر الناتج من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩
(٨١,٢٩٩)	(٨١,٢٩٩)	-	-	-	-	-	الأثر الناتج من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦
٢٤٧,١٩٠,١٠٨	(١٢,٠٩٢,٠٢٠)	١,٠٠٠,٠٠٠	(١١٧,٩٥٣)	٤,٤١٢,٨٩٢	٣,٩٨٧,١٨٩	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في بداية السنة المعدل
٩,١١٧,٧٥٣	٩,١١٧,٧٥٣	-	-	-	-	-	الربح (الخسارة) للسنة
٢٠٩,٠٨٠	-	-	٢٠٩,٠٨٠	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر
-	٣,٩٥٤,٦٨٢	-	-	(٤,٤١٢,٨٩٢)	٤٥٨,٢١١	-	المحول من الاحتياطيات
٢٥٦,٥١٦,٩٤٢	٩٨٠,٤١٥	١,٠٠٠,٠٠٠	٩١,١٢٧	-	٤,٤٤٥,٤٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩

المصرف الاهلي العراقي
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

٣١ كانون الاول ٢٠١٩ بالآلاف الدنانير	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ بالآلاف الدنانير	إيضاحات
		الأنشطة التشغيلية:
١١,٤٢٠,٩٣٢	٢٤,٧٠٧,٨٥٤	ربح (الخسارة) الفترة قبل الضريبة
		تعديلات لبنود غير نقدية:
٢,٧٠٢,٧٨٢	٣,٥٥٨,٤٤٨	استهلاكات وإطفاءات
-	٣,٨٠٨,١٠٠	مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية
٣٨,٥٤٣	١,٠١٨,٤٩٤	التدني في قيمة أصول مستلمة
٢٣,٦٨٥	(١٨,٨٣٩)	ارباح بيع ممتلكات ومعدات
(٤,١٢٦,٠٧٤)	١,٨٥٦,٧٤١	مصروف (المسترد من) مخصصات متنوعة
١٠,٠٥٩,٨٦٨	٣٤,٩٣٠,٧٩٩	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغيير في الموجودات والمطلوبات
		التغير في الموجودات والمطلوبات
(١٠٤,٨٧٣,٥١٧)	(١٥٢,٤٤٢,٥٦٤)	(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة
(٣٨٨,٧٨٢)	(٨,٧٢٨,١٣٦)	(الزيادة) في الموجودات الأخرى
(٢٤,٥٩٢,٨٩٥)	(٢١,١٢١,١١٤)	ارصدة مفيدة السحب لدى البنك المركزي
٥٤,٧٨٠,٥٦٢	٧,١٨٨,٧٤٩	نقد و ارصدة لدى البنك المركزي العراقي (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
٦٠,٧٥٢,٤٠٨	١٦٨,٥٨٠,٧٢٨	الزيادة (النقص) في ودائع العملاء
٤٢,٦٩١,٥٣٥	(١٥,٤٠٠,٣٦١)	(النقص) الزيادة في التأمينات النقدية
٣,٠٧٩,٧٧٨	٢,٣٩٠,٠٣٧	الزيادة في المطلوبات الأخرى
٤١,٥٠٨,٩٥٧	١٥,٣٩٨,١٣٦	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة
(٢,٤٨٧,٥٥٤)	(٢,٥٥٤,٩٨٨)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
٣٩,٠٢١,٤٠٣	١٢,٨٤٣,١٤٨	صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
٣,٥٢٣,١٠٠	٢٠,٩٠٢,٣٤٦	استرداد موجودات مالية بالتكلفة المطفاة
(٣٥,٣٩٢,٦٠٠)	(٣٦,٢٦٢,٣٣٣)	(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(٥,٨٩٧)	(٢٣,٣٤٣)	(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(٣,٧٣٧,٩٢٢)	(٢,٥٢٠,٤١٠)	(شراء) ممتلكات ومعدات
١٢,٣٠٢	٣١,٠٩٧	المتحصل من بيع ممتلكات و معدات
(٤,٨٥٨,٣٧٥)	(٤,٣٤٢,٣٥٢)	(شراء) موجودات غير ملموسة
(٤٠,٤٥٩,٣٩٢)	(٢٢,٢١٤,٩٩٥)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
-		
١٣,٥٥٠,٠٠٠	٥٢,١٧٧,٦٨٦	المتحصل من الأموال المقترضة
(١,٧٠٧,١٥٠)	(٢,٩١٥,٤٦٢)	تسديد الأموال المقترضة
(١٢,٥٢٢,٤٨٨)	(١٧,٢٠٤)	توزيعات أرباح نقدية
(٥١٧,٢٦٢)	(١,٢٦٥,٩٠٢)	دفعات التزام عقود الاجار - الأصل
(١,١٩٦,٩٠٠)	٤٧,٩٧٩,١١٨	صافي التدفق النقدي (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية
(٢,٦٣٤,٨٨٩)	٣٨,٦٠٧,٢٧٢	صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
٣٠٦,١٦٠,٧٧٤	٣٠٣,٥٢٥,٨٨٤	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٣٠٣,٥٢٥,٨٨٤	٣٤٢,١٣٣,١٥٦	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

(١) معلومات عامة

إن المصرف الأهلي العراقي (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تأسس بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٩٥ بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش /٥٨٢، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه الأربعة عشر المنتشرة داخل العراق بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية.

إن أسهم بنك المصرف الأهلي العراقي مدرجة بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته رقم ٢٠٢١/٣ بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٢١.

(٢) السياسات المحاسبية

(١-٢) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وشركته التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

(٢-٢) أهم السياسات المحاسبية

أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة كل من القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠. تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة من تاريخ السيطرة، وتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة. تشمل القوائم المالية الموحدة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال شركة المال العراقي (الشركة التابعة)، والمملوكة بنسبة ١٠٠٪ من قبل المصرف. تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات العراقي كشركة مساهمة خصوصية محدودة المسؤولية، وقد تم تعديل اسم الشركة من شركة واحة النخيل للوساطة الى شركة المال العراقي للوساطة بتاريخ ١٨ آب ٢٠٢٠ و يبلغ رأسمال الشركة التابعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مليار دينار عراقي كما في كانون الأول ٢٠١٩: مليار دينار عراقي.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف.

يتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على

الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ الاستبعاد وهو التاريخ الذي يفقد

المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير المفوض وصانع القرار الرئيسي لدى المصرف
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ اقتنائها والأرصدة المقيدة السحب.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغيير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية بما فيه التغيير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة .
- لا يجوز اعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة .

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ المصرف بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (١) أو (٢) أو (٣) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- * المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
- * المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون على المدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- * المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدي والقياس:

يُعرّف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالفروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإقرار الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإقرار الأولي، سيتم أخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الاعتراف من تلك الاداء.

الموجودات المالية

أ) الإقرار المبدي

يتم الإقرار بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

ب) القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

• يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، يمكن للمصرف أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :

- يمكن للمصرف القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) ، في الدخل الشامل الأخر

- يمكن للمصرف تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

(ج) أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

(د) تقييم نموذج الاعمال

يتبنى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ المصرف في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع المصرف حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ"سيناريوهات الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ المصرف في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحافظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
 - كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم المصرف بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم المصرف بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

ه) الموجودات المالية -تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بعين الاعتبار:

• الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.

• ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.

• الشروط التي تحدد مطالبة المصرف بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

و) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو / و
 - موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحويل والبيع ؛ أو
 - موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة.
- يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

ز) إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمصرف. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناه.

التدني

يقوم المصرف بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق ادوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر- ادوات الدين
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (١٢) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع المصرف استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

تقاس جميع الموجودات المالية الأخرى باستثناء أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالقيمة المعادلة.

يقوم المصرف بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي أيهما أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة العراقية بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة العراقية دون خسائر ائتمانية.

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) مع التعليمات الإرشادية للبنك المركزي العراقي رقم (٤٦٦/٦/٩) تاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠١٨ لكل مرحلة على حدة ويؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي "متدني ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛
- قيام المصرف بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير، لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر مجموعة عوامل مثل عائدات السندات و التصنيف الائتماني وقدرة المقرض على زيادة التمويل

يعتبر القرض قد تدني إئتمانياً عند منح المقرض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحصائية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (٩٠) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (٩٠) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر المصرف ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد :

- تخلف المقرض عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى المصرف ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزاماته الإئتمانية للمصرف بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقرض التزامه الائتماني، يأخذ المصرف في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم المصرف مصادر متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية و الإلتزامات القروض الصادرة و عقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم المصرف بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

لا يقوم المصرف باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجة لذلك، يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة و عقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا يبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمصرف وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الاحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمصرف، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص المصرف لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة ببناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

• احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و

• احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم المصرف المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال المصرف ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ المصرف في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، والاحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولى أقل مقارنة بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من ٤٠ يوماً، يعتبر المصرف أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم المصرف بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج المصرف سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقاً لسياسة المصرف، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

• العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو الموائيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، يتم عندها ؛

• إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (١٢) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدنّي ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب المصرف مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يحدد المصرف ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمصرف، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة المصرف على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات المصرف السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم المصرف باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم المصرف بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم المصرف بإلغاء الإعراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام المصرف بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم المصرف بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة احتفاظ المصرف بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن المصرف يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع المصرف. يقوم المصرف بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر المصرف في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و

• عندما تشمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمصرف تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن المصرف يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء

الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

%
٢
٢٠
٢٠

مباني

معدات وأجهزة وأثاث

وسائط نقل

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن

استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

- يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم

تسجيل التغيير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيير في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود هناك أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المصرف ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي وتقوم إدارة المصرف بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت بنسبة ٢٠٪ سنوياً.

عقود الإيجار

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (٤) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (١٥) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (٢٧) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

السياسة المحاسبية المطبقة من ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

استخدم المصرف الخيار الثاني لمنهج المعدل بأثر رجعي - الذي يجيز عدم إعادة بيان أرقام المقارنة والتي يتم عرضها بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٧ "عقود الإيجار" - والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموماً بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة.

يحدد المصرف فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العقد التأجيري في المعيار.

المصرف كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم المصرف بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بأن المصرف قد قرر فيما يتعلق بعقود الإيجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبنء واحد.

يعترف المصرف بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة، التي تتضمن القيمة الأولية للالتزام عقد الإيجار معدلة لدفعات الإيجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل أو إعادة الأصل إلى وضعه قبل العقد، مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أو المتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس أسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التندني (إن وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الإلتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.

يتم قياس الإلتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصصاً باستخدام معدل الفائدة المحدد ضمناً في عقد الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم استخدام معدل الإقتراض المستخدم من قبل المصرف. وعادةً يتم استخدام معدل الإقتراض المستخدم من قبل المصرف.

يحدد المصرف معدل الإقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع المهجرات المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الإلتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:

-الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية،
-الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الإقرار المبدئي أخذاً بعين الاعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار،

-المبالغ المتوقع دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و
-سعر خيار الشراء عندما تكون المصرف على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء، دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى المصرف النية بتجديد عقد الإيجار، والغرامات المتعلقة بالإنتهاء المبكر للعقد ما لم تكن المصرف على ثقة انها لن تقوم بالإنتهاء المبكر. يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بناءً على التكلفة المضافة باستخدام معدل الفائدة الفعال. ويتم إعادة قياس الإلتزامات عندما يكون هنالك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغيير في مؤشر أو نسبة معينة، وعندما يكون هنالك تغيير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية، أو عندما تتغير خطة المصرف فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء، التجديد أو الإنتهاء للعقد عندما يتم قياس الإلتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل أو في يتم تسجيلها بيان الربح أو الخسارة إذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطفائها بالكامل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار المصرف عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف المصرف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

السياسة المطبقة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل ١ كانون الثاني ٢٠١٩، يحدد المصرف ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على تقييم ما إذا كان: (١) يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو موجودات محددة؛ (٢) كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

المصرف كمستأجر

لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى المصرف حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٧) "الإيجارات". تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في بيان المركز المالي للمصرف. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في بيان الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير، على مدى مدة عقد الإيجار.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

التدني في الموجودات الغير المالية

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحاً منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الدخل الموحدة

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المطلوبات المالية الأخرى.

أ) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (I) محتفظ بها للمتاجرة أو (٢) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان :

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
 - عند الاعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجنّي الأرباح على المدى القصير، أو
 - هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.
- يمكن تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار المؤتقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر انتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للالتزام في قائمة الدخل الموحدة، ولا يعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر انتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة و عقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تدرج كافة الأرباح والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر انتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة، فإن البنك يقيّم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ب) مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

ج) إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي المصرف الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات المصرف. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.

عندما يبديل المصرف أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج المصرف التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالالتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصفافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفرق (١٠) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد هذه الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنازل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتركمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنازل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في جمهورية العراق .

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية والمؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تأدية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

أدوات حقوق الملكية

أ) رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من البنك المركزي العراقي.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصرفات فوائد" في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (المرحلة الثالثة) يتم الاستمرار باحتساب الفوائد عليها وتعليقها خلال نفس الفترة. أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للمصرف أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل التزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمصرف العمولات المفروضة على خدمة القرض ، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. وتحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) أو (١٥)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥).

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

حددت القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس المطلوبات او الموجودات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. لقد اختار المصرف عرض الحركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر ، بما في ذلك إيرادات الفوائد و المصروفات و ارباح اسهم ذات الصلة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات ، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة ، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يسجل توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم ، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل

يتم اثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الإلتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على المصرف إلتزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الإلتزام بصورة موثوقة.

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي إلتزامات المصرف فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية. يتم إثبات إعادة القياس في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي نشأت فيها.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدتها.

(٣) السياسات المحاسبية الهامة

(١-٣) التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد آخر قوائم مالية موحدة للمصرف للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه.

أ- المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت والتي تم تطبيقها من قبل المصرف لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ٢٠٢٠:

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣

يعيد هذا التعديل تعريف النشاط التجاري. وفقاً للتعليقات التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُعتقد أن تطبيق الإرشادات الحالية معقد للغاية ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة للتصنيف كاندماجات أعمال.

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨

هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض القوائم المالية"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨، "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، والتعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى: (١) تستخدم تعريفاً ثابتاً للأهمية النسبية في جميع المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار المفاهيم للتقارير المالية، (٢) توضح تفسير تعريف الأهمية النسبية، (٣) تدرج بعض التوجيهات في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ حول المعلومات غير الهامة.

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧

إصلاح معدل الفائدة المعياري - توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاح معدل الفائدة المعياري. وتتعلق هذه الإعفاءات بمحاسبة التحوط ولها تأثير على إصلاح سعر الفائدة بين البنوك (إيبور) والذي لا يجب أن يتسبب بشكل عام في إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك، يجب أن يستمر تسجيل أي تحوط غير فعال في قائمة الدخل. وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تنطوي على عقود قائمة على سعر إيبور، فإن الإعفاءات ستؤثر على الشركات في جميع الصناعات.

- التعديلات على الإطار المفاهيمي

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إطاراً مفاهيمياً معدلاً سيتم استخدامه في قرارات وضع المعايير بأثر فوري. وتشمل التغييرات الرئيسية:

- زيادة أهمية الرقابة في سياق الهدف من التقارير المالية.
- إعادة إرساء الاحتراز كعنصر من عناصر الحياد.
- تحديد الكيان المقدم للتقارير، والذي قد يكون كياناً قانونياً أو جزءاً من كيان ما.
- مراجعة تعريفات الأصل والالتزام.
- إزالة عتبة الاحتمالات للاعتراف وإضافة توجيهات حول إلغاء الاعتراف.
- إضافة توجيهات حول أسس القياس المختلفة.
- الإشارة إلى أن عنصر الربح أو الخسارة هو مؤشر الأداء الرئيسي وأنه، من حيث المبدأ، ينبغي إعادة تدوير الإيرادات والمصاريف في الدخل الشامل الآخر عندما يعزز ذلك من الدقة أو التمثيل العادل للقوائم المالية.

ب- المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وغير المطبقة مبكراً

لم يطبق المصرف مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية الموحدة:

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة (تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٣)

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض القوائم المالية" تصنيف المطلوبات (تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٢٢)

توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض القوائم المالية" أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضاً ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عند الإشارة إلى "تسوية" التزام.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات للجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التطبيق للمرة الأولى على السنة المالية للمصرف التي بدأت في أول كانون الثاني ٢٠٢٠ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

(٢-٣) التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة وإدارة المخاطر

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

وفي سبيل إعداد هذه القوائم المالية الموحدة فإن الأحكام الهامة التي أبدتها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة كانت هي نفس الأحكام والمصادر المطبقة في القوائم المالية الموحدة المدققة للمصرف كما في وللسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وباستثناء أثر انتشار فيروس كوفيد-١٩ وكما يلي :

كوفيد-١٩ والخسارة الائتمانية المتوقعة

تم تأكيد ظهور وتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في أوائل سنة ٢٠٢٠، الأمر الذي أثر على الأنشطة التجارية والاقتصادية. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومات والبنوك المركزية تدابير الدعم الاقتصادي وأعمال الإغاثة (تأجيل السداد) لتقليل الأثر على الأفراد والشركات.

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية ٢٠٢٠، قام المصرف بالأخذ بعين الاعتبار (وفقاً لأفضل المعلومات المتاحة) حالات عدم التيقن عن ولاء كوفيد - ١٩ و تدابير الدعم الاقتصادي، كما أخذ المصرف في عين الاعتبار التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠٢٠ والمتعلقة بتصنيف المراحل نتيجة لوجود زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان (SICR).

تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان (SICR) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

يتم نقل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة من مرحلة حالية إلى لاحقة إذا كانت ناتجة عن زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان، وذلك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. تحدث الزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان عندما يكون هناك زيادة جوهريّة في خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

يواصل المصرف تقييم المؤشرات المختلفة والتي قد تدل على احتمال عدم السداد للمقترضين، مع الأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي للصعوبة المالية التي يواجهها المقترض لتحديد ما إذا كان السبب مؤقتاً نتيجة كوفيد-١٩ أو لمدة أطول نتيجة لوضع المقترض المالي.

بدأ المصرف بتنفيذ برنامج تأجيل السداد لعملائه العاملين في القطاعات الحكومية و المحولين رواتبهم للمصرف بالإضافة إلى عملاء قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة المستفيدين من مبادرة البنك المركزي العراقي من خلال تأجيل مبلغ الفائدة والقسط الأصلي المستحق لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر. تعتبر تأجيلات السداد هذه بمثابة سبيلة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفقات النقدية للمقترضين. قد تشير التأجيلات المقدمة للعملاء إلى زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان، ومع ذلك، يعتقد المصرف أن تمديد فترة تأجيلات السداد هذه لا تعني تلقائياً وجود زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان، مما يستدعي نقل المقترض الى المرحلة اللاحقة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تهدف عملية تأجيل السداد لتوفير المساعدة للمقترضين المتضررين من تفشي وباء كوفيد-١٩ على استئناف الدفعات بانتظام. في هذه المرحلة، لا تتوفر معلومات كافية لتمكين المصرف من التفريق بين الصعوبات المالية قصيرة الأجل المرتبطة بكوفيد-١٩ عن تلك المرتبطة بالزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان للمقترضين على مدى عمر الاداة المالية.

معقولة النظرة المستقبلية والاحتمالية المرجحة

تخضع أي تغييرات يتم إجراؤها على الخسائر الائتمانية المتوقعة، والنتيجة من تقدير تأثير وباء كوفيد-١٩ على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى مستويات عالية جداً من عدم التيقن، حيث لا يتوفر حالياً سوى معلومات محدودة عن النظرة المستقبلية الخاصة بهذه التغييرات.

عند إعداد كشوفات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، تم الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الحكومية الداعمة للتخفيف من أثر كوفيد-١٩ في بعض القطاعات بالإضافة إلى تطبيق الاجتهاد والحكم الشخصي في التصنيف المرحلي لقطاعات وعملاء محددين ممن لدى المصرف معرفة جيدة بمركزهم المالي ومدى تأثيرهم من تفشي وباء كوفيد-١٩، مما أدى إلى تصنيف بعض هؤلاء العملاء ضمن مرحلة أكثر تشدداً، ويعود سبب هذا التصنيف لهؤلاء العملاء إلى توقف الإنتاج وتراجع العرض والطلب، والخسائر الناجمة عن تعطل أعمال هذه الشركات نتيجة للحظر الشامل وتوقف عمليات التجارة الخارجية والتصدير بسبب اغلاق المنافذ الحدودية للدولة.

قام المصرف عند دراسة أثر فيروس كورونا، على بعض القطاعات المتأثرة، بالأخذ بعين الاعتبار عوامل سلبية عديدة منها:

١. الأثر على العائدات السياحية
 ٢. الأثر على حوالات المغتربين
 ٣. الأثر على المنح الخارجية
 ٤. الأثر الكلي على الحساب الجاري
- وبالمقابل تم أخذ عدداً من العوامل الإيجابية بعين الاعتبار، منها:
١. انخفاض أسعار النفط
 ٢. مبادرات البنك المركزي العراقي
 ٣. تعليمات البنك المركزي بخصوص تأجيل أقساط القروض والفوائد
 ٤. المبادرات الحكومية
 ٥. تخفيض أسعار الفوائد

قام المصرف بإجراء تعديلات على تصنيف مراحل مقترضي قطاعات محددة (من الشركات والأفراد) والتي تعرضت بشكل أكبر لوباء كوفيد-١٩ مثل قطاع السياحة وقطاع المطاعم وقطاع النقل وتجارة السيارات وقطع السيارات وبعض القطاعات الصناعية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة وفقاً للمعلومات المتاحة في حينه.

إن تأثير مثل هذه الظروف الاقتصادية غير المؤكدة أمر تقديري وسوف يواصل المصرف إعادة تقييم موقفها والتأثير المرتبط بها على أساس منتظم، وكما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لدرجة عالية من عدم التيقن وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة، تتوقع الإدارة وضوحاً أكبر لأثر كوفيد-١٩ على نتائج أعمال المصرف وحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة والأثر على السيولة في نهاية الربع الثاني.

(٣-٣) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن أعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المصرف القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة المصرف إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغيير في حال كان التغيير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغيير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغيير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يخضع المصرف لضريبة الدخل وبالتالي فان ذلك يتطلب اجتهادات في تحديد مخصص ضريبة الدخل. يقوم المصرف باثبات مطلوبات ضريبة الدخل بناءً على توقعاتها حول ما إذا كان سينتج عن التدقيق الضريبي أية ضريبة إضافية. إذا كان التقدير النهائي للضريبة مختلفاً عن ما تم تسجيله فان الفروقات ستؤثر على ضريبة الدخل الحالية في الفترة التي يبين فيها وجود تلك الفروقات.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في المصرف والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل وبعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يطلب من إدارة المصرف استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة المصرف مفصلة ضمن الإيضاح رقم (٣٤).

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المضافة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات والمستخدم من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (الأولى والثانية والثالثة) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاح رقم (٣٤).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقترض، الخ). يراقب المصرف مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما تحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (١٢) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الإيضاح (٣٤). يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد المصرف التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى ١، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل المصرف بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خيارات التمديد والإنتهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنتهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، ان معظم خيارات التمديد والإنتهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من المصرف والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإنتهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنتهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنتهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيارات يوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل

- سيارات

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

- احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديراً للاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

- الخسارة بافتراض التعثر

تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

- قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم المصرف، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

- خصم مدفوعات الإيجار

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمصرف ("IBR"). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

(٤) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٧٩,٩٤٩,٩٩٧	٤٠,٩٥٤,٣١٦	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
٩٣,٣٥٣,٤٨٨	٨٥,٢٢٩,٦٥٨	حسابات جارية وتحت الطلب*
-	٧٨٩,٤٧٤	شركات حكومية تحت التأسيس (شركة ضمان الودائع) **
٦٤,٢٣٣,٢٤٢	٣٠,٢٩٩,٨٥٨	متطلبات الاحتياطي النقدي***
١,٥٢٦,٦١٩	٢,٩٧٣,١٤٩	إحتياطيات تأمينات خطابات ضمان****
٢٣٩,٠٦٣,٣٤٦	١٦٠,٢٤٦,٤٥٥	صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية

* تشمل الحسابات الجارية وتحت الطلب أرصدة لدى فروع البنك المركزي العراقي في أربيل والسليمانية (الأرصدة المحجوزة) مبلغ ٢٠٢٠ كانون الاول ١٧,٩٧١,٨٧٢ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

** قام المصرف بالمشاركة في تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع حسب طلب البنك المركزي العراقي في كتابة العدد ١٦٧٨٢/٢/٩ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢١ حيث بلغت قيمة مساهمته ٧٨٩,٤٧٤ ألف دينار عراقي، ونظرا الى انتهاء اجراءات عمل الشركة العراقية لضمان الودائع واكتسابها الشخصية المعنوية فقد تم تحويل المبلغ الى حساب الاستثمارات وحسب كتاب المركزي بالعدد ٩/٢/٩٤ والمؤرخ في ٢/٣/٢٠٢٠.

*** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي يتوجب على المصرف احتساب احتياطي اجباري بمانسبته ١٥% من قيمة الودائع الجارية و ١٠% للودائع الآجلة لجميع العملات، قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات جديدة بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠٢٠ بتخفيض نسبة الاحتياطي للودائع الجارية بالدينار العراقي لتصبح ١٣% بدلا من ١٥%.

**** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٧ تم البدء بحجز مبالغ احتياطيات تأمينات خطابات الضمان والتي تمثل نسبة ٧% من قيمة صافي خطابات الضمان. تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة ولا يمكن للمصرف التصرف بها.

(٥) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	
بآلاف الدينائر		بآلاف الدينائر		بآلاف الدينائر		
٥٠,٠٤٠,٢٢٦	٣٦,٢٧٢,٦١١	٢٥,٠٩٠,٦٨٠	٣٤,٢١٠,٣٧٤	٢٤,٩٤٩,٥٤٧	٢,٠٦٢,٢٣٧	حسابات جارية
١٤٥,٠٧٥,٠٧٦	١٦٥,٩٣٥,٨١٥	١٤٥,٠٧٥,٠٧٦	١٦٥,٩٣٥,٨١٥	-	-	تأمينات مقابل اعتمادات مستندية وخطابات ضمان
١٩٥,١١٥,٣٠٢	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦	١٧٠,١٦٥,٧٥٦	٢٠٠,١٤٦,١٨٩	٢٤,٩٤٩,٥٤٧	٢,٠٦٢,٢٣٧	المجموع

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد مبلغ ٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦ الف دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ١٩٥,١١٥,٣٠٢ الف دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩.

أفصاح الحركة على مخصص التدني على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال الفترة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ :

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
المجموع	بآلاف الدينائر	بآلاف الدينائر	بآلاف الدينائر	
-	-	-	-	اجمالي الرصيد كما في بداية الفترة
١٤١,٩٩٧	١٤١,٩٩٧	-	-	خسارة التدني على الارصدة و الايداعات
١٤١,٩٩٧	١٤١,٩٩٧	-	-	اجمالي الرصيد كما في نهاية الفترة

(٦) تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
		الأفراد (التجزئة)
		حسابات جارية مدينة
٢,٧٢٠	٣,٤٦٨	قروض وكمبيالات
٤٠,٣٧٢,٥٠٩	٩٧,٩٧٤,٦٠١	بطاقات الائتمان
٢٠٦,٢٦٧	٢٥١,٤٤٨	
		الشركات الكبرى
		حسابات جارية مدينة
٧,٨٦١,٠٢٠	٧,٩١٦,٣٦١	قروض وكمبيالات
١٣٠,٦٢٣,٠٨٨	١٩٢,٥١٢,٩٧٠	
		منشآت صغيرة ومتوسطة
		قروض وكمبيالات
١٥,١٥٦,٧٥٤	٥١,٠٣٥,٣٩٢	
١٩٤,٢٢٢,٣٥٨	٣٤٩,٦٩٤,٢٤١	المجموع *
(٧,٦٠٥,٤٥٤)	(١٠,٦٣٤,٧٧٣)	ينزل: فوائد معلقة
(١٧,٦٥٢,٧٣١)	(٢١,٤٦٠,٨٣٢)	ينزل: الانخفاض في القيمة و الخسائر الائتمانية المتوقعة
١٦٨,٩٦٤,١٧٢	٣١٧,٥٩٨,٦٣٦	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

- تمثل هذه المبالغ صافي الأرصدة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٣٩,٣٨٥,٠٣٢ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ١٣,٤١٤,٢٣٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة مبلغ ٣٢,٩٠٨,٤٧٨ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٩,٤١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٢١,٥٦٦,٧٧٥ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ١١,١٠٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة ٢٢,٢٧٣,٧٠٥ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٦,٣٧٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ١٣,٩٦١,٣٢١ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٧,١٩٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

افصاح الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي للفترة ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الرصيد كما في بداية السنة	٩٨,١١٧,٦٧٨	٦٧,٠٦٨,٢٢٣	٢٩,٠٣٦,٤٥٧	١٩٤,٢٢٢,٣٥٨
التسهيلات الجديدة خلال العام/الإضافات	١٧٨,٥٥٨,٦٧٥	٤,٨٩٥,٦٠٩	١,٧٣٤,٦١٣	١٨٥,١٨٨,٨٩٧
التسهيلات المسددة	(٣٧,٨٣٥,١٩٧)	(٣,٨٥٠,٨٤٢)	(١٣٩,٦٤٦)	(٤١,٨٢٥,٦٨٥)
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الأولى بالصافي	(١٧٩,١٩٨)	(٤٨٩,٢٦٩)	٦٦٨,٤٦٧	-
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الثانية بالصافي	٤٥٠,٣٤٠	(٤٥٠,٧٣٢)	٣٩٢	-
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الثالثة بالصافي	(١,٢٤٥)	١,٠٣١	٢١٤	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	٢٦٩,٨٩٧	(٩٣٨,٩٧١)	٦٦٩,٠٧٣	-
التسهيلات المدعومة	-	-	(٤٩٨,٣٦٤)	(٤٩٨,٣٦٤)
تعديلات نتيجة تغير اسعار الصرف	٦,٠٩٥,٢٣٠	٣,٦١١,١٦٥	٢,٤٠٢,٢٧٦	١٢,١٠٨,٦٧١
اجمالي الرصيد	١٤٠,٧٢٣,٤٧٨	١,٠٤٤,٧٦٧	٣,٩٩٧,٢٤٣	٣٤٩,٦٩٤,٢٤١

افصاح الحركة على التسهيلات بشكل تجميعي للعام ٢٠١٩ :

البند	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الرصيد كما في بداية السنة	٢٢,٠٧٠,٧٦١	٥٠,٤٥٤,٥٤٦	٢١,٠١٠,٩٣٧	٩٣,٥٣٦,٢٤٤
اثر تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ على الأرصدة الافتتاحية	(١,٨٠٥,٩٢٤)	(١,٣٠٤,٨٨٥)	(٣,٢٥٨,٠٨٤)	(٦,٣٦٨,٨٩٣)
الرصيد المعدل كما في بداية السنة	٢٠,٢٦٤,٨٣٧	٤٩,١٤٩,٦٦١	١٧,٧٥٢,٨٥٣	٨٧,١٦٧,٣٥١
التسهيلات الجديدة خلال العام/الإضافات	١١٨,١٢٦,٠٥٢	٤٠,٢٣٤,٤٧٧	١٣,٨٣٨,٥٨١	١٧٢,١٩٩,١١٠
التسهيلات المسددة	(٤٠,٢٧٣,٢١١)	(٢٢,٣١٥,٩١٥)	(٢,٥٥٤,٩٧٧)	(٦٥,١٤٤,١٠٣)
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الأولى بالصافي	(١٠٩,٥٦٩)	٧٨,٥٨٥	٣٠,٩٨٤	-
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الثانية بالصافي	٧٤,٨٦١	(١٢٧,٥٩٦)	٥٢,٧٣٥	-
ما تم تحويله (من) الى المرحلة الثالثة بالصافي	٢٩٣,٤٠٧	١٦٣,١٢٢	(٤٥٦,٥٢٩)	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	٢٥٨,٦٩٩	١١٤,١١٠	(٣٧٢,٨٠٩)	-
اجمالي الرصيد	٩٨,١١٧,٦٧٨	٦٧,٠٦٨,٢٢٣	٢٩,٠٣٦,٤٥٧	١٩٤,٢٢٢,٣٥٧

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي حسب القطاع كما في :

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
٢,٣٦٨,٩٤٠	١٥,١٩١,٤٣٠	٩٢,٣٦٢	١٧,٦٥٢,٧٣٢
١,٣٠٥,٥٠٣	٩,٦٤٠,٢٥٥	٦٦٦,٠٧٨	١١,٦١١,٨٣٧
(١,٥٨٨,٩٦١)	(٦,٨٢٢,٥٤٥)	(١٦٤,١٧٩)	(٨,٥٧٥,٦٨٥)
٢,٩٥٣	(٣٣,٢٦٥)	٢,٣١٣	(٢٧,٩٩٩)
٩,٣٩٢	(٧٤٧)	٩٩٨	٩,٦٤٣
(١٢,٣٤٥)	٣٤,٠١٢	(٣,٣١١)	١٨,٣٥٦
-	(٤٩٨,٣٦٤)	-	(٤٩٨,٣٦٤)
(٣٠,٢١٤)	١,٢٨٠,٦١٨	١٩,٩٠٩	١,٢٧٠,٣١٣
٢,٠٥٥,٢٦٨	١٨,٧٩١,٣٩٥	٦١٤,١٧٠	٢١,٤٦٠,٨٣٢
اجمالي الرصيد			

٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
٢,٣٥٣,٤٢٩	٨,٩٠٦,٢٧٠	٢٤,١٣٩	١١,٢٨٣,٨٣٨
١٥,٥١٠	٦,٢٨٥,١٦٠	٦٨,٢٢٢	٦,٣٦٨,٨٩٣
٩٤١	٤,٢٦٧	-	٥,٢٠٨
(١٠,٤٩٥)	(١,٨٩٩)	٨٠٩	(١١,٥٨٥)
٩,٥٥٤	(٢,٣٦٨)	(٨٠٩)	٦,٣٧٧
٢,٣٦٨,٩٤٠	١٥,١٩١,٤٣٠	٩٢,٣٦٢	١٧,٦٥٢,٧٣١
اجمالي الرصيد			

مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

يشمل بند مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ والبالغ قيمته ٣,٦٢٣,٣٢٣ ألف دينار عراقي (مصروف مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة ٢,٦٤١,٦٤٤ ألف دينار عراقي و مخصص الانخفاض في البنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة ٨٣٩,٦٨١ ألف دينار عراقي و مصروف مخصص التدني في ارصدة المصارف والمؤسسات المالية ١٤١,٩٩٧ ألف دينار عراقي).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
١,٤٠٢,٥٢٦	٦,٢٠٠,٤٧٨	٢,٤٥٠	٧,٦٠٥,٤٥٤
(١٢,٩٣٢)	٢,٩٦٥,٦٥٥	١٠,٥٨٨	٢,٩٦٣,٣١١
٢٧,٩١٥	٣٨,٠٩٣	-	٦٦,٠٠٨
١,٤١٧,٥٠٩	٩,٢٠٤,٢٢٧	١٣,٠٣٨	١٠,٦٣٤,٧٧٣

٣١ كانون الأول ٢٠١٩			
الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
١,٤٢٣,٠٥١	٣,٩٩٨,٦٨٨	٢,٢٢٦	٥,٤٢٣,٩٦٥
٣٠٩,٢٢٧	٢,٣٩٩,٧٧٨	٢,٤٤٩	٢,٧١١,٤٥٤
(٣٢٩,٧٥٢)	(١٩٧,٩٨٨)	(٢,٢٢٥)	(٥٢٩,٩٦٥)
١,٤٠٢,٥٢٦	٦,٢٠٠,٤٧٨	٢,٤٥٠	٧,٦٠٥,٤٥٤

(٧) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
		الموجودات المالية المتوفرة لها أسعار سوقية
٣٠,٤٥٦,٥٦٣	٦٣,٧٢٢,٨٦٨	* سندات خزينة حكومية
٤٠٨,٤٤٦	٣٩٢,٤٦٨	أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية
٣٠,٨٦٥,٠٠٩	٦٤,١١٥,٣٣٦	مجموع الموجودات المالية المتوفرة لها أسعار سوقية
		الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية
٦,٣٧٨,٤٢٩	٧,١٣٧,٩٠٣	أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية
٦,٣٧٨,٤٢٩	٧,١٣٧,٩٠٣	مجموع الموجودات المالية الغير متوفر لها أسعار سوقية
٣٧,٢٤٣,٤٣٨	٧١,٢٥٣,٢٣٩	مجموع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

* قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتدولة بالأسواق العالمية حيث تم شراء هذه السندات بخصم و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات ٦,٧٥ ٪ و إن الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

**بلغت توزيعات الأرباح النقدية مبلغ ١٢,٠٠٦ ألف دينار عراقي وتعود لأسهم شركات يستثمر بها المصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٣٥,٦٧٢ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
١,٦٤١,٧٥٨	٣٧,٢٤٣,٤٣٨	رصيد أول المدة
٣٥,٣٩٢,٦٠٠	٢٩,٤٣٥,٩٠٠	الإضافات
-	(١١٠,٠٥٨)	الاستبعادات
-	٦,٨٩٥,٨٠٠	تغير اسعار الصرف
٢٠٩,٠٨٠	(٢,٢١١,٨٤١)	احتياطي التغير في القيمة العادلة
٣٧,٢٤٣,٤٣٨	٧١,٢٥٣,٢٣٩	الرصيد في نهاية الفترة

(٨) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	-	أذونات خزينة البنك المركزي العراقي
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	-	اجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة
		تحليل السندات والأذونات:
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	-	ذات عائد ثابت
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	-	المجموع

قام المصرف خلال العام ٢٠١٩ بالاستثمار بأذونات حكومية مصدرية من البنك المركزي العراقي بقيمة ٢٠,٩٠٢,٣٤٦ ألف دينار عراقي حيث استحققت هذه السندات خلال العام ٢٠٢٠ .

(٩) ممتلكات ومعدات - بالصفافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير	
٣١ كانون الأول ٢٠٢٠					
الكلفة:					
٢١,٣٤٣,٢١٤	٣٢٣,٣٣٥	١٠,٦٨٧,٥١٢	١,٧١٩,٦٤٧	٨,٦١٢,٧٢٠	الرصيد في كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠
٢,٢٥٩,٢٩٩	-	٢,٢٥٩,٢٩٩	-	-	إضافات
(٤٥,٦٦٥)	-	(٤٥,٦٦٥)	-	-	إستبعادات
٢٣,٥٥٦,٨٤٨	٣٢٣,٣٣٥	١٢,٩٠١,١٤٦	١,٧١٩,٦٤٧	٨,٦١٢,٧٢٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
الاستهلاك المتراكم:					
٧,٤٦٣,٥٩٠	٢٤١,٦٨٢	٦,٨٧٦,٥١٧	٣٤٥,٣٩١	-	الاستهلاك المتراكم كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٠
١,٦١٨,٧٣٨	٢٣,٦١٦	١,٥٦٠,٦٣٥	٣٤,٤٨٧	-	استهلاك السنة
(٣٣,٤٠٦)	-	(٣٣,٤٠٦)	-	-	إستبعادات
٩,٠٤٨,٩٢٢	٢٦٥,٢٩٨	٨,٤٠٣,٧٤٦	٣٧٩,٨٧٨	-	الاستهلاك المتراكم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
١٤,٥٠٧,٩٢٥	٥٨,٠٣٧	٤,٤٩٧,٤٠٠	١,٣٣٩,٧٦٩	٨,٦١٢,٧٢٠	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
٣,٥٣٩,١٧٩	-	٣,٥٣٩,١٧٩	-	-	دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة
١٨,٠٤٧,١٠٥	٥٨,٠٣٧	٨,٠٣٦,٥٧٩	١,٣٣٩,٧٦٩	٨,٦١٢,٧٢٠	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

المجموع	وسائط نقل	معدات وأجهزة وأثاث	مباني	أراضي	
بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير	
الكلفة:					
٢٠,٤٥٤,٣٤٨	٣٢٣,٣٣٥	٩,٧٩٨,٦٤٦	١,٧١٩,٦٤٧	٨,٦١٢,٧٢٠	الرصيد في كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩
٢,٠٢٢,٧٩٠	-	٢,٠٢٢,٧٩٠	-	-	إضافات
(١,١٣٣,٩٢٤)	-	(١,١٣٣,٩٢٤)	-	-	إستبعادات
٢١,٣٤٣,٢١٤	٣٢٣,٣٣٥	١٠,٦٨٧,٥١٢	١,٧١٩,٦٤٧	٨,٦١٢,٧٢٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
الاستهلاك المتراكم:					
٧,٠٨٧,٥٣٦	٢١٧,٢٢٩	٦,٥٥٩,٣٠٩	٣١٠,٩٩٨	-	الاستهلاك المتراكم كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩
١,٤٧٣,٩٩١	٢٤,٤٥٣	١,٤١٥,١٤٥	٣٤,٣٩٣	-	استهلاك السنة
(١,٠٩٧,٩٣٧)	-	(١,٠٩٧,٩٣٧)	-	-	إستبعادات
٧,٤٦٣,٥٩٠	٢٤١,٦٨٢	٦,٨٧٦,٥١٧	٣٤٥,٣٩١	-	الاستهلاك المتراكم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
١٣,٨٧٩,٦٢٤	٨١,٦٥٣	٣,٨١٠,٩٩٥	١,٣٧٤,٢٥٦	٨,٦١٢,٧٢٠	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
٣,٢٧٨,٠٦٨	-	٣,٢٧٨,٠٦٨	-	-	دفعات على حساب شراء موجودات ثابتة
١٧,١٥٧,٦٩٢	٨١,٦٥٣	٧,٠٨٩,٠٦٣	١,٣٧٤,٢٥٦	٨,٦١٢,٧٢٠	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

- تقدر التكلفة المتبقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ ٢,١٧٤,١٠٤ ألف دينار عراقي تقريباً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٤,٣١٦,٠٢٢ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ .

- تتضمن الممتلكات والمعدات بنود مستهلكة بالكامل بقيمة ٥,٤٦٤,٤٨٤ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ٣,٤١٠,٤٥٢ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ .

(١٠) موجودات غير ملموسة - بالصادف

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

أنظمة حاسوب وبرامج

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
١,٢١٣,٩١٨	١,٤٠١,٢٧٣	رصيد بداية السنة
٨٤٣,٩١٣	٢,٩٤٨,٤٧٢	إضافات
(٦٥٦,٥٥٨)	(١,٠٣٩,٢٢٦)	الإطفاء للسنة
١,٤٠١,٢٧٣	٣,٣١٠,٥١٨	رصيد نهاية السنة
٧,٠٩٥,٦٢٨	٨,٤٨٩,٥٠٩	مشاريع تحت التنفيذ كما في نهاية السنة
٨,٤٩٦,٩٠١	١١,٨٠٠,٠٢٧	رصيد نهاية السنة

تقدر التكلفة المتبقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ ١١,٩١٤,٤٨٧ ألف دينار عراقي تقريباً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ١٢,٢٨٩,٢٦٤ دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ .

تتضمن الموجودات غير الملموسة بنود مطفاة بالكامل بقيمة ٤,٨١٧,٧٠٣ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل ٣,٩٥٤,٣١٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ .

(١١) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
١٧,٥٠٣,٣١٥	١٦,٤٥٠,١٢٠	موجودات آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة - بالصادف*
٦٥٢,٨٣٤	١,٣٨١,٠٤٦	فوائد وإيرادات برسم القبض
٥٧٢,٤١٠	٦٧٥,٧٥٥	تأمينات لدى الغير
٤٩٣,٥١٦	٨٨٢,١٠٢	مصاريق مدفوعة مقدماً
١,٤١٦,٥١١	٨٩٣,٤٥٠	حسابات المقاصة
٣٩,٩٠٥	٦٩,٤١٨	مدينو قطاع خاص
-	٩,٠١٤,٣٣٩	دفعات مقدمة وساطة**
١,٢٥٤,٧٥٣	٢٧٦,٦٥٥	أخرى
٢١,٩٣٣,٢٤٣	٢٩,٦٤٢,٨٨٥	المجموع

* تتطلب تعليمات البنك المركزي العراقي وحسب قانون المصارف العراقي التخلص من العقارات التي آلت ملكيتها إلى المصرف خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ الإحالة وللبنك المركزي العراقي الموافقة على تمديد استملاك العقارات لمرتين كل منها سنتين ، بحسب التعليمات الواردة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٠ اللاحقة للتعليمات المذكورة سابقا والتي تشير إلى تعديل نسب احتساب مخصص التدني على العقارات المستملكة وقد قام المصرف بتطبيق تلك التعليمات على القوائم المالية الموحدة للعام ٢٠٢٠ .

** يمثل هذا المبلغ دفعة مقدمة لشراء اسهم المصرف لغرض اعادة بيعها.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٢٠,٥٨١,١٨٤	١٧,٥٠٣,٣١٥	رصيد بداية السنة
(٣,٠٣٩,٣٢٧)	(٥٥,٨٨٨)	استيعادات خلال السنة
(٨٠,٤٣٣)	(١,٠١٨,٤٩٤)	خسارة تدني خلال السنة
٤١,٨٩١	٢١,١٨٨	المردود (المصرف) من مخصص مقابل العقارات المستملكة خلال السنة
١٧,٥٠٣,٣١٥	١٦,٤٥٠,١٢١	رصيد نهاية السنة

(١٢) حق استخدام البند المؤجر

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير
-	-
١,٤٧٣,٤٢٥	-
١,٤٧٣,٤٢٥	١,٩٧٢,٣٤٠
١,٠٧١,١٤٧	١,٨١٠,٣٢٣
(٥٧٢,٢٣٢)	(٩٠٠,٤٨٤)
	٦٨٠,٥٦٩
١,٩٧٢,٣٤٠	٣,٥٦٢,٧٤٨

الرصيد في ١ كانون الثاني (كما تم اظهره سابقاً)

يضاف: حق استخدام البند المؤجر الذي تم الاعتراف بهم كما في ١ كانون الثاني

الرصيد في أول المدة (المعدل)

يضاف: عقود جديدة خلال الفترة / السنة

ينزل: الإطفاء خلال الفترة / السنة

تعديلات نتيجة تغير اسعار الصرف

الرصيد في آخر الفترة / السنة

التزام عقود الإيجار

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير
-	-
١,٧٦١,٠٨٠	-
(٣١٩,١٠٧)	-
(١٣٤,٢٥٠)	-
١,٣٠٧,٧٢٣	٢,٠٥٨,١٧١
٨٢٥,٩٨٣	١,٨٣٦,٢٧٠
(١٩٨,١٥٥)	(١,٢٦٥,٩٠٢)
١٢٢,٦٢٠	٢٥٤,٥٣٥
	٦٦٥,١٨٢
٢,٠٥٨,١٧١	٣,٥٤٨,٢٥٦

الرصيد في ١ كانون الثاني (كما تم اظهره سابقاً)

يضاف: اجمالي التزامات العقود التأجيرية كما في ١ كانون الثاني

ينزل: الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق للمعيار

ينزل: قيمة الدفعة السنوية كما في ١ كانون الثاني

الرصيد في أول المدة (المعدل)

يضاف: عقود جديدة خلال الفترة / السنة

ينزل: قيمة دفعات الفترة / السنة

يضاف: فوائد التزام عقود الإيجار للفترة / للسنة

تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف

الرصيد في آخر الفترة / السنة

قائمة الدخل المرحلية الموحدة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير
٥٧٢,٢٣٢	٩٠٠,٤٨٤
١٢٢,٦٢٠	٢٥٤,٥٣٥

مصروف إطفاء

فوائد مدينة

(١٣) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩			٣١ كانون الأول ٢٠٢٠			
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	المجموع	خارج العراق	داخل العراق	
بآلاف الديناتير			بآلاف الديناتير			
٨,٣٧٧	-	٨,٣٧٧	١٧٦,٢٧٨	١٦٧,٦٠٧	٨,٦٧١	حسابات جارية وتحت الطلب
٨,٣٧٧	-	٨,٣٧٧	١٧٦,٢٧٨	١٦٧,٦٠٧	٨,٦٧١	المجموع

(١٤) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩				٣١ كانون الأول ٢٠٢٠				
المجموع	شركات كبرى	منشآت صغيرة و متوسطة	أفراد	المجموع	شركات كبرى	منشآت صغيرة و متوسطة	أفراد	
بآلاف الديناتير				بآلاف الديناتير				
١٥٥,٠١١,٤٦٧	١١٧,٩١٥,٠١٩	-	٣٧,٠٩٦,٤٤٧	٢٨٤,٨٣٨,٥٧٩	٢٣٨,٨٨٩,٢١٣	-	٤٥,٩٤٩,٣٦٥	حسابات جارية وتحت الطلب*
٣٣,٩٥٨,٦٣٢	١,٥٥٤,٨١٧	-	٣٢,٤٠٣,٨١٥	٤١,٦٥١,٧٠٧	٥,٦٣٨,٠٢٧	٧٦,٧٨٨	٣٥,٩٣٦,٨٩٢	ودائع التوفير
٦٠,٧٧٤,٢٥٧	٣٦,٢١٢,٠٣٨	-	٢٤,٥٦٢,٢١٩	٩١,٨٣٤,٧٩٨	٥٦,٦٩٧,٤٢٦	-	٣٥,١٣٧,٣٧٢	ودائع لأجل
٢٤٩,٧٤٤,٣٥٦	١٥٥,٦٨١,٨٧٥	-	٩٤,٠٦٢,٤٨١	٤١٨,٣٢٥,٠٨٤	٣٠١,٢٢٤,٦٦٦	٧٦,٧٨٨	١١٧,٠٢٣,٦٣٠	المجموع

- تتضمن مبالغ التأمينات النقدية لغرض دخول عملاء المصرف الى نافذة بيع مزار العملة الأجنبية حيث بلغت قيمتها ٤٣,٠١٧,٣٨٦ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل ١٥,٢٧٣,٩٩٠ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

- بلغت قيمة الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ ٢٧٠,٣٢٠,١٥٣ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٦٥٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ١٥٥,٧٣٧,٣٦١ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٦٢,٣٦٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

- بلغت الودائع محجوزة (مقيدة السحب) مبلغ ٢٨,٠٩٩,٦٨٩ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٦,٧٢٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و ١٤,٥٢٠,٢١٤ ألف دينار عراقي أي ما نسبته ٥,٨١٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

(١٥) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩		٣١ كانون الأول ٢٠٢٠		
بآلاف الديناتير		بآلاف الديناتير		
٦,٤٦٥,٠٣٥		١,٩١٠,٨٤٦		تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة
٧٢,٤٧٥,٥٧٩		٥٧,٣٧٢,٦٥٤		تأمينات مقابل اعتمادات مستندية
١٠,٤٢٠,٢٣٤		١٤,٦٥٥,٠١٤		تأمينات مقابل خطابات الضمان
١٤٥,٥٩١		١٦٧,٥٦٤		تأمينات أخرى
٨٩,٥٠٦,٤٣٩		٧٤,١٠٦,٠٧٨		المجموع

(١٦) أموال مقترضة

تمثل الأموال المقترضة قروض من البنك المركزي العراقي ومؤسسة التمويل الدولي (IFC) وكانت الحركة على هذه القروض كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٥,٢٠٠,٠٠٠	١٧,٠٤٢,٨٥٠	رصيد بداية السنة
١٣,٥٥٠,٠٠٠	٥٢,١٧٧,٦٨٦	الممنوح خلال السنة
(١,٧٠٧,١٥٠)	(٢,٩١٥,٤٦٢)	الأقساط المدفوعة خلال السنة
١٧,٠٤٢,٨٥٠	٦٦,٣٠٥,٠٧٤	رصيد نهاية الفترة

- قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض بمبلغ ٤٤,٨ مليار دينار عراقي كما بنهاية كانون الاول ٢٠٢٠ كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفيهها المصرف من ٠,٧% الى ٥,١% حسب مبلغ القرض الممنوح.
- قامت مؤسسة التمويل الدولية بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بمبلغ ٥ مليون دولار خلال العام ٢٠٢٠ بسعر فائدة فعلية تعادل لايبور (LIBOR) ستة اشهر يضاف اليها نسبة حسب العقد تقاس بأداء المصرف.

(١٧) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد نهاية الفترة/السنة	ما تم رده للايرادات	المكون خلال الفترة/السنة	رصيد بداية السنة	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠
٥,٩٨٢,٨١٥	-	١,٨٥٦,٧٤١	٤,١٢٦,٠٧٤	مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي
٥,٩٨٢,٨١٥	-	١,٨٥٦,٧٤١	٤,١٢٦,٠٧٤	المجموع
رصيد نهاية الفترة/السنة	ما تم رده للايرادات	المكون خلال الفترة/السنة	رصيد بداية السنة	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	٣١ كانون الاول ٢٠١٩
٤,١٢٦,٠٧٤	-	٤,١٢٦,٠٧٤	-	مخصصات مقابل الخسائر المتوقعة لبنود خارج قائمة المركز المالي
٤,١٢٦,٠٧٤	-	٤,١٢٦,٠٧٤	-	المجموع

(١٨) ضريبة الدخل

أ- إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٢,٢٩٦,٢٩٨	٢,١١١,٩٢٣	الرصيد بداية السنة
٦٠,٠٠٠	٤٤٣,٠٦٥	ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة / تسويات
(٢,٤٨٧,٥٥٤)	(٢,٥٥٤,٩٨٨)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
٢,٢٤٣,١٧٩	٤,٤٣٦,٧٥٠	ضريبة الدخل المستحقة
٢,١١١,٩٢٣	٤,٤٣٦,٧٥٠	رصيد نهاية الفترة

ب- تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٢,٣٠٣,١٧٩	٤,٤٣٦,٧٥٠	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح الفترة
-	٤٤٣,٠٦٥	ضريبة دخل سنوات سابقة
٢,٣٠٣,١٧٩	٤,٨٧٩,٨١٥	

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية على أرباح البنوك في العراق ١٥٪.

- قامت الهيئة العامة للضرائب بمراجعة كشوفات المصرف حتى نهاية العام ٢٠١٩ وأصدرت تقريرها النهائي حتى تاريخ هذه القوائم المالية الموحدة.

ج- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

تم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ و في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ بحسب الأرقام الظاهرة في القوائم المالية الموحدة الصادرة بحسب القوانين النافذة في العراق حيث ان الربح المحاسبي يختلف عن الربح المحاسبي الظاهر في هذه القوائم المالية الموحدة، ادناه احتساب مخصص الضريبة:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
١١,٤٢٠,٩٣٢	٢٤,٧٠٧,٨٥٤	الربح المحاسبي
-	-	أرباح غير خاضعة للضريبة
٣,٥٣٣,٥٩٥	٤,٨٧٠,٤٧٩	مصروفات غير مقبولة ضريبياً
١٤,٩٥٤,٥٢٧	٢٩,٥٧٨,٣٣٣	الربح الضريبي
٪١٥	٪١٥	نسبة ضريبة الدخل
٢,٢٤٣,١٧٩	٤,٤٣٦,٧٥٠	ضريبة الدخل المستحقة
٪٢٠	٪١٨	نسبة ضريبة الدخل الفعلية

(١٩) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
١,٠١٤,٠٨٥	٢,٤٧٠,٥٢٦	شيكات بنكية مصدقة
٧٨٧,٥١٢	٣,١٦٢,٨٢١	ذمم دائنة
٢,٠٠٩,٥٦٩	١,٩٩٢,٣٦٤	داننو توزيع أرباح
٨٦١,١٤٦	١,٠٠٠,٢٤٨	أرصدة وتعويضات العملاء المتوفين
٧٢٣,٦٤٩	٢,٢٨١,٠٣٤	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
٨٦١,٧٧٥	٧٤٨,٠٨٣	فوائد مستحقة غير مدفوعة
٣٦١,٤٩٨	٦٤,٧٦٦	مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات
٣,٨١٤,٦١١	٣٣٧,٦١٢	حوالات مسحوبة على المصرف
٤٨٨,٨١٠	٩٧٢,٩٣٥	أخرى
١٠,٩٢٢,٦٥٤	١٣,٠٣٠,٣٩١	المجموع

(٢٠) رأس المال المكتتب به

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من ٢٥٠ مليار سهم (٢٠١٩: ٢٥٠) مليار سهم قيمة كل سهم ١ دينار عراقي (٢٠١٩: ١) دينار عراقي.

(٢١) احتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته ٥٪ (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كاحتياطي إجباري. على أن لا تتجاوز المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠٪ من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإجباري ما نسبته ١٠٠٪ من رأس مال المصرف.

(٢٢) أرباح مدورة (الخسائر المتراكمة)

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
(١,٥١٥,٧٥٤)	٩٨٠,٤١٥	رصيد الأرباح المدورة في بداية السنة (كما تم اظهاره سابقاً)
(٨١,٢٩٩)	-	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (١٦) (أثر إعادة تصنيف الموجودات المالية)
(١٠,٤٩٤,٩٦٧)	-	الأثر الناتج من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩
-	٣٣,٢٠٢,٤٧٧	الأثر الناتج عن تعديل اسعار صرف العملة الاجنبية *
(١٢,٠٩٢,٠٢٠)	٣٤,١٨٢,٨٩٢	الرصيد في بداية السنة المعدل
٩,١١٧,٧٥٣	١٩,٨٢٨,٠٣٩	الربح للسنة
-	(٤٠,٦٩١)	تحويل أرباح بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
٣,٩٥٤,٦٨٢	(٩٩٥,٣٧٦)	المحول من الاحتياطات
٩٨٠,٤١٥	٥٢,٩٧٤,٨٦٤	الرصيد في نهاية السنة

* خلال شهر كانون الأول ٢٠٢٠ قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات بالعدد (٤٠١/٢/٩) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٨ تخص تعديل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث تغير من دينار عراقي (١١٩٠) الى (١٤٦٠) دينار عراقي لكل دولار أمريكي ونتج عن ذلك تعديل سعر الصرف الخاص بجميع العملات الأجنبية، وحسب التعليمات المذكورة تم اظهار أثر تعديل سعر الصرف ضمن حقوق الملكية .

- قام مجلس الإدارة بأخذ قرار بتوزيع ارباح بنسبة ١٠% من راس المال وسيتم عرض الموضوع على الهيئة العامة للأقرار عليه .

(٢٣) إيرادات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
		تسهيلات انتمانية مباشرة:
		للأفراد (التجزئة) :
		حسابات جارية مدينة
٢٧٣	٣٤٢	قروض وكمبيالات
٢,٧٠٢,٠٣٢	٧,٢٣٦,٠٦٧	بطاقات الائتمان
٤١,٠٤٢	٥٥,٦٦٧	
		الشركات الكبرى
		حسابات جارية مدينة
٧٨٨,٥٠٠	٧٧٩,٩٨٢	قروض وكمبيالات
٩,٤٤٥,٦١٦	١٢,٢١٢,١٩١	
		المنشآت الصغيرة والمتوسطة
		قروض وكمبيالات
٦٣٢,٦٠٠	٢,٢٢٠,٩٥٥	
١٢٧,٦٤٤	٧,٦٧١	أرصدة لدى البنك المركزي
-	١٤٧	فوائد أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	٤,٠٧٦,٠٣٧	فوائد سندات خارجية
٦٩٥,٧٤١	٤٨٧,٦٥٤	فوائد موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
١٥,٩٦٣,٤٩٦	٢٧,٠٧٦,٧١٣	المجموع

(٢٤) مصروفات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
		ودائع عملاء:
		حسابات جارية وتحت الطلب
١٠٢,٥٦٢	٣٠٣,٠٢٢	ودائع توفير
١,٠٣٥,٩٦٢	١,٢١٦,٠٩٤	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
٢,٥٦٥,٦٥٢	٣,٧٧٩,٥٧٩	أموال مقترضة
١٢٠,٧٥٠	٤١٩,٩٤٨	فوائد التزام عقود الايجار
١٢٢,٦٢٠	٢٥٤,٥٣٥	أرصدة وإيداعات البنوك والمؤسسات مصرفية المستغلة
-	٩٨٦,٤١٧	
٣,٩٤٧,٥٤٥	٦,٩٥٩,٥٩٥	المجموع

(٢٥) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البنود هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٢,٢١٤,٧٤٦	١,٣٥١,٩٠٠	عمولات دائنة:
١٤,٨٣٨,١١٦	١٣,٠٠٨,٣٤٥	عمولات تسهيلات مباشرة
٥,٩٧٥,٨٦٦	٩٨٥,٦٧٢	عمولات تسهيلات غير مباشرة
٣,٢٠٦,١١٢	٢,١١٥,١٠٦	عمولات نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية*
٤,٤١٢,٠٥١	٣,٤٤٥,٨٧٦	عمولات أخرى
(٤,٤٣٥,٧١٧)	(٢,٠٦٠,٤٣٦)	حوالات بنكية
٢٦,٢١١,١٧٤	١٨,٨٤٦,٤٦٢	عمولات مدينة
		صافي إيرادات العمولات

* بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة خلال عام ٢٠٢٠ (١,٠٩٤,٨٤٣,١٧٩) دولار امريكي .

(٢٦) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البنود هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٦٥٥,٥٣٨	(١,٥٣٣,٨٤٤)	(خسائر) ناتجة عن إعادة التقييم
٦,٤٧٦,٨٨٣	٤,٤٢١,٧٠٤	أرباح ناتجة عن التداول / التعامل
٧,١٣٢,٤٢١	٢,٨٨٧,٨٦٠	المجموع

(٢٧) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البنود هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٦,٦٨٦,٦٥٢	٥,٨٢٢,٦٣٤	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
٤٠٩,٩٤٣	٣٧٧,٢٧٢	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
٦٦٧,٩٣١	٦١٣,٢٩٥	تأمين موظفين
١١٤,٨٢٥	٢٠٤,٦٨٦	تدريب الموظفين
١٨٣,٩٨٢	٣٧٨,١٥٥	مكافأة نهاية الخدمة
١٣,٤٣٧	١٩,٤١٤	ضريبة مدفوعة عن الموظفين سنوات سابقة
٨,٠٧٦,٧٧١	٧,٤١٥,٤٥٦	المجموع

(٢٨) مصاريف تشغيلية أخرى

٣١ كانون الاول ٢٠١٩

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
٢,٥٤٨,٤٧٦	٣,٤٨٩,٠٩٤	خدمات مهنية واستشارات
١,٤٢٧,٣٥٦	٢,٠٩٧,٩٨٧	إتصالات وانترنت
١,٦٦٦,١١٩	١,٨٧٢,٦٧٨	إيجارات وخدمات
٩٩٨,٣٧٢	١,٤٠٩,٧٣٧	اشتراكات ورسوم ورخص
٤٤٥,١٣٠	٧٢٣,٤٠٢	صيانة
٤٣٥,٧٥٢	٦٥٠,١٠٧	خدمات قانونية
٧٣٦,٣١٠	٥٧٣,٦٣٩	إعلانات
٣٢٠,٥٨٢	٤٨٣,٩٠٠	تأمين
٧٢,٠٠٠	٤٠٢,٠٠٠	التبرعات للغير
٢٤٢,٢٥٥	٢٨٥,٠٩٧	الوقود والزيوت
٢٢١,٢٤٧	٢٨٥,٦٩٦	قرطاسية
٢٢٦,٨٨١	٢٢٩,٥٩٤	سفر وإيفاد
١٤٩,٣٩٧	١٢١,٨٨٧	استنجاز وسائل نقل وانتقال
٩٠,٧١٠	٩٤,٥٠٠	** اجور تدقيق الحسابات
٣٩,٥٨٤	٣٩,٣٥٧	ضيافة
٥٣,٥٧٥	٢٦,٣٠٥	غرامات وتعويضات
٣,٢٦٦,٦٨١	١٩,١٢٥	* غرامات وتعويضات سنوات سابقة
٦٢٩,٠٥٧	٣١٦,٧١١	أخرى
١٣,٥٦٩,٤٨٣	١٣,١٢٠,٨١٤	المجموع

* يمثل حساب تعويضات و غرامات سنوات سابقة الغرامات التي تم فرضها من قبل البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم المرقم ٩/٢/٩١٩٨ بتاريخ ٩/٤/٢٠١٨ والتي تخص غرامات مزاد العملة للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤) وان الرصيد يمثل قيمة الدفعات المسددة للبنك المركزي (حيث تم تقسيط رصيد مبالغ الغرامات المتبقية الاجمالية على ٤٥ شهر) مطروح منه قيمة التحصيلات من الزبائن المرتبطين بتلك الغرامات وحسب كتاب البنك المركزي رقم ١٦/١٠٠٤ بتاريخ ٢/١١/٢٠١٦ والذي يسمح للمصرف بالرجوع على زبائنه وتحصيل تلك الغرامات .

** بلغت اجور مراقبي الحسابات المشتركين (ربا عبد الامير الكرناوي و وليد زغير كاظم المنصور) للعام ٢٠٢٠ (٩٠,٩٠٠) الف دينار عراقي عن المصرف وشركة واحة النخيل معروضة من ضمن حساب اجور تدقيق الحسابات وبلغت اجور الحسابات للعام ٢٠١٩ (٧١,٨٠٠) الف دينار عراقي.

(٢٩) الحصة الأساسية المخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك

الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	ربح (الخسارة) الفترة العائد لمساهمي البنك
٩,١١٧,٧٥٢	١٩,٨٢٨,٠٣٩	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	
فلس / دينار	فلس / دينار	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من (الخسارة) ربح الفترة العائد لمساهمي البنك
٠,٠٣٦	٠,٠٧٩	

- ان الحصة الأساسية والمخفضة للسهم متساوية حيث لم يقم البنك باصدار أي أدوات مالية قابلة للتحويل إلى أسهم ملكية.

(٣٠) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة. يتكون النقد وما في حكمه من الآتي:

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
١٦٠,٢٤٦,٤٥٥	٢٣٩,٠٦٣,٣٤٦	الأثر الناتج في أول الفترة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦
(٨١,٢٩٩)	-	الأثر الناتج في أول الفترة من تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٩
(١٠,٤٩٤,٩٦٧)	-	احتياطي تعديل اسعار الصرف
-	(٣٣,٢٠٢,٤٧٧)	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
(٧,١٨٨,٧٤٩)	-	ارصدة مقيّدة السحب لدى البنك المركزي
(٣٤,٠٦٢,٤٨١)	(٦٥,٧٥٩,٨٦١)	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٩٥,١١٥,٣٠٢	٢٠٢,٣٥٠,٤٢٣	مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية
-	(١٤١,٩٩٧)	ودائع لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(٨,٣٧٧)	(١٧٦,٢٧٨)	
٣٠٣,٥٢٥,٨٨٤	٣٤٢,١٣٣,١٥٦	المجموع

العمليات غير النقدية في قائمة التدفقات النقدية الموحدة:

خلال شهر كانون الأول ٢٠٢٠ قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات تخص تعديل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث تغير من (١١٩٠) دينار عراقي إلى (١٤٦٠) دينار عراقي لكل دولار أمريكي ونتج عن ذلك تعديل سعر الصرف الخاص بجميع العملات الأجنبية وقد نتج عن ذلك عمليات غير نقدية بلغت ٣٣,٢٠٢,٤٧٧ الف دينار عراقي

(٣١) المعاملات مع أطراف ذات علاقة
تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف و الشركة التابعة التالية :

تكلفة الإستثمار		نسبة الملكية		إسم الشركة
٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	٣١ كانون الاول ٢٠١٩	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	شركة واحة النخيل للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية
- قام المصرف بالدخول في معاملات مع البنك الأم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة.				

٣١ كانون الاول ٢٠١٩		٣١ كانون الاول ٢٠٢٠		بنود داخل قائمة المركز المالي:
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
	١٥٣,٧٨٠,٦٣٣		١٦٠,٦٣٠,٤٩٤	ارصدة لدى البنك الام
	-		(١٦٧,٦٠٧)	ارصدة من البنك الام
فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :				
بنود خارج قائمة المركز المالي:				
	٣,٧٠٧,٧٠٩		٥,٠٤١,٩٤١	تسهيلات غير مباشرة
	-		٩٨٦,٤١٧	عناصر قائمة الدخل
				فوائد وعمولات مدينة

(٣٢) القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل هذه الأدوات المالية الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك والبنوك المركزية، التسهيلات الإئتمانية المباشرة، الموجودات المالية الأخرى وودائع العملاء، وودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

يستخدم البنك الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه :

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير
٣١ كانون الاول ٢٠٢٠			
موجودات مالية			
٦٤,١١٥,٣٣٦	٧,١٣٧,٩٠٣	-	٧١,٢٥٣,٢٣٩
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر			
٣١ كانون الاول ٢٠١٩			
موجودات مالية			
٣٠,٨٦٥,٠٠٩	٦,٣٧٨,٤٢٩	-	٣٧,٢٤٣,٤٣٨
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر			

(٣٣) سياسات إدارة المخاطر

يتبع المصرف استراتيجية شاملة ضمن أفضل الممارسات في إدارة المخاطر التي قد يتعرض له (مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر التركزات ، أمن المعلومات ، أي مخاطر أخرى) وبما يُحافظ على مكانة المصرف المالية و ربحيته.

يُعتبر النظام العام لإدارة المخاطر في المصرف ومتابعتها والتخفيف منها والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومشاركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداء من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه كـ لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة الامتثال إلى جانب اللجان الداخلية المختلفة في المصرف مثل لجنة إدارة المخاطر الداخلية، إدارة الموجودات والمطلوبات، لجان التسهيلات، بالإضافة إلى كافة دوائر و فروع المصرف.

تقوم إدارة المخاطر وهي إدارة مستقلة ومتخصصة في البنك بتركيز مهامها وحسب سياسات إدارة المخاطر والسياسات الائتمانية المعتمدة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة (المالية وغير المالية) وكيفية التعامل معها وقياسها ورفع التقارير اللازمة بشكل دوري، إلى جانب تبني وتطبيق متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات في مجال إدارة وقياس المخاطر ، كما تقوم إدارة المخاطر بالمشاركة في تقييم قدرة المصرف وكفاية وتوزيع رأس ماله في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة والسيطرة على المخاطر المصاحبة، تتمثل المبادئ الرئيسية و الحوكمة المؤسسية في إدارة المخاطر في المصرف و التي تتماشى و تعليمات السلطات الرقابية و حجم تعقيدات عملياته، فيما يلي:

١. قيام مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه بمراجعة واعتماد حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) على كافة مستويات المخاطر وسياسات إدارة المخاطر لمواكبتها كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته ، الى جانب ضمان تطبيق استراتيجية وتوجيهات مجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر في البنك.
٢. يعتبر الرئيس التنفيذي المسؤول عن ضمان تطبيق توصيات ومعايير مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه في مجال إدارة المخاطر ، كما ويعتبر رئيساً للجنة إدارة المخاطر الداخلية.
٣. يعتبر رئيس إدارة المخاطر المسؤول عن إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة بها ضمن هيكل نشاطات المصرف ، ورفع التقارير الدورية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عم مجلس الإدارة
٤. مواصلة تطوير أنظمة إدارة المخاطر واتخاذ العديد من الخطوات والتدابير اللازمة لتطبيق المصرف لمتطلبات المعايير الدولية الجديدة ومن أهمها متطلبات بازل III ومتطلبات معيار IFRS9.
٥. تقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفق منهجية متكاملة ومركزية داخل المصرف مع وجود أنظمة تساعد على إدارة تلك المخاطر، وتزويد وحدات عمل المصرف بالمنهجيات والأدوات اللازمة لتحقيق إدارة فاعلة وسليمة لكافة أنواع المخاطر، ترتبط إدارة المخاطر والتي يرأسها رئيس إدارة المخاطر بلجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مع وجود خط اتصال منقطع يربط بين رئيس إدارة المخاطر بالمدير المفوض.
٦. إدارة المخاطر تعتبر مسؤولية جميع موظفي المصرف.
٧. دور لجنة الموجودات والمطلوبات بالتخطيط للتوظيف الأمثل لرأس المال والموجودات والمطلوبات والمراقبة المستمرة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق.
٨. ادارة التدقيق الداخلي والتي تقدم تأكيداً مستقلاً عن التزام وحدات العمل بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وفاعلية إطار عمل إدارة المخاطر لدى المصرف.
٩. يعتبر رئيس إدارة الرقابة المالية للبنك هو المسؤول عن تحديد المخاطر المالية والرقابة والمحافظة على نوعية المعلومات المالية والتأكد من سلامة ودقة القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها.

١٠. يعتبر رئيس إدارة الامتثال هو المسؤول عن التأكد من أن المصرف يلتزم بكافة التعليمات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بأعماله، خاصة تلك التي تصدر عن الجهات الرقابية المسؤولة.

خلال عام ٢٠٢٠ قام المصرف بالعمل على مجموعة من الجوانب الرئيسية في مجال إدارة المخاطر ومن أهمها :

١. تحديث معايير تصنيف واحتمال الخسائر الائتمانية المتوقعة لتتماشى مع ظروف جائحة كورونا
٢. تحديث حدود المخاطر المقبولة في المصرف (Risk Appetite)
٣. إعداد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)
٤. التحضير لتطبيق نظام التصنيف الائتماني المحدث (CreditLens)
٥. تعزيز الرقابة على المحافظ الاستثمارية للمصرف باستخدام وسائل احصائية وعن طريق اخضاع المحافظ لسيناريوهات ضاغطة وتقييم اثرها على ربحية المصرف
٦. تعزيز الرقابة على المشتقات المالية وما ينطوي عليها من مخاطر سوقية باستخدام منهجيات متعددة مثل منهج مونتي كارلو والمنهج التاريخي
٧. اجراء اختبارات ضغط حية على السيولة لتقييم مقدرة المصرف على مواجهة الظروف الضاغطة
٨. تطبيق نظام خزينة جديد من شأنه تعزيز كفاءة المكتب الواسطي في الرقابة على عمليات الخزينة
٩. الحصول على شهادة PCI DSS المحدثه للمصرف الاهلي العراقي
١٠. تطبيق إطار العمل COBIT الخاص لأمن المعلومات
١١. تطبيق بعض الأنظمة المرتبطة بأمن المعلومات مثل Data Leakage Prevention
١٢. عمل فحوصات أمنية متعددة لتطبيقات المصرف والشبكة الداخلية الخارجية
١٣. المباشرة في تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي والأسلوب المعياري لقياس مخاطر التشغيل في المصرف
١٤. تفعيل استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية الـ (Key Risk Indicators)
١٥. تطبيق إطار العمل COBIT 2019 الخاص لأمن المعلومات وإدارة المخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال
١٦. إعداد بروتوكول للتعامل مع جائحة كورونا وإعادة تقييم خطط استمرارية العمل
١٧. استحداث نموذج شامل لتحليل الأثر على الأعمال لكافة دوائر المصرف
١٨. خلق منهجية عمل واضحة لتقييم الأنظمة العاملة والجديدة في المصرف
١٩. فحص الموقع الريدف DR site للمصرف
٢٠. فحص شجرة الاتصال لكافة دوائر وفروع المصرف وتحديث إجراءات العمل الخاصة بها
٢١. تدريب موظفي دائرة المخاطر في المصرف الاهلي العراقي على النظام الخاص بالمخاطر التشغيلية
٢٢. استكمال مراكز العمل على النظام الخاص بالمخاطر التشغيلية حيث تتم عملية فحص الضوابط الرقابية لجميع مراكز العمل
٢٣. الانتهاء من تحديث وترقية النظام الخاص بالمخاطر التشغيلية

أما خلال عام ٢٠٢١ فإن المصرف يتطلع أيضاً إلى العمل على مجموعة من الجوانب الرئيسية الأخرى في مجال إدارة المخاطر ومن أهمها:

١. تطبيق نظام التصنيف الائتماني الجديد المحدث (CreditLens)
٢. إنشاء وبرمجة نظام آلي لأعمال إدارة المخاطر
٣. استكمال تطبيق مشروع نظام آلي خاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب معيار (IFRS 9) للمصرف الاهلي العراقي
٤. اعداد مصفوفة لمتابعة اهم التطورات الاقتصادية على المستوى المحلي
٥. التحضير للحصول على شهادة PCI DSS محدثة للمصرف
٦. تطبيق الضوابط الرقابية الأمنية المتعلقة بنظام SWIFT حسب المعايير والمتطلبات

٧. تطبيق نظام ادارة المعلومات الامنية
٨. تطبيق برنامج الامن السبراني
٩. تطبيق إطار العمل COBIT الخاص لأمن المعلومات
١٠. استحداث وربط مؤشرات المخاطر الرئيسية الـ (Key Risk Indicators) بأنظمة المصرف الآلية
١١. البدء بتقييم المخاطر التشغيلية على مستوى عمليات المصرف
١٢. مراجعة وتحديث التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية CRSA
١٣. خلق قاعدة بيانات لمتابعة الأحداث التشغيلية الخارجية
١٤. تدريب الموظفين وزيادة وعيهم حول ثقافة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال وخطة استمرارية العمل
١٥. تحديث سياسات وإجراءات العمل الخاصة باستمرارية الأعمال
١٦. استحداث خطة شاملة لاستمرارية الأعمال في المصرف
١٧. تقييم الأنظمة العاملة والجديدة في المصرف بناءً على المنهجية التي تم اعتمادها خلال ٢٠٢٠
١٨. فحص الموقع الرديف DR site للمصرف
١٩. فحص شجرة الاتصال لكافة دوائر، فروع المصرف والشركات التابعة
٢٠. المراجعة الدورية لإجراءات العمل المعتمدة والسياسات حسب قائمة تصنيف الإجراءات

فيما يلي نبذة عن كيفية تعامل المصرف مع كل من المخاطر التي قد تتعرض لها

(١-٣٤) ادارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حال إخفاق أي من عملاء المجموعة في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بالأساس من القروض والسلفيات والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض وأنشطة التمويل التجاري والخزينة، ويمكن أن تنشأ أيضاً من الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والإقرارات والقبولات. تتعرض المجموعة كذلك لمخاطر ائتمانية أخرى تنشأ من الاستثمارات في أدوات الدين والمشتقات وكذلك الأرصدة المستحقة لدى الأطراف المقابلة في السوق.

تعتبر مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر الفردية التي تواجه المجموعة من جراء منح القروض والسلفيات (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) وممارسة الاستثمار في الأوراق المالية وسندات الدين، ولذلك فإن الإدارة تدير تعرضها لمخاطر الائتمان بعناية وحذر. يتولى قسم خاص إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر بطريقة منتظمة.

يعمل المصرف بشكل عام على إدارة مخاطر الائتمان من خلال:

- سياسة واضحة وشاملة لإدارة المخاطر الائتمانية إلى جانب السياسات الائتمانية المعتمدة .
- وضع حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الإدارة ومن ثم ارسالها الى وحدات الأعمال المختلفة.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد وضمان اتخاذ القرارات الائتمانية بعيداً عن أية قرارات فردية.
- معايير واضحة للعملاء /السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعقد يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل و/أو عملية ائتمانية.
- نتائج نظام التصنيف الائتماني (Moody's) في تحديد درجة مخاطر العملاء.
- مراجعة وتحليل لنوعية المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء.
- تقييم ومتابعة مستمرة لأية تركيزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- اعتماد مؤشرات الإنذار المبكر وكشف المخاطر المحتملة للمحفظة الائتمانية ومراجعتها دورياً .
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.
- المراجعة الدورية أو عند الضرورة لكافة التسهيلات المصرفية بشكل إفرادي للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.

أهم الآليات المستخدمة في المصرف لإدارة المخاطر الائتمانية :

١- التسهيلات الائتمانية (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان)

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عن التعثر
- مستوى التعرض الناتج عند التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتكبدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الذي يستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر. كما أنها تحدد الانخفاض الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

٢ - تصنيفات مخاطر الائتمان

تماشياً مع المبادئ الرئيسية في إدارة المخاطر الائتمانية (Credit Risk Management Principle) ، فإن توفر نظام تصنيف ائتماني داخلي للعملاء يُعتبر عنصراً أساسياً في عملية قياس المخاطر الائتمانية وتقييم جودة المحفظة الائتمانية وتحديد هيكل مخاطرها الائتمانية .

تم تطبيق نظام التصنيف الائتماني العالمي (Moody's) على مستوى المصرف وبعد إجراء الفحوصات اللازمة على النتائج والمخرجات ، حيث يُساعد هذا النظام المصرف في :

قياس درجات مخاطر العملاء ، وتحسين عملية جمع وتقييم المعلومات الكمية والنوعية التي يمكن الاعتماد عليها في منهجية قياس المخاطر

تجميع وتحليل البيانات المالية التاريخية (Historical) والمتوقعة (Projected) بهدف تحليل الأداء المالي التاريخي والمتوقع والتدفقات النقدية للعملاء ، إلى جانب إجراء عمليات تحليل حساسية (Sensitivity Analysis) بناء على العديد من العوامل والاستراتيجيات المتوقعة

عملية مراقبة الشروط والتعهدات المالية الواردة في اتفاقيات القروض (Loan Covenants)

إجراء تحليل ومقارنات قطاعية للبيانات المالية للعملاء بالشركات المماثلة في نفس القطاع بناء على قاعدة بيانات النظام المتوفرة يقوم النظام على بعدين (Two Dimensions) الأول : مخاطر العميل (Obligor Risk Rating) والذي يعكس درجة القدرة الائتمانية للعميل بمعزل عن الضمانات المقدمة ، ويتم ربطها بمؤشر احتمالية التعثر (%PD) ، الثاني: مخاطر التسهيل واحتمال (%LGD) / الخسارة عند التعثر و(EAD) التعرض الائتماني عند التعثر ، وذلك باستخدام مجموعة من نماذج (Models) التصنيف والتي تعكس طبيعة وأنشطة عملاء المصرف وكما يلي :

Corporate Rating Model	SMEs Programmed Lending Model	Country Scorecard Model
SMEs Financial Model	Retail Scorecard Model	High Net Worth Individual Model
SMEs Non-Financial Model	Financial Institutions Scorecard Model	Project Finance Model

تترجم مخرجات نظام التصنيف (Moody's) بدرجات مخاطر (Grades) متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرتهم الائتمانية ، حيث يبلغ عدد درجات المخاطر ١٠ درجات رئيسية / ٢٠ درجة مع الدرجات الفرعية لنماذج التصنيف المرتبطة بعملاء الشركات ، في حين يبلغ عدد درجات المخاطر لنماذج تصنيف عملاء الأفراد ٨ درجات مخاطر والمؤسسات المالية والدول ٨ درجات

يقوم نظام التصنيف وفيما يخص عملاء الشركات بتقييم جوانب مالية (Financial) وغير مالية (Business) ، وكما يلي :

التقييم المالي : والذي يعتمد على تحليل البيانات المالية للعملاء ، ويشمل :

النسب المالية المرتبطة بالتشغيل (Operations)

النسب المالية المرتبطة بالسيولة (Liquidity)

النسب المالية المرتبطة بهيكل رأس المال (Capital Structure)

النسب المالية المرتبطة بخدمة الدين (Debt Service)

التقييم غير المالي : والذي يعتمد على عوامل نوعية عن العميل ، ويشمل :

مخاطر القطاع الاقتصادي (Industry Risk)

جودة الإدارة (Management Quality)

خبرة وتجربة العميل في نشاطه والتعامل مع البنوك (Company Standing)

في جانب آخر يقوم النظام باستخدام منهجية التقييم بالنقاط (Scorecard) في بعض النماذج التصنيف المستخدمة مثل نماذج التصنيف الخاصة بعملاء الأفراد ، بالمؤسسات المالية ، بالدول والحكومات والتي تتضمن تقييم لعوامل مالية وغير مالية متنوعة تتماشى مع طبيعة كل منهم

تخضع عملية إعداد تصنيف ائتماني (Rating Process) والتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في المصرف لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية ، وتحديث درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية ، وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية محددة مصممة لمختلف القطاعات/ الأطراف المقابلة. يتم إدخال المعلومات الخاصة بالمقترض والقرض التي تم جمعها في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل السنوي، الخاصة بتعرضات الأفراد، والإيرادات، ونوع القطاع الخاص بتعرضات الشركات) في نموذج التقييم، بالإضافة إلى إدخال معطيات البيانات الخارجية في النموذج.

يتم معايرة درجات التقييم الائتماني بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، يعني ذلك أن الاختلاف في احتمال التعثر بين درجتي التقييم ٦ و ٨ أعلى من الفرق في احتمال التعثر بين درجتي التقييم ٣ و ٥.

يتراوح تصنيف المخاطر للموجودات العاملة من درجة ١ إلى درجة ١٠، حيث ترتبط كل درجة باحتمالية معينة للتعثر. ويتم تقييم العملاء المتعثرين في الدرجات ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ التي تمثل التصنيفات وهي عدم الاستحقاق بموجب إعادة الهيكلة، ودون المستوى القياسي، والمشكوك في تحصيلها، والخسارة، والشطب.

تم تقسيم تصنيفات المخاطر المذكورة ضمن ٨ درجات هي كالتالي:

التصنيف الائتماني الداخلي لارصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	تمتلك المؤسسات المالية المصنفة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، قوة مالية جوهرية متفوقة مع امتيازات تجارية ذات قيمة عالية ويمكن الدفاع عنها ، وأساسيات مالية قوية ، وبيئة تشغيل متوقعة ويمكن التنبؤ بها.
	2	
	3	
	4	
1	5	تمتلك المؤسسات المالية المصنفة ٥ قوة مالية جوهرية قوية. عادة ، تعتبر مؤسسات ذات امتيازات تجارية قيمة ويمكن الدفاع عنها ، و لديها أساسيات مالية قوية ، وبيئة تشغيل يمكن التنبؤ بها ومستقرة.
	6	المؤسسات المالية المصنفة ٦ تكون عبارة عن مؤسسات ذات امتيازات تجارية محدودة و تعرض هذه المؤسسات المالية إما على أسس مالية مقبولة في بيئة تشغيلية مستقرة ويمكن التنبؤ بها ، أو على أسس مالية جيدة ضمن نطاق أقل قابلية للتنبؤ به. وبيئة تشغيل مستقرة.
2	7	تعتبر المؤسسات المالية المصنفة ٧ ذات قوة مالية جوهرية متواضعة ، ويحتمل أن تتطلب بعض الدعم الخارجي في بعض الأحيان. وقد تكون هذه المؤسسات محدودة بواحد أو أكثر من العوامل التالية: امتياز تجاري ضعيف ؛ أساسيات مالية قاصرة في واحد أو أكثر من النواحي ؛ أو بيئة تشغيل غير متوقعة وغير مستقرة.
	8	وتظهر المؤسسات المالية المصنفة ٨ أن لها قوة مالية متواضعة للغاية ، مع وجود احتمال أكبر للدعم الخارجي الدوري أو الحاجة في نهاية المطاف إلى المساعدة الخارجية. وقد تكون هذه المؤسسات محدودة بواحد أو أكثر من العوامل التالية: امتياز تجاري ضعيف ومحدود ؛ أساسيات مالية قاصرة مادياً في واحد أو أكثر من النواحي ؛ أو بيئة تشغيل غير متوقعة للغاية أو غير مستقرة.
3	8	

التصنيف الائتماني الداخلي للشركات الكبرى و المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
	1	تعتبر المنشآت المصنفة ١ من أعلى مستويات الجودة وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	2	تعتبر المنشآت المصنفة ٢ ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة للغاية.

تعتبر المنشآت المصنفة ٣ بأنها من الدرجة المتوسطة العليا وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة.	3	1
يتم تصنيف المنشآت المصنفة ٤ بأنها متوسطة الدرجة وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة إلى معتدلة وقد تمتلك خصائص مضاربة معينة.	4	
يتم تقييم المنشآت المصنفة ٥ بأنها مضاربة وتحمل مخاطر ائتمانية معتدلة.	5	
يتم تقييم المنشآت المصنفة ٦ بمخاطر ائتمانية متوسطة الى عالية	6	
يُنظر إلى المنشآت المصنفة ٧ بأنها مضاربة لضعف الأوضاع وتحمل مخاطر ائتمانية عالية للغاية.	7	2
تعتبر المنشآت المصنفة ٨ من المضاربات الكبيرة ومن المرجح أن تكون للمفوضين ، مع بعض احتمالية استرداد الأموال و / الفائدة.	8	
المنشآت المصنفة ٩ هي الأدنى من حيث التصنيف وعادة ما تكون في حالة افتراضية ، مع عدم وجود احتمال لاسترداد المبلغ أو الفائدة / العائد.	9	3
الخصوم الخاضعة للتنظيم ١٠ في حالة افتراضية ، مع احتمال ضئيل لاسترداد كامل المبلغ أو الفائدة / العائد.	10	

التصنيف الائتماني الداخلي لقطاعات الافراد .

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	A	تعتبر القطاعات المصنفة A من أعلى مستويات الجودة وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	B	تعتبر القطاعات المصنفة ب B ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة
	C	تعتبر القطاعات المصنفة C بأنها من الدرجة المتوسطة العليا وتحمل مخاطر ائتمانية منخفضة.
2	D	تعتبر القطاعات المصنفة D على أنها مضاربة وتحمل مخاطر ائتمانية معتدلة.
	E	يتم اعتبار القطاعات المصنفة E بأنها تخمين لضعف الوضع وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جدًا
3	F	التعهدات المصنفة F هي في حالة تخلف عن السداد ، مع احتمال ضئيل للاستعادة الكاملة للمبلغ الرئيسي أو الفائدة / العائد.

٣- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المجموعة

- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة الائتمان وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

- وتنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.

- يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مدى العمر للأصل.

- ويتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.

- الموجودات المالية المصدرة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس مدى العمر للأصل (المرحلة الثالثة).

- تم أخذ جميع الأدوات المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة بعين الاعتبار في عملية احتساب إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة .

٤- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

ترى المجموعة أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة أصل معين وحتى تاريخ إجراء فحص الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وكما يلي :

المعايير الكمية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:

- الأداء التشغيلي

- الكفاءة التشغيلية

- خدمة الدين

- تقييم السيولة

- هيكل رأس المال

الأفراد:

بالنسبة لمحظة الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- نتائج عكسية لحساب/ مقترض حسب بيانات دائرة الائتمان.

- إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً.

- حسابات تأخر سدادها بين ٤٠ و ٩٠ يوماً.

الخزينة:

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الخزينة الأساسية.

- تغير جوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقترض (قيمة الضمانات والتوقف المؤقت عن السداد ونسبة الدفع إلى الدخل وغير ذلك).

المعايير النوعية:

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:

- التأخر عن السداد
- تآكل رأس المال الصافي
- النشاط الاحتياطي
- إعادة الهيكلة الاجبارية
- خرق التعهدات المالية
- الخلل الجوهري في العمليات

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:

- الإدارة
- النظرة المستقبلية لقطاع العمل
- السلوك المالي
- استقرار الدخل
- مرحلة دور الحياة
- معلومات مدقق الحسابات

معايير الدعم:

إذا تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

يحدد المصرف الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها متعثر، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

المعايير الكمية

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من ٩٠ يوماً.

المعايير النوعية:

- وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التأخر عن السداد قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:
- يعتبر المصرف أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل مع عدم رجوع المصرف إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع المصرف التزام الائتمان في حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم المصرف بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد حدوث التعرض أو الانخفاض.
- يقوم المصرف ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق المصرف على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني بحيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المصرف طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المجموعة المصرفية.
- يكون المقترض متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة المصرفية لأكثر من ٩٠ يوماً.

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المجموعة، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى المجموعة.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبى أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً. وقد تم تحديد هذه الفترة على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

١- المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً

بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

٢- المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر - غير المعرضة لانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للتعرضات الائتمانية، يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٣- المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المعرضة لانخفاض في القيمة الائتمانية

يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، ولا تزال منهجية المصرف تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفاة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.

٦- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس ١٢ شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بأصل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمدت المجموعة أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل أصل، وقد اختبر المصرف الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر.

- احتمالية التعثر (PD) :

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين (PIT) يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المدفوعة مقدماً.

- الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) :

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم المصرف بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

نسبة الاقتطاع من الضمانة	الضمانة
٠%	التأمينات النقدية، كفالة الحكومة، كفالات بنكية مؤهلة، كفالات جهات خارجية مؤهلة
٢٥%	رهن أسهم وسندات مالية
٣٠%	رهن عقارات وأراضي
٥٢%	رهن سيارات
٦١%	رهن آلات

تم استخدام التقديرات التالية لأهم الضمانات في المصرف :

التعرض الناتج عند التعثر (EAD) :

يمثل التعرض الناتج عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص المصرف التعرض الناتج عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى ١٢ شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس المصرف الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للبنك المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عند التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق). وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

قامت المجموعة بتطبيق نموذج لتقييم المخاطر منذ عام ٢٠١٤ وهو ما مكن المصرف من جمع تصنيفات المخاطر التاريخية منذ عام ٢٠١٤ وبناء مصفوفات الانتقال الائتماني الزمنية للسنوات الأربع الماضية.

وقد استطاع المصرف من خلال ذلك استخلاص مؤشر الائتمان باستخدام مصفوفات الانتقال التاريخية. ويرتبط مؤشر الائتمان بعوامل اقتصادية كلية محددة تم تحديدها من الناحية الإحصائية من خلال نماذج الانحدار.

استُخدمت هذه النماذج للتنبؤ بالانتقالات المستقبلية للائتمان باستخدام توقعات موديز البحثية للاقتصاد الكلي في إطار سيناريوهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، أي صعوداً وهبوطاً.

- يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج.
- بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على الدفعات التعاقدية المستحق على المقترض على مدى ١٢ شهراً أو على مدى العمر.
- بالنسبة للمنتجات المتجددة، يتم توقع التعرض الناتج عن التعثر من خلال أخذ الرصيد الحالي المسحوب وإضافة "عوامل تحويل الائتمان" الذي يسمح بالسحب المتوقع للحدود المتبقية بحلول وقت التعثر.

طبق المصرف منهجية تجريبية لحساب الخسارة الناتجة عن التعثر. وبالنسبة لقطاع الشركات، قام المصرف بتطوير إطار عمل الخسارة الناتجة عن التعثر باستخدام البيانات الخاصة لأكثر من ١٠ أعوام.

ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج.

- بالنسبة للمنتجات المضمونة، يستند ذلك في المقام الأول الى نوع الضمانات وقيم الضمانات المتوقعة، والخصومات التاريخية لقيم السوق/القيم الدفترية بسبب المبيعات الجبرية، والفترة حتى استعادة الملكية، وتكلفة الاسترداد الملحوظة.

- بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار.

- كما تدرج كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر.

- لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعية خلال السنة.

٧- أهمية معايير تصنيف المراحل.

- يتم تحديد المرحلة بناءً على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للتعرضات منذ الاعتراف المبدئي.

- التعرضات في المرحلة الثالثة هي التعرضات الائتمانية التي يملك المصرف أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناءً على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.

- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناءً على تقييم التغيير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.

- تأخر السداد لأكثر من ٤٠ يوماً وهي أقصى مدة مسموح بها

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثانية) المعايير التالية:

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات

- تأخر السداد لأكثر من ٤٠ يوماً وهي أقصى مدة مسموح بها خلال عام ٢٠٢٠

- كشف حساب لمدة تزيد عن ٣٠ يوم

- انخفاض درجة المخاطر بمقدار ٧ درجات فرعية من مقياس مكون من ٢٠ درجة

- درجة مخاطر العميل (٧ ، ٨ ، ٩)

- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلية ، الجدولة

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة

- تأخر السداد لأكثر من ٤٠ يوماً وهي أقصى مدة مسموح بها خلال عام ٢٠٢٠

- كشف حساب لمدة تزيد عن ٣٠ يوم

- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكلية ، الجدولة

- درجة مخاطر العميل تبلغ F ، E ، D مرتبطة بعدد أيام المستحقات (تزيد عن ٤٠ يوم)

* للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية

- درجة المخاطر الحالية تبلغ ٦ أو ٧

* للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

- درجة المخاطر الحالية تبلغ من CCC إلى C

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثالثة) المعايير التالية:

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات

- تأخر السداد لأكثر من ٩٠ يوماً

- درجة مخاطر العميل تبلغ ١٠

- الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة

- تصنيفه ديون غير عاملة

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة

- تأخر السداد لأكثر من ٩٠ يوماً

- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكل ، الجدولة

- درجة مخاطر العميل تبلغ F مرتبطة بمستحقات تزيد عن ٩٠ يوم

* للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية

- درجة المخاطر الحالية تبلغ ٨

* للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

- درجة المخاطر الحالية تبلغ من D

٨- استخدام المعلومات المستقبلية

يقوم المصرف باستخدام النظرة المستقبلية في كل من تقييمه لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وقياسه للخسارة الائتمانية المتوقعة. تماشياً مع مبدأ النظرة المستقبلية (Forward Looking) وأثر دورة الأعمال والاقتصاد على تعثر العملاء ، فقد تم إجراء تحليل للعوامل والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة، حيث تم تحديد وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (Upside and downside).

قام المصرف بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل المعلومات التاريخية، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة) ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسائر في محافظ مختلفة من الموجودات المالية استناداً إلى تحليل المعلومات التاريخية على مدى السنوات الخمس الماضية.

٩ - تحليل الحساسية

قامت المجموعة بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات المالية الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات المالية في عملية حساب الخسارة.

أهم الافتراضات الجوهرية التي تؤثر على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بمحفظة الائتمان للأفراد والشركات هي على النحو التالي:

- أسعار الفائدة

- البطالة

- التضخم

قام المصرف بإجراء تحليل الحساسية حول كيف أن الخسارة الائتمانية المتوقعة في محفظة الائتمان سوف تتغير إذا تم استخدام الافتراضات الرئيسية لحساب التغير في الخسارة الائتمانية المتوقعة بنسبة مئوية معينة. إن التأثير على الخسارة الائتمانية المتوقعة بسبب التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ومعدل المرجح لأسعار الفائدة بواقع $+10\%$ / -10% سيؤدي على التوالي إلى خفض الخسارة الائتمانية المتوقعة بواقع (٣٢٨,٦٧٢) ألف دينار عراقي وزيادة الخسارة الائتمانية المتوقعة بواقع ٣٢٨,٦٧٢ ألف دينار عراقي. وفي الواقع، سيكون هناك عوامل ربط بين مختلف المدخلات الاقتصادية وسوف يختلف التعرض للحساسية باختلاف السيناريوهات الاقتصادية.

١٠ - حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية رقم ٩

- مجلس الإدارة :

١- الموافقة على وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها .

٢- الموافقة على السياسات والفرضيات و النماذج المستخدمة والخاصة بتطبيق المعيار.

-٣

الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر على نموذج الأعمال ، استراتيجية المجموعة ، ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية ، وأنظمة التصنيف الائتمانية ، وآلية التسعير و الضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار .

٤- ضمان قيام المصرف بإدارة مخاطر الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديد واضح لحجم التحولات / المخصصات اللازمة بناء على نموذج الأعمال المعمول به في المصرف .

- لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة :

- ١- التوصية لمجلس الإدارة على وثيقة وخطة تطبيق المعيار .
- ٢- الإشراف والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية في المصرف باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المعيار .
- ٣- الاطلاع على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة .
- ٤- التوصية للمجلس بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات .

- لجنة التدقيق :

- ١- مراجعة كافة التعديلات على العملية الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار للتأكد من تماشيها لمتطلبات المعيار.
- ٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.
- ٣- التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف

- لجنة إدارة المخاطر الداخلية :

- ١- الاطلاع والموافقة على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات وتوصيات لجنة تطبيق معيار ٩ .
- ٢- رفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة .
- ٣- التوصية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات المعدلة .

- إدارة المخاطر:

- ١- إعداد وتحديث وثيقة إطار عمل تطبيق المعيار
- ٢- إعداد نماذج والمنهجيات المستخدمة لتصنيف المراحل واحتساب الخسائر المتوقعة وبما يتماشى مع متطلبات المعيار .
- ٣- المساعدة في تحديد متطلبات المعيار الواجب توفرها بالمصرف وحسب تحليل الفجوة .
- ٤- المساعدة في مراجعة منهجيات ومعايير نماذج الأعمال المقترحة والمستخدمة .
- ٥- تقييم تأثير تطبيق المعيار على نسبة كفاية رأس المال .

- الإدارة المالية :

- ١- إعداد نماذج الأعمال وسياسة و إجراءات التصنيف والقياس للأدوات المالية حسب المعيار.
- ٢- تصنيف و قياس الأصول المالية
- ٣- عكس نتائج احتساب الخسائر المتوقعة على بيانات المصرف

- إدارة الائتمان:

- ١- تصنيف ومراجعة المراحل لكل حساب واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابله
- ٢- تحديث بيانات العميل لتتناسب مع تصنيف المراحل واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة
- ٣- إصدار التقارير اللازمة بالنتائج

- إدارة التدقيق الداخلي :

- ١- مراجعة وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها لضمان الامتثال لمتطلبات المعيار .
- ٢- التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.
- ٣- التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف .

المخاطر التشغيلية

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية وقد ارتأت إدارة المصرف أن يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة لأغراض إدارة هذا النوع من المخاطر.

نظرا لشمولية تعريف مخاطر التشغيل و نتيجة لحرص إدارة المصرف على مواكبة التغير المستمر في بيئة العمل و التكنولوجيا وطرح كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات مصرفية، فقد تم تصميم وتطوير سياسة إدارة مخاطر التشغيل "Operational Risk Policy" لتغطي كافة دوائر المصرف وفروعه وشركاته التابعة بحيث تشمل المبادئ الأساسية وربط أهداف سياسة إدارة المخاطر بأهداف المصرف الاستراتيجية الرئيسية.

وبالتالي فقد تم اعتماد وتطبيق عدة منهجيات لتفعيل دور إدارة مخاطر التشغيل و التي تتمثل في بناء قاعدة بيانات "Operational Risk Management Framework" تضم فيها كافة دوائر المصرف و فروعه، الأمر الذي يتطلب تحديد و تقييم ومتابعة و تخفيف أثر المخاطر التشغيلية لكل دائرة / وحدة / فرع على حدة و كما جاء في تعليمات لجنة بازل الدولية من خلال:

- 1- عقد ورشات عمل "Workshops" بالاعتماد على تحليل الإجراءات المعتمدة و تقارير التدقيق و بالتالي التعرف على المخاطر و الضوابط الرقابية و تحديد الفجوة الرقابية من خلال مصفوفة المخاطر، في هذا الإطار، يتم إعداد نموذج تحت مسمى "الفحوصات الرقابية" و الذي يتم من خلاله التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط "CRSA" من قبل مدير الوحدة / الدائرة / الفرع أو من ينوب عنه "Coordinator or Responsible Party".
 - 2- بناء مؤشرات المخاطر "Key Risk Indicator" لتغطي كافة دوائر المصرف و فروعه.
 - 3- توفير آلية لجمع الأحداث التشغيلية و احتساب الخسائر المتوقعة بالاستناد إلى الأحداث باستخدام "Actuarial Model" وبالتالي تحديد قدرة التحمل "Risk Appetite" على مستوى كل وحدة.
 - 4- لدى المصرف برنامج شامل للتأمين يستهدف كافة الدوائر في الإدارة العامة والفروع والتي بالإمكان ان تتعرض الى مخاطر ذات خسائر مرتفعة الأثر ويتم تقييم المخاطر من خلال :
 - أ- طبيعة عمل الدائرة .
 - ب - الاحداث الخارجية / الحروب / الإرهاب / الكوارث الطبيعية بانواعها .
 - 5- الاشراف على تحديث و تطوير خطة استمرارية العمل في المصرف .
من هذا المنطلق، فإن استمرارية وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية هي جزء لا يتجزأ من مسؤوليات كافة المعنيين في التطبيق في المصرف و على جميع المستويات من خلال:
- 1- التقيد بإجراء الفحوصات الرقابية حسب جداولها و دون تأخير.
 - 2- عرض نتائج تقييم الفحوصات الرقابية بشفافية ودقة.
 - 3- الإبلاغ و الإفصاح عن أي خسائر أو أحداث تشغيلية دون تأخير أو تردد.
 - 4- تَبْنِي و تطبيق التوصيات "Remedial Actions / Recommendations / Mitigations" التي يتم طرحها من قبل وحدة المخاطر التشغيلية و التي من شأنها التخفيف من المخاطر التي يتم التعرف عليها من خلال ورشات العمل/الإبلاغ عن الأحداث أو الخسائر التشغيلية / الفحوصات الرقابية.
 - 5- دور مجلس الإدارة، لجنة المخاطر والامتثال، الإدارة العليا، وإدارة التدقيق على تفعيل أهمية المخاطر التشغيلية وجعلها جزءاً متكاملاً ضمن أنشطة المصرف اليومية.

لضمان ذلك، فإن إدارة مخاطر التشغيل تحرص على نشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية وتوعية المعنيين عن طريق عقد دورات تدريبية لكل دائرة تم عقد ورشة عمل لها و خلق بيئة فعالة ما بين المعنيين من كل الدوائر ووحدة المخاطر التشغيلية ورفع أي مخالفات أو تقصير إلى لجنة المخاطر الداخلية لأخذ اللازم، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف للتوصل إلى بناء ملف مخاطر "Risk Profile" على مستوى كل دائرة / وحدة / فرع وبالتالي على مستوى المصرف ككل.

إضافة إلى ما ورد فإن إدارة مخاطر التشغيل تعنى بما يلي:

- ١- مراجعة السياسات المصرفية الداخلية وإجراءات العمل بهدف إبراز مخاطرها والتوجيه لتخفيفها والسيطرة عليها قبل اعتمادها.
- ٢- تطبيق فحوصات الأوضاع الضاغطة ونتائجها.
- ٣- التقييم الداخلي لرأس المال فيما يتعلق بهذا النوع من المخاطر حسب تعليمات البنك المركزي العراقي
- ٤- التطوير المستمر للأنظمة المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل.
- ٥- استكمال بناء البرنامج المتكامل لخطط استمرارية العمل.
- ٦- يتم تحليل المنتجات التي يقدمها المصرف وذلك وفقا لمؤشرات مخاطر التشغيل .

أمن المعلومات:

إن مسؤولية وحدة أمن المعلومات / إدارة المخاطر تكمن في المحافظة على سرية وتوفر ودقة المعلومات على مستوى المصرف وذلك من خلال ما يلي:

- ١- وضع برنامج لأمن المعلومات اعتماداً على أفضل المعايير الدولية في هذا الخصوص (ISO 27K، PCI DSS) بما يتوافق مع الاستراتيجية العامة للمصرف.
- ٢- توفير الوسائل والأدوات والإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالمعلومات.
- ٣- إعداد السياسات الأمنية المتعلقة بأنظمة وموارد المعلومات.
- ٤- التوعية الأمنية المستمرة لموظفي المصرف وضمان امتثالهم للبرنامج الأمني.
- ٥- إدارة الأحداث الأمنية المتعلقة بموارد أنظمة المعلومات ورفع التوصيات ذات الصلة إلى الإدارة العليا.
- ٦- إعداد المعايير الأمنية لأنظمة المعلومات المختلفة.
- ٧- العمل على تطوير خطة استمرارية العمل و هيكلية الموقع البديل لضمان استمرارية أعمال المصرف في حال حدوث أي كارثة.
- ٨- تحديد الضوابط الملائمة لتقليل المخاطر التي يواجهها المصرف عن طريق تحليل المخاطر المختلفة المتعلقة بأمن المعلومات.
- ٩- إعداد و تطوير السياسات والإجراءات الأمنية المتعلقة بأنظمة وموارد المعلومات.
- ١٠- إدارة الأحداث الأمنية المتعلقة بموارد أنظمة المعلومات ورفع التوصيات ذات الصلة إلى الإدارة العليا.
- ١١- التأكد من أمن وسلامة الأجهزة والبرمجيات والتطبيقات المختلفة سواء بأمنها المنطقي أم المادي وذلك من خلال القيام بعمليات تحليل المخاطر وفحوص دورية للتأكد من سلامتها واستخدام الأدوات والإجراءات المختلفة لمراقبتها من أجل استخدام أمن لهذه الموارد.
- ١٢- يتم تحليل المنتجات التي يقدمها المصرف وذلك وفقا لمؤشرات مخاطر امن المعلومات .

مخاطر السوق

هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة، وأسعار العملات، وأسعار الأسهم)، و تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقا لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية وتتضمن كل من مخاطر التالية:-

١. مخاطر أسعار الفائدة.

٢. مخاطر أسعار الصرف.

٣. مخاطر أسعار الأسهم.

يتبع المصرف سياسات مالية واستثمارية لإدارة مخاطر السوق المحتملة ضمن إستراتيجية محددة، ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تتولى عملية الإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص ، وفي هذا الإطار وبوجود وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة وأنيط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:-

١. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي العراقي.

٢. إعداد سياسة لمخاطر السوق التي تتضمن اسس تعريف وإدارة وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر واعتمادها من قبل اللجان المعنية.

٣. إعداد مصفوفة من التقارير الرقابية لإدارة ومراقبة مخاطر السوق.

٤. تطوير أدوات ومقاييس لإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:-

أ. تحليل الحساسية (Sensitivity analysis).

ب. تحليل نقطة الأساس (Basis Point).

ج. القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)

د. اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

هـ. تقارير وقف الخسائر (Stop Loss Limit).

و. مراقبة السقوف الاستثمارية للمصرف.

ز. مراقبة محفظة الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وإعادة تقييمها أولا بأول.

١ - مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، حيث يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

أساليب تخفيف مخاطر أسعار الفائدة:

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعات دورية تقام لهذا الغرض حيث يتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة وتقوم بوضع الحلول للتخفيف من هذه المخاطر.

موازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات تسعى إدارة المصرف للموائمة بين مدى تأثير الموجودات والمطلوبات وضمن فئات الاستحقاق للتغير في أسعار الفائدة والحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة.

فجوات الفوائد:

يتم العمل على تلافي أية فجوات في أسعار الفائدة من خلال دورية تعديل الفوائد على موجودات المصرف ومطلوباته من حيث الربط والموازنة بين الاستحقاقات والفوائد .

تتمثل حساسية قائمة الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على أرباح المصرف لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول :

-٢٠٢٠-

العملة	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
دولار امريكي	١	(٤٤٢,٧٤٧)	-
يورو	١	٧٨٨	-

-٢٠١٩-

العملة	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
دولار امريكي	١	٤٤٩,٥٢٢	٣٠٣,٩٢٦
يورو	١	(١,٢٦٧)	-

٢- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدينار العراقي عملة الاساس للمصرف. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى المصرف و يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

العملة	التغير في سعر صرف العملة	حسابية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)
	%	ألف دينار عراقي
دولار امريكي	٥	٦,٩٥٥,٠٢٣
يورو	٥	(١,٦٦٧)
جنيه استرليني	٥	١٤,٨٠٨
ين ياباني	٥	٦,٢٩٨
كورونا سويدية	٥	٥,٤٩٣
		٤٩,١٢١
		(٤٥,٩٢٧)
		٢٦٦,٣٧٦
		٥,٣٣٢
		١٦٨,٤٤٩

خلال شهر كانون الأول ٢٠٢٠ قام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات تخص تعديل سعر الصرف للدينار مقابل الدولار الأمريكي حيث تغير من (١١٩٠) دينار عراقي الى (١٤٦٠) دينار عراقي لكل دولار امريكي ونتج عن ذلك تعديل سعر الصرف الخاص بجميع العملات الأجنبية.

٣- مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل المصرف على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها المصرف مدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية.

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الموحدة والتغير المتراكم في القيمة العادلة نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة:

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
-٢٠٢٠	%	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
سوق العراق	٥	-	١٩,٦٢٣
المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
-٢٠١٩	%	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
سوق العراق	٥	-	٢٠,٤٢٢

في حال كان هنالك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوٍ للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:
يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر حتى 3 شهور	أقل من شهر واحد	
بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	الموجودات -
٢٣٩,٠٦٣,٣٤٦	٢٣٩,٠٦٣,٣٤٦	-	-	-	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦	-	-	-	-	-	-	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣١٧,٥٩٨,٦٣٦	٩,٨١٢,٢٩٧	١٤٩,٠٠٣,٥٢٢	٣٢,٨٣٣,٤٧٦	٤٩,٧٩٠,٨٧١	٢٦,٧٠٥,٤٦٦	٢٧,٠٧٤,١٤٣	٢٢,٣٧٨,٨٦١	تسهيلات ائتمانية مباشرة
٧١,٢٥٣,٢٣٩	٧,٥٣٠,٣٧١	-	٦٣,٧٢٢,٨٦٨	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٢٩,٢٤٠	٢٩,٢٤٠	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
١٨,٠٤٧,١٠٥	١٨,٠٤٧,١٠٥	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات - بالصافي
١١,٨٠٠,٠٢٧	١١,٨٠٠,٠٢٧	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
٣,٥٦٢,٧٤٨	٣,٥٦٢,٧٤٨	-	-	-	-	-	-	حق استخدام البند المؤجر
٢٩,٦٤٢,٨٨٥	٢٩,٦٤٢,٨٨٥	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
٨٩٣,٢٠٥,٦٥٢	٥٢١,٦٩٦,٤٤٦	١٤٩,٠٠٣,٥٢٢	٩٦,٥٥٦,٣٤٤	٤٩,٧٩٠,٨٧١	٢٦,٧٠٥,٤٦٦	٢٧,٠٧٤,١٤٣	٢٢,٣٧٨,٨٦١	مجموع الموجودات
								المطلوبات -
١٧٦,٢٧٨	١٧٦,٢٧٨	-	-	-	-	-	-	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٤١٨,٣٢٥,٠٨٤	٢٨٤,٨٣٨,٥٧٩	-	٨١٩,٠٠٠	٢٥,٦٨٤,٦٨٦	١٤,٣٠٦,٠٣٣	٨,٦٣٩,٨٦٤	٨٤,٠٣٦,٩٢٢	ودائع عملاء
٧٤,١٠٦,٠٧٨	٢,٠٧٨,٤٠٩	-	٥٥١,٨٧٥	٥,١١١,٧٧٣	٨,٨٦٠,٤٤١	٢٤,٥٧٨,٥٩٨	٣٢,٩٢٤,٩٨٢	تأمينات نقدية
٦٦,٣٠٥,٠٧٤	-	٥٦,٢٧٤,٩٨٩	٥,٩٧٧,٢٠٠	٢,٠٦٩,٣٠٠	١,٢٢٢,١٥٠	٤٥٧,٨٦٠	٣٠٣,٥٧٥	أموال مقرضة
٥,٩٨٢,٨١٥	٥,٩٨٢,٨١٥	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
٣,٥٤٨,٢٥٦	٣,٥٤٨,٢٥٦	-	-	-	-	-	-	التزام عقود الإيجار
٤,٤٣٦,٧٥٠	٤,٤٣٦,٧٥٠	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
١٣,٠٣٠,٣٩١	١٣,٠٣٠,٣٩١	-	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
٥٨٥,٩١٠,٧٢٦	٣١٤,٠٩١,٤٧٨	٥٦,٢٧٤,٩٨٩	٧,٣٤٨,٠٧٥	٣٢,٨٦٥,٧٥٩	٢٤,٣٨٨,٦٢٤	٣٣,٦٧٦,٣٢٢	١١٧,٢٦٥,٤٧٩	مجموع المطلوبات
٣٠٧,٢٩٤,٩٢٧	٢٠٧,٦٠٤,٩٦٨	٩٢,٧٢٨,٥٣٣	٨٩,٢٠٨,٢٦٩	١٦,٩٢٥,١١٢	٢,٣١٦,٨٤٢	(٦,٦٠٢,١٧٩)	(٩٤,٨٨٦,٦١٨)	فجوة إعادة تسعير الفائدة
								- ٢٠١٩
٦٣٢,٠٣٧,٧٨٦	٤١٩,٨٨٤,٩٨٦	٤٥,٧١٨,٧٤٤	٧٨,٥٧٩,٣٣٢	٣١,٠٦٩,١٥٩	١٥,٦٨٤,٤٢٥	١٧,٦٥٢,٨٥٢	٢٣,٤٤٨,٢٨٧	مجموع الموجودات
٣٧٥,٥٢٠,٨٤٤	٢٦٣,٧٤٥,١٠٥	٧,٠١٢,٧٦٥	٦,٥٨١,٧٦٠	٨,٢٠٩,٩٥٤	٦,٠٣٨,٢٨٩	١٠,٠٠٣,٥٠٦	٧٣,٩٢٩,٤٦٤	مجموع المطلوبات
٢٥٦,٥١٦,٩٤٢	١٥٦,١٣٩,٨٨١	٣٨,٧٠٥,٩٧٩	٧١,٩٩٧,٥٧٢	٢٢,٨٥٩,٢٠٥	٩,٦٤٦,١٣٦	٧,٦٤٩,٣٤٦	(٥٠,٤٨١,١٧٨)	فجوة إعادة تسعير الفائدة

التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

-٢٠٢٠-

المجموع	كورونا سويدية	ين ياباني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	
بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	
						الموجودات
١٤٥,٣٠٩,٩٥٦	-	-	٢٢٥,٧٣٤	٢,١٦٦,٢٧٨	١٤٢,٩١٧,٩٤٤	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٢٠٠,٨٣٧,٢٦٧	١٤٠,٩٢٨	١٢٨,٤٥٦	١٠٧,٤٠٩	٨,٣٥٨,٨٢٦	١٩٢,١٠١,٦٤٧	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٦٢,٠٨٨,٥٥٥	-	-	-	-	٦٢,٠٨٨,٥٥٥	تسهيلات ائتمانية مباشرة
٦٥,٩٣٤,٨٢٦	-	-	-	-	٦٥,٩٣٤,٨٢٦	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٥,٣٢٣,٨٠٣	-	-	-	-	٥,٣٢٣,٨٠٣	ممتلكات ومعدات - بالصافي
٦,٧٠٤,٨٨٥	-	-	-	٣,٥٧٧,٩٦٢	٣,١٢٦,٩٢٣	موجودات غير ملموسة - بالصافي
٢,٧٧١,٨٤٨	-	-	-	-	٢,٧٧١,٨٤٨	موجودات أخرى
٤٨٨,٩٧١,١٤٠	١٤٠,٩٢٨	١٢٨,٤٥٦	٣٣٣,١٤٣	١٤,١٠٣,٠٦٧	٤٧٤,٢٦٥,٥٤٧	مجموع الموجودات
						المطلوبات
١,٥٩١	-	-	-	-	١,٥٩١	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
٢٠٢,٣٠٧,٠٩٥	١,٦٥٠	-	٥٧٣	١,٢٦٠,٢٩٢	٢٠١,٠٤٤,٥٧٩	ودائع عملاء
٦٥,٩٢٨,٦٠٢	-	-	-	٨,١٧٧,٢٣٦	٥٧,٧٥١,٣٦٦	تأمينات نقدية
٧,٣٢٣,٢٥٧	-	-	-	-	٧,٣٢٣,٢٥٧	أموال مقترضة
٥,٧٠٢,٨٩٠	-	-	-	١,١٣٢,١٥٣	٤,٥٧٠,٧٣٧	مخصصات متنوعة
٤,١٣٣,٧٧٣	-	-	-	٩,٤٥١	٤,١٢٤,٣٢٢	مطلوبات أخرى
٢٨٥,٣٩٧,٢٠٨	١,٦٥٠	-	٥٧٣	١٠,٥٧٩,١٣٢	٢٧٤,٨١٥,٨٥٢	مجموع المطلوبات
٢٠٣,٥٧٣,٩٣٢	١٣٩,٢٧٨	١٢٨,٤٥٦	٣٣٢,٥٧١	٣,٥٢٣,٩٣٥	١٩٩,٤٤٩,٦٩٤	صافي التركيز بالعملات الاجنبية
						-٢٠١٩-
٣٠٢,٣٢٦,٥٥٦	٥٣٣,١٨٤	٧٣,٦٥٢	٤٢٥,٠٠٠	١١,٢٤٢,٠٣٧	٢٩٠,٠٥٢,٦٨٤	مجموع الموجودات
١٨٢,١٤٧,٢٣٩	١٤٥,٨٩٦	٧١,٧٣٥	٢٢٨,٠٢٥	١٠,١٥٥,٥٢٧	١٧١,٥٤٦,٠٥٦	مجموع المطلوبات
١٢٠,١٧٩,٣١٨	٣٨٧,٢٨٨	١,٩١٧	١٩٦,٩٧٥	١,٠٨٦,٥١٠	١١٨,٥٠٦,٦٢٨	صافي التركيز بالعملات الاجنبية

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي (موقع جغرافي، عملة، وقت) لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر بسبب اللجوء لأي مما يلي:

- ١- بيع موجودات المصرف بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى انخفاض العوائد المتوقعة وانخفاض الأرباح المالية لدى المصرف.
- ٢- إقبال المصرف على الالتزامات ذات التكاليف المرتفعة وذلك لتلبية التزاماتها مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح المتوقعة لدى المصرف.

ويتم تحديد أثر مخاطر السيولة على المصرف من خلال التعرف على مدى سيولة موجوداته وقدرة المصرف على تحويل الموجودات السائلة أو شبه السائلة إلى نقد بأقل الخسائر من حيث هبوط الأسعار، ويجب على المصرف توفير الموجودات التي من الممكن أن يتم بيعها بسعر يقترب من القيمة الأساسية، وبالتالي فإن مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف قد تنقسم إلى ما يلي:

أ. مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

ب. مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن المصرف من بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

تتم عملية إدارة السيولة من قبل إدارة الخزينة والاستثمار، وتكون إدارة وقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لسياسات وإجراءات محددة وخطة تمويل الطوارئ ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) التي تتولى عملية مراقبة وضبط السيولة وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من موجودات ومطلوبات المصرف سواء في قائمة المركز المالي أو خارجها بالتنسيق مع مدير إدارة الخزينة والاستثمار وتتم عملية إدارة مخاطر السيولة ضمن مجموعة من المعطيات التالية:

١- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل اللجان التي تحدد أسس وتعريف وإدارة وقياس ومتابعة مخاطر السيولة.

٢- خطة إدارة أزمات السيولة والتي تتضمن:

أ. إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

ب. لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

ج. خطة لتوفير السيولة في الحالات الطارئة (Liquidity Contingency Plan).

د. تحليل وضع سيولة المصرف معتمدين على تقارير السيولة التي تتضمن:-

- جدول فجوة الأمد (Duration Gap) للموجودات والمطلوبات.

- نسبة السيولة القانونية: السيولة حسب سلم الاستحقاق بالدينار العراقي والعملة الأجنبية.

- ودائع العملاء لدى المصرف بالدينار العراقي والعملة الأجنبية.

- تقرير مؤشرات السيولة.

- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

كما تتولى إدارة الخزينة والاستثمار بالتنسيق مع وحدة مخاطر السوق على تنويع مصادر التمويل وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من الموجودات السائلة من أجل تخفيف مخاطر السيولة وتتضمن تلك الإجراءات ما يلي:

- تحليل آجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبتها

يقوم المصرف بدراسة سيولة موجوداته ومطلوباته إضافة إلى أي تغييرات تحدث على موجوداته ومطلوباته بشكل يومي ، ويسعى المصرف من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للموائمة بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبة الفجوات مع تلك المحددة بسياسة المصرف.

- كما تتضمن السياسة خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة **Liquidity Contingency Plan**.

تقوم لجنة إدارة لموجودات والمطلوبات برفع التوصيات المتعلقة بسياسة إدارة مخاطر السيولة والاجراءات ووضع الأنظمة اللازمة لتطبيق الضوابط الرقابية الفعالة ورفع التقارير حول مخاطر السيولة ومدى التقيد بالضوابط والسياسات بالإضافة الى توفير الموارد التحليلية للإدارة العليا بما في ذلك متابعة كافة التطورات التقنية المتعلقة بقياس وإدارة مخاطر السيولة وتطبيق الملائم منها.

- التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي

تتوزع موجودات المصرف ومطلوباته بشكل منتظم بين استثمارات محلية وخارجية بالاعتماد على أكثر من سوق مالي وراس مالي وتوزيع التسهيلات على قطاعات مختلفة ومناطق جغرافية متعددة، والموائمة بين تمويل قطاع الشركات والافراد. كما يسعى المصرف للحصول على تنوع مصادر التمويل واستحقاقاتها.

- الاحتياطيات النقدية لدى سلطات الرقابة المصرفية

يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي لدى سلطات الرقابة المصرفية بمبلغ ٦٤,٢٣٣,٢٤٢ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ - ٣٠,٢٩٩,٨٥٨ الف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

المطلوبات :	حتى شهر واحد	من شهر حتى ٣ شهور	من ٣ شهور الى ٦ شهور	من ٦ أشهر الى سنة	من سنة الى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	١٧٦,٢٧٨	١٧٦,٢٧٨
ودائع عملاء	٨٤,٠٣٦,٩٢٢	٨,٦٣٩,٨٦٤	١٤,٣٠٦,٠٣٣	٢٥,٦٨٤,٦٨٦	٨١٩,٠٠٠	-	٢٨٤,٨٣٨,٥٧٩	٤١٨,٣٢٥,٠٨٤
تأمينات نقدية	٣٢,٩٢٤,٩٨٢	٢٤,٥٧٨,٥٩٨	٨,٨٦٠,٤٤١	٥,١١١,٧٧٣	٥٥١,٨٧٥	-	٢,٠٧٨,٤٠٩	٧٤,١٠٦,٠٧٨
أموال مقترضة	٣٠٣,٥٧٥	٤٥٧,٨٦٠	١,٢٢٢,١٥٠	٢,٠٦٩,٣٠٠	٥,٩٧٧,٢٠٠	٥٦,٢٧٤,٩٨٩	-	٦٦,٣٠٥,٠٧٤
التزام عقود الإيجار	-	-	-	-	-	-	٣,٥٤٨,٢٥٦	٣,٥٤٨,٢٥٦
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	٥,٩٨٢,٨١٥	٥,٩٨٢,٨١٥
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	٤,٤٣٦,٧٥٠	٤,٤٣٦,٧٥٠
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	١٣,٠٣٠,٣٩١	١٣,٠٣٠,٣٩١
اجمالي المطلوبات	١١٧,٢٦٥,٤٧٩	٣٣,٦٧٦,٣٢٢	٢٤,٣٨٨,٦٢٤	٣٢,٨٦٥,٧٥٩	٧,٣٤٨,٠٧٥	٥٦,٢٧٤,٩٨٩	٣١٤,٠٩١,٤٧٨	٥٨٥,٩١٠,٧٢٦
اجمالي الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	٢٢,٣٧٨,٨٦١	٢٧,٠٧٤,١٤٣	٢٦,٧٠٥,٤٦٦	٤٩,٧٩٠,٨٧١	٩٦,٥٥٦,٣٤٤	١٤٩,٠٠٣,٥٢٢	٥٢١,٦٩٦,٤٤٥	٨٩٣,٢٠٥,٦٥٢

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

المطلوبات :	حتى شهر واحد	من شهر حتى ٣ شهور	من ٣ شهور الى ٦ شهور	من ٦ أشهر الى سنة	من سنة الى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	٨,٣٧٧	٨,٣٧٧
ودائع عملاء	٧٣,٦٢٥,٨٨٨	٩,٥٤٥,٦٤٥	٤,٨١٦,١٣٨	٦,١٤٠,٦٥٣	٦٠٤,٥٥٩	-	١٥٥,٠١١,٤٧٢	٢٤٩,٧٤٤,٣٥٦
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	٨٩,٥٠٦,٤٣٩	٨٩,٥٠٦,٤٣٩
أموال مقترضة	٣٠٣,٥٧٥	٤٥٧,٨٦٠	١,٢٢٢,١٥٠	٢,٠٦٩,٣٠٠	٥,٩٧٧,٢٠٠	٧,٠١٢,٧٦٥	-	١٧,٠٤٢,٨٥٠
التزام عقود الإيجار	-	-	-	-	-	-	٢,٠٥٨,١٧١	٢,٠٥٨,١٧١
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	٤,١٢٦,٠٧٤	٤,١٢٦,٠٧٤
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	٢,١١١,٩٢٣	٢,١١١,٩٢٣
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	١٠,٩٢٢,٦٥٤	١٠,٩٢٢,٦٥٤
اجمالي المطلوبات	٧٣,٩٢٩,٤٦٣	١٠,٠٠٣,٥٠٥	٦,٠٣٨,٢٨٨	٨,٢٠٩,٩٥٣	٦,٥٨١,٧٥٩	٩,٠٧٠,٩٣٦	٢٦١,٦٨٦,٩٣٨	٣٧٥,٥٢٠,٨٤٤
اجمالي الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	٢٣,٤٤٨,٢٨٨	١٧,٦٥٢,٨٥٢	١٥,٦٨٤,٤٢٥	٣١,٠٦٩,١٥٩	٧٨,٥٧٩,٣٣٢	٤٥,٧١٨,٧٤٤	٤١٩,٨٨٤,٩٨٦	٦٣٢,٠٣٧,٧٨٦

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الاعتمادات والقبولات	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥	-	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥
السقوف غير المستغلة	١,٢٨٩,١٩٢	٣,٧٧١,٨١٩	٥,٠٦١,٠١١
الكفالات	٦٨,٩٩٣,٤٥٢	٦,٨١٥,٥٠٩	٧٥,٨٠٨,٩٦٠
الاجمالي	٤٤٣,٩٦٣,٢٦٩	١٠,٥٨٧,٣٢٨	٤٥٤,٥٥٠,٥٩٦
٣١ كانون الاول ٢٠١٩	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير
الاعتمادات والقبولات	٣٠٠,٢٨٣,١٦٦	١,٥٨١,٠٣٩	٣٠١,٨٦٤,٢٠٥
السقوف غير المستغلة	١,٣٤٤,٦٠٥	-	١,٣٤٤,٦٠٥
الكفالات	٤٩,٢٥٨,٩٩٥	١,٥٧١,٢٦٠	٥٠,٨٣٠,٢٥٥
الاجمالي	٣٥٠,٨٨٦,٧٦٦	٣,١٥٢,٢٩٩	٣٥٤,٠٣٩,٠٦٥

(١) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناتير	بآلاف الديناتير	
		بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
١١٩,٢٩٢,١٣٨	١٥٩,١١٣,٣٤٩	أرصدة لدى بنوك مركزية
١٩٥,١١٥,٣٠٢	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية:
٣٦,٨١٠,٠٣١	٩٤,٠٩٦,٣٢٤	الأفراد
		الشركات
١١٧,٠٩٢,١٩٧	١٧٣,٠٩٠,٧٧٠	الشركات الكبرى
١٥,٠٦١,٩٤٤	٥٠,٤١١,٥٤٣	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
		سندات وأسناد وأذونات:
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
٣٧,٢٤٣,٤٣٨	٧١,٢٥٣,٢٣٩	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
٦٥٢,٨٣٤	١,٣٨١,٠٤٦	الموجودات الأخرى
٥٤٢,١٧٠,٢٣١	٧٥١,٥٥٤,٦٩٧	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
٥٠,٨٣٠,٢٥٥	٧٥,٨٠٨,٩٦٠	كفالات
٣٠١,٨٦٤,٢٠٥	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥	اعتمادات صادرة
١,٣٤٤,٦٠٥	٥,٠٦١,٠١١	سقوف تسهيلات غير مستغلة
٣٥٤,٠٣٩,٠٦٥	٤٥٤,٥٥٠,٥٩٦	إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
٨٩٦,٢٠٩,٢٩٦	١,٢٠٦,١٠٥,٢٩٣	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي وبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة

- الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ و ٢٠١٩ دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

- بالنسبة لبنود الموجودات داخل قائمة المركز المالي الموحدة فإن التعرض الوارد أعلاه قائم على أساس الرصيد كما ظهر في قائمة المركز المالي الموحدة بالإضافة للفوائد المستحقة له.

(٢) تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	بنوك ومؤسسات مصرفية وبنود أخرى	المجموع	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
٣١ كانون الاول ٢٠٢٠					
٦١,٤٧٩,٠٥٣	١٢٠,٣٣٠,٧٦٢	٣٢,٤٣٦,٩٦٥	٤٣٣,٩٥٦,٠٦٠	٦٤٨,٢٠٢,٨٤٠	متدنية المخاطر
٣,٧٢٥,٥٢٩	٣٨,٩٦٠,٣٠٥	٤,٥٨٣,٠٤٣	-	٤٧,٢٦٨,٨٧٧	مقبولة المخاطر
منها مستحقة:					
٣,٥٥٥,٥٣٥	١٥,٦٥٠,٣٤٢	٤,٢٤٨,٧٤٩	-	٢٣,٤٥٤,٦٢٦	لغاية ٣٠ يوم
١٦٩,٩٩٥	٢٣,٣٠٩,٩٦٣	٣٣٤,٢٩٤	-	٢٣,٨١٤,٢٥٢	من ٣١ لغاية ٦٠ يوم
١١٦,٤٥٨	٣٠,٥٠٣,٤٩٢	١٠٢,١٢٨	-	٣٠,٧٢٢,٠٧٨	تحت المراقبة
غير عاملة:					
٥٣١,٢٥٢	٤٨٦,٠٣٧	١٠٠,٣٧٧	-	١,١١٧,٦٦٦	دون المستوى
١٠,٥٧٢,١١٧	١,٤٢٢,١٨٦	٤,٣٨٠,٣٣١	-	١٦,٣٧٤,٦٣٤	مشكوك فيها
٢١,٨٠٥,١٠٩	٨,٧٢٦,٥٤٩	٩,٤٣٢,٥٤٨	-	٣٩,٩٦٤,٢٠٦	هالكة
٩٨,٢٢٩,٥١٨	٢٠٠,٤٢٩,٣٣١	٥١,٠٣٥,٣٩٢	٤٣٣,٩٥٦,٠٦٠	٧٨٣,٦٥٠,٣٠١	المجموع
١,٤٨٥,٣٧٣	٩,١٣٦,١٥١	١٣,٢٤٩	-	١٠,٦٣٤,٧٧٣	يطرح: فوائد معلقة
٢,٠٤٥,٦٦٢	١٨,٧٩١,٣٢١	٦٢٣,٨٤٩	-	٢١,٤٦٠,٨٣٢	يطرح: مخصص التدني
٩٤,٦٩٨,٤٨٣	١٧٢,٥٠١,٨٥٩	٥٠,٣٩٨,٢٩٤	٤٣٣,٩٥٦,٠٦٠	٧٥١,٥٥٤,٦٩٦	الصافي
٣١ كانون الاول ٢٠١٩					
٣٣,٠٣٤,٧٢١	٥١,٢١٦,١٩٨	١٠,٤١٣,٧٠٨	٣٧٣,٢٠٦,٠٥٩	٤٦٧,٨٧٠,٦٨٥	متدنية المخاطر
٣,٧٢٥,٥٢٩	٣٨,٩٦٠,٣٠٥	٤,٥٨٣,٠٤٣	-	٤٧,٢٦٨,٨٧٨	مقبولة المخاطر
منها مستحقة:					
٣,٥٥٥,٥٣٥	١٥,٦٥٠,٣٤٢	٤,٢٤٨,٧٤٩	-	٢٣,٤٥٤,٦٢٧	لغاية ٣٠ يوم
١٦٩,٩٩٥	٢٣,٣٠٩,٩٦٣	٣٣٤,٢٩٤	-	٢٣,٨١٤,٢٥٢	من ٣١ لغاية ٦٠ يوم
١١٦,٤٥٨	٣٠,٥٠٣,٤٩٢	١٠٢,١٢٨	-	٣٠,٧٢٢,٠٧٨	تحت المراقبة
غير عاملة:					
٥٥,٠٠٣	١٥٣,٤٨٦	١٣,٠١٩	-	٢٢١,٥٠٨	دون المستوى
٧٢,٨٥٠	٦٠,٢١٨	٤٤,٨٥٦	-	١٧٧,٩٢٣	مشكوك فيها
٣,٥٧٦,٩٣٤	١٧,٥٩٠,٤٠٩	-	-	٢١,١٦٧,٣٤٤	هالكة
٤٠,٥٨١,٤٩٦	١٣٨,٤٨٤,١٠٨	١٥,١٥٦,٧٥٤	٣٧٣,٢٠٦,٠٥٩	٥٦٧,٤٢٨,٤١٧	المجموع
١,٤٧٠,٣٨٨	٦,١٣٢,٤٠٥	٢,٦٦١	-	٧,٦٠٥,٤٥٤	يطرح: فوائد معلقة
٢,٣٠١,٠٧٧	١٥,٢٥٩,٥٠٥	٩٢,١٤٩	-	١٧,٦٥٢,٧٣١	يطرح: مخصص التدني
٣٦,٨١٠,٠٣١	١١٧,٠٩٢,١٩٨	١٥,٠٦١,٩٤٤	٣٧٣,٢٠٦,٠٥٩	٥٤٢,١٧٠,٢٣١	الصافي

- تشمل التعرضات الائتمانية، التسهيلات، الأرصدة والإيداعات لدى البنوك، سندات، أدوات خزينة، وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية.
- يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق احد الأقساط أو الفوائد.
- يعتبر الحساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدول أصولية، وقد بلغت ٣١,٩٠١,٨٢٨ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ مقابل ٣٦٦,٦٠١ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩.

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وغيرها من الاجراءات ذات العلاقة، وقد بلغت قيمتها ٥٠,٧٠٣,٥٧٥ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠ مقابل ٩,٠٥٧,٨٣٩ ألف دينار عراقي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩.

(٣) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

المنطقة الجغرافية	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
أرصدة لدى بنوك مركزية	١٥٩,١١٣,٣٤٩	-	١٥٩,١١٣,٣٤٩
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢,٠٦٢,٢٣٧	٢٠٠,١٤٦,١٨٩	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦
التسهيلات الائتمانية:			
للافراد	٩٤,٠٩٦,٣٢٤	-	٩٤,٠٩٦,٣٢٤
الشركات:			
الشركات الكبرى	١٧٣,٠٩٠,٧٧٠	-	١٧٣,٠٩٠,٧٧٠
المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٥٠,٤١١,٥٤٣	-	٥٠,٤١١,٥٤٣
سندات وأسناد وأذونات:			
موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي	-	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٧,٥٣٠,٣٧١	٦٣,٧٢٢,٨٦٨	٧١,٢٥٣,٢٣٩
الموجودات الأخرى	١,٣٨١,٠٤٦	-	١,٣٨١,٠٤٦
الإجمالي للسنة	٤٨٧,٦٨٥,٦٣٩	٢٦٣,٨٦٩,٠٥٧	٧٥١,٥٥٤,٦٩٦
الكفالات المالية	٧٥,٨٠٨,٩٦٠	-	٧٥,٨٠٨,٩٦٠
الإعتمادات المستندية	-	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥
المجموع الكلي لسنة ٢٠٢٠	٥٦٣,٤٩٤,٦٠٠	٦٣٧,٥٤٩,٦٨٣	١,٢٠١,٠٤٤,٢٨١
المجموع الكلي لسنة ٢٠١٩	٣٨٦,٩٣٥,٨٩٧	٥٠٩,٢٧٣,٣٩٩	٨٩٦,٢٠٩,٢٩٦

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات (مخففات المخاطر):

المجموع	المنشآت الصغيرة والمتوسطة		الشركات الكبرى	الأفراد	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠
	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي			
٢٧,١٠٢,٥٦١	١٢,٩٢٣,٠٠٦	١٣,٢٠٠,٣٩٩	٩٧٩,١٥٦	متدنية المخاطر	
٢١,٣٩٩,١١٩	٦,٩٥٣,١٠٧	١٤,٤١٧,٣٢٠	٢٨,٦٩٢	مقبولة المخاطر	
١٨,٠٧٥,١٣٣	٢٤,٠٥٢	١٨,٠٤٤,٨٦٧	٦,٢١٤	تحت المراقبة	
١٧٦,٤٧١	-	١٧٦,٤٧١	-	غير عاملة:	
٧٥,١٩٩	-	٥٦,٧٢٩	١٨,٤٧٠	دون المستوى	
٩,٥٩٩,٨٢٤	١٨,٣٢٧	٧,٨٥٧,٩٧٣	١,٧٢٣,٥٢٤	مشكوك فيها	
٧٦,٤٢٨,٣٠٧	١٩,٩١٨,٤٩٢	٥٣,٧٥٣,٧٥٩	٢,٧٥٦,٠٥٦	هالكة	
				المجموع	

منها:				
١,٩١٠,٨٤٦	٧٣٠	١,٠٣٤,٨١٩	٨٧٥,٢٩٧	تأمينات نقدية
٧٣,٩٤٢,٤٦١	١٩,٩١٧,٧٦٢	٥٢,١٤٣,٩٤٠	١,٨٨٠,٧٥٩	عقارية
٥٧٥,٠٠٠	-	٥٧٥,٠٠٠	-	أسهم متداولة
-	-	-	-	سيارات والبيات
٧٦,٤٢٨,٣٠٧	١٩,٩١٨,٤٩٢	٥٣,٧٥٣,٧٥٩	٢,٧٥٦,٠٥٦	المجموع

٣١ كانون الأول ٢٠١٩				
الضمانات مقابل:				
١٣,٥٩٦,٣٨٨	٢,٩٥٩,٠٠٤	١٠,١١٦,٧٢٦	٥٢٠,٦٥٨	متدنية المخاطر
١٤,٠٥٤,٨٩٨	١,٥٣٣,٩٨٧	١٢,٤٧٩,٢٣٤	٤١,٦٧٧	مقبولة المخاطر
٩,٨١٨,٣٩٦	٦٠,١٢١	٩,٧٥٢,٥١٦	٥,٧٥٩	تحت المراقبة
١٢٤,٦٢٨	٨,٠٢١	١١٦,٣١١	٢٩٦	غير عاملة:
٣٦,٧٣٦	٦,٥٦٨	-	٣٠,١٦٨	دون المستوى
٥,٠٣٧,٦٤٠	-	٤,٧١١,١٨٨	٣٢٦,٤٥٢	مشكوك فيها
٤٢,٦٦٨,٦٨٦	٤,٥٦٧,٧٠١	٣٧,١٧٥,٩٧٥	٩٢٥,٠١٠	هالكة
				المجموع

منها:				
٦,٤٦٥,٠٣٥	٥٩٥	٦,٠٣٨,٨٥٩	٤٢٥,٥٨١	تأمينات نقدية
٣٥,٥٧٣,٢٠٩	٤,٥٦٧,١٠٦	٣٠,٥١٢,١١٦	٤٩٣,٩٨٧	عقارية
٦٢٥,٠٠٠	-	٦٢٥,٠٠٠	-	أسهم متداولة
٥,٤٤٢	-	-	٥,٤٤٢	سيارات والبيات
٤٢,٦٦٨,٦٨٦	٤,٥٦٧,٧٠١	٣٧,١٧٥,٩٧٥	٩٢٥,٠١٠	المجموع

لأغراض تعبئة الجدول أعلاه يتم ادراج قيمة الضمانات أخذاً بالاعتبار أن لا تزيد عن مبلغ الدين لكل عميل افرادياً.

٤) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي								
مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	خدمات	أفراد	إجمالي	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
البند								
١٥٩,١١٣,٣٤٩	-	-	-	-	-	-	١٥٩,١١٣,٣٤٩	أرصدة لدى بنوك مركزية
٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦	-	-	-	-	-	-	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣١٧,٥٩٨,٦٣٦	٨,٧٤٧,٩٠٠	١٨٧,٧٦١,٥٥٩	١٤,٩٧٨,٣٢٧	١٧٦,٧٢٠	١٠,٢٢٤,٦٦٦	٩٥,٧٠٩,٤٦٤	-	التسهيلات الائتمانية
سندات واسناد وأذونات:								
٧١,٢٥٣,٢٣٩	-	-	-	-	-	-	٧١,٢٥٣,٢٣٩	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
١,٣٨١,٠٤٦	-	-	-	-	-	-	١,٣٨١,٠٤٦	الموجودات الأخرى
٧٥١,٥٥٤,٦٩٦	٨,٧٤٧,٩٠٠	١٨٧,٧٦١,٥٥٩	١٤,٩٧٨,٣٢٧	١٧٦,٧٢٠	١٠,٢٢٤,٦٦٦	٩٥,٧٠٩,٤٦٤	٤٣٣,٩٥٦,٠٦٠	الإجمالي للسنة ٢٠٢٠
٥٤٢,١٧٠,٢٣٢	١٣,٩٣٣,٢٣٧	٩١,١١٢,٢٨١	١٣,١١٩,٢٣٣	٧٨٨,٨٨٨	٣٨,٦٥٢,٨١٠	١١,٣٥٧,٧٢٣	٣٧٣,٢٠٦,٠٦٠	الإجمالي للسنة ٢٠١٩

(٥) توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية

التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية الخاضعة لاحتساب التدنى

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	خدمات ومرافق عامة	أفراد	المجموع
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
<u>بنود قائمة المركز المالي الموحدة</u>							
١٥٩,١١٣,٣٤٩	-	-	-	-	-	-	١٥٩,١١٣,٣٤٩
أرصدة لدى بنوك مركزية							
٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦	-	-	-	-	-	-	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية							
-	٨,٧٤٧,٩٠٠	١٨٧,٧٦١,٥٥٩	١٤,٩٧٨,٣٢٧	١٧٦,٧٢٠	١٠,٢٢٤,٦٦٦	٩٥,٧٠٩,٤٦٤	٣١٧,٥٩٨,٦٣٦
التسهيلات الائتمانية							
٧١,٢٥٣,٢٣٩	-	-	-	-	-	-	٧١,٢٥٣,٢٣٩
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر							
١,٣٨١,٠٤٦	-	-	-	-	-	-	١,٣٨١,٠٤٦
الموجودات الأخرى							
٤٣٣,٩٥٦,٠٦٠	٨,٧٤٧,٩٠٠	١٨٧,٧٦١,٥٥٩	١٤,٩٧٨,٣٢٧	١٧٦,٧٢٠	١٠,٢٢٤,٦٦٦	٩٥,٧٠٩,٤٦٤	٧٥١,٥٥٤,٦٩٦
المجموع							
<u>بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة</u>							
١٨,٦٤٢,٦٠٩	٦,٢١٨,٤٠٧	٤١,٠١١,١٥٣	٥٤٤,٠١٢	-	٩,٣٩٢,٧٧٩	-	٧٥,٨٠٨,٩٦٠
الكفالات المالية							
-	٤٠,٣٨٦,٩٦٨	٢٨٨,٢٣٨,٠١٩	٣٣,٦٨٣,٨٨٠	٩,٤٤٧,٧٩٤	١,٩٢٣,٩٦٣	-	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥
الإعتمادات المستندية							
١٨,٦٤٢,٦٠٩	٤٦,٦٠٥,٣٧٥	٣٢٩,٢٤٩,١٧٢	٣٤,٢٢٧,٨٩٢	٩,٤٤٧,٧٩٤	١١,٣١٦,٧٤٢	-	٤٤٩,٤٨٩,٥٨٥
المجموع							

(٣٤) معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

١. معلومات عن أنشطة المصرف:

- يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير الصادرة بخصوص قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
 - حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
 - التمويل المؤسسي: يتعلق نشاط هذا القطاع بالترتيبات الخاصة بهيكل التمويل وإصدار نشرات الاكتتاب.
 - الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف موزعة حسب الأنشطة:

المجموع						
٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	أخرى	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	
بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	
٤٠,٥٨٢,٩٤٤	٦٥,٥٠١,٠١٧	٣,٨٥١,١٠٣	١١,٧٠٣,٧٨٣	٤١,٦٦٥,٧٥٢	٨,٢٨٠,٣٧٩	إجمالي الإيرادات
-	(٣,٦٢٣,٣٢٣)	-	(١٤١,٩٩٧)	(٣,٨٠٩,٩٥٣)	٣٢٨,٦٢٨	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
٣٤,٥٧٤,٩٦٢	٥٠,٤٨٢,٣٨٣	٣,٥٩٦,٥٦٨	٦,٠٧٣,٦٢٦	٣٥,٥٢٢,٣٤٤	٥,٢٨٩,٨٤٥	نتائج أعمال القطاع
(٢٣,١٥٤,٠٣٠)	(٢٥,٧٧٤,٥٢٧)	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة
١١,٤٢٠,٩٣٢	٢٤,٧٠٧,٨٥٥	-	-	-	-	الربح (الخسارة) قبل الضرائب
(٢,٣٠٣,١٧٩)	(٤,٨٧٩,٨١٥)	-	-	-	-	ضريبة الدخل
٩,١١٧,٧٥٣	١٩,٨٢٨,٠٤٠	-	-	-	-	صافي ربح الفترة
٦٣٢,٠٣٧,٧٨٦	٨٩٣,٢٠٥,٦٥٢	٢١٤,٢٥٦,٠٠١	٣٦١,٣٥١,٠١٦	٢٢٣,٥٠٢,٣١٢	٩٤,٠٩٦,٣٢٤	إجمالي موجودات القطاع
٣٧٥,٥٢٠,٨٤٤	٥٨٥,٩١٠,٧٢٧	٢٦,٩٩٨,٢١٣	٦٦,٤٨١,٣٥٢	٣٧٥,٢٣٩,٩٦٨	١١٧,١٩١,١٩٤	إجمالي مطلوبات القطاع
٣٥,٩٨٧	-	-	-	-	-	مصاريف رأسمالية
(٢,١٣٠,٥٤٨)	(٣,٥٥٨,٤٤٨)	(٣,٥٥٨,٤٤٨)	-	-	-	الإستهلاكات والاطفاءات

٢. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف، يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في جمهورية العراق التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس المصرف نشاطات دولية خارج العراق.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج العراق		داخل العراق		
٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	بآلاف الديناري	
٤٠,٧٦١,٦٥٥	٦٥,٥٠١,٠١٦	-	٤,٠٧٦,١٨٤	٤٠,٧٦١,٦٥٥	٦١,٤٢٤,٨٣٢	إجمالي الإيرادات
٦٣٢,٠٣٧,٧٨٦	٨٩٣,٢٠٥,٦٥٢	١٧٠,١٦٥,٧٥٦	٢٦٣,٨٦٩,٠٥٧	٤٦١,٨٧٢,٠٣٠	٦٢٩,٣٣٦,٥٩٤	مجموع الموجودات
٣٥,٩٨٧	١٢,٢٥٩	-	-	٣٥,٩٨٧	١٢,٢٥٩	المصاريف الرأسمالية

(٣٥) إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي تم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.

أصدر البنك المركزي العراقي في جلساته المنعقدة بتاريخ ٢٧ و ٢٨ أيلول ٢٠١٠ قرار بزيادة رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من ١٠٠ إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٣

حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠٢٠ بالبداية بتطبيق تعليمات بازل III بدلا من تعليمات بازل I .

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة ١٢,٥٪ حسب تعليمات البنك المركزي العراقي (٨٪ حسب لجنة بازل الدولية).

يقوم المصرف بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يقيم المصرف أية تعديلات أخرى على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

وصف لما يتم اعتباره رأس مال

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي لمعيار بازل III ، يتكون رأس المال التنظيمي مما يلي :

١. الشريحة الأولى (Tier 1) : والذي يهدف إلى ضمان استمرارية عمل البنك ، والذي يتكون من :

حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier 1) ، والذي يتضمن بشكل رئيسي : (رأس المال المدفوع ، الأرباح (الخسائر) المدورة غير المزة المتحققة من السنوات السابقة ، الأرباح السنوية /الفترة التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف ، الاحتياطات القانونية والاختيارية ، صافي بنود الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (CET1) ، حيث يطرح منه بشكل رئيسي (خسائر الفترة / السنوية ، الشهرة والموجودات غير الملموسة ،الموجودات الضريبية المؤجلة ، أسهم الخزينة ، النقص في المخصصات المطلوبة ، العجز في حساب مكافأة نهاية الخدمة .

رأس المال الإضافي (Additional Tier 1) والذي يتضمن بشكل رئيسي : (الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن الـ (AT1) .

٢. الشريحة الثانية والذي يُستخدم لتدعيم رأس المال الاساسي (المستمر و الاضافي) والذي يتكون من : (القروض المساندة ، المخصص العام للقروض و التسهيلات الائتمانية المنتظمة بحد أقصى ١,٢٥% من اجمالي الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري وتمثل في المخصصات المكونة للتعرضات المدرجة في المرحلة الاولى و الثانية عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩) .

- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للأسلوب البسيط (الطريقة المعيارية) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي المستندة لمقررات لجنة بازل، و فيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع الفترة السابقة:

فيما يلي نسب كفاية رأس المال:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣١ كانون الأول ٢٠٢٠	
بآلاف الدنانير	بآلاف الدنانير	
		بنود رأس المال الاساسي
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
٤,٤٣٩,٢٣٣	٥,٤٦٩,٠٨٤	الاحتياطيات
-	٣٣,١١٨,٧٧٣	الأرباح المدورة غير الموزعة (الفائض المحتجز - المتراكم)
٩,١٦٤,٢٠٥	١١,٧١٤,٣٣٨	الارباح السنوية التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف
٢٥٦,٤٦٩	(٢,٠١٢,٣٢٤)	صافي الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)
		يطرح منه
١,٣٦٤,٧٥٥	٣,٢٨٦,٣٤٢	الأصول غير الملموسة
٨,٢١٨,٣٩٩	-	صافي الخسائر الدفترية (خسائر متراكمة عن سنوات سابقة)
٢٥٤,٢٧٦,٧٥٣	٢٩٥,٠٠٣,٥٣٠	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الاضافي
٧,٥٧٥,٩٣٨	٩,٥٣٧,٠٠١	اجمالي المخصص العام والمحتسب ضمن المرحلة الأولى والثانية نتيجة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٩
٧,٥٧٥,٩٣٨	٨,٢٧٩,٢٨٣	الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به (١,٢٥٪)
٧,٥٧٥,٩٣٨	٨,٢٧٩,٢٨٣	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة الثانية)
٢٦١,٨٥٢,٦٩١	٣٠٣,٢٨٢,٨١٢	مجموع رأس المال التنظيمي
٩٤١,٤٣٤,٣٢٨	٩٨١,١٠٥,٥٤٠	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%٢٧,٨١	%٣٠,٩١	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (٪)
%٢٧,٠١	%٣٠,٠٧	نسبة رأس المال الأساسي (٪)

(٣٦) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٠		
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة
بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير
الموجودات:		
٢٣٩,٠٦٣,٣٤٦	-	٢٣٩,٠٦٣,٣٤٦
٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦	-	٢٠٢,٢٠٨,٤٢٦
٣١٧,٥٩٨,٦٣٦	١٨١,٨٣٦,٩٩٨	١٣٥,٧٦١,٦٣٨
٧١,٢٥٣,٢٣٩	٦٣,٧٢٢,٨٦٨	٧,٥٣٠,٣٧١
٢٩,٢٤٠	-	٢٩,٢٤٠
١٨,٠٤٧,١٠٥	١٨,٠٤٧,١٠٥	-
١١,٨٠٠,٠٢٧	١١,٨٠٠,٠٢٧	-
٣,٥٦٢,٧٤٨	٣,٥٦٢,٧٤٨	-
٢٩,٦٤٢,٨٨٥	١٨,٩٨٩,٩٢٣	١٠,٦٥٢,٩٦٢
٨٩٣,٢٠٥,٦٥٢	٢٩٧,٩٥٩,٦٦٩	٥٩٥,٢٤٥,٩٨٣
المطلوبات:		
١٧٦,٢٧٨	-	١٧٦,٢٧٨
٤١٨,٣٢٥,٠٨٤	٨١٩,٠٠٠	٤١٧,٥٠٦,٠٨٤
٧٤,١٠٦,٠٧٨	٢,٦٣٠,٢٨٤	٧١,٤٧٥,٧٩٤
٦٦,٣٠٥,٠٧٤	٦٢,٢٥٢,١٨٩	٤,٠٥٢,٨٨٥
٣,٥٤٨,٢٥٦	٣,٥٤٨,٢٥٦	-
٥,٩٨٢,٨١٥	٥,٩٨٢,٨١٥	-
٤,٤٣٦,٧٥٠	٤,٤٣٦,٧٥٠	-
١٣,٠٣٠,٣٩١	-	١٣,٠٣٠,٣٩١
٥٨٥,٩١٠,٧٢٦	٧٩,٦٦٩,٢٩٥	٥٠٦,٢٤١,٤٣٢
٣٠٧,٢٩٤,٩٢٦	٢١٨,٢٩٠,٣٧٤	٨٩,٠٠٤,٥٥٢
الصافي		
٢٠١٩ كانون الاول ٢٠١٩		
المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة
بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير
الموجودات:		
١٦٠,٢٤٦,٤٥٥	-	١٦٠,٢٤٦,٤٥٥
١٩٥,١١٥,٣٠٢	-	١٩٥,١١٥,٣٠٢
-	-	-
١٦٨,٩٦٤,١٧٢	٩٣,٨٤١,٥١٣	٧٥,١٢٢,٦٥٩
-	-	-
٣٧,٢٤٣,٤٣٨	٣٠,٤٥٦,٥٦٣	٦,٧٨٦,٨٧٦
٥,٨٩٧	-	٥,٨٩٧
٢٠,٩٠٢,٣٤٦	-	٢٠,٩٠٢,٣٤٦
١٧,١٥٧,٦٩٢	١٧,١٥٧,٦٩٢	-
٨,٤٩٦,٩٠١	٨,٤٩٦,٩٠١	-
١,٩٧٢,٣٤٠	١,٩٧٢,٣٤٠	-
٢١,٩٣٣,٢٤٣	١٧,٩٣٢,٠٧٧	٤,٠٠١,١٦٥
٦٣٢,٠٣٧,٧٨٦	١٦٩,٨٥٧,٠٨٦	٤٦٢,١٨٠,٧٠٠
المطلوبات:		
٨,٣٧٧	-	٨,٣٧٧
٢٤٩,٧٤٤,٣٥٦	٦٠٤,٥٦٠	٢٤٩,١٣٩,٧٩٦
٨٩,٥٠٦,٤٣٩	-	٨٩,٥٠٦,٤٣٩
١٧,٠٤٢,٨٥٠	١٢,٩٨٩,٩٦٥	٤,٠٥٢,٨٨٥
٢,٠٥٨,١٧١	٢,٠٥٨,١٧١	-
٤,١٢٦,٠٧٤	-	٤,١٢٦,٠٧٤
٢,١١١,٩٢٣	-	٢,١١١,٩٢٣
١٠,٩٢٢,٦٥٥	-	١٠,٩٢٢,٦٥٥
٣٧٥,٥٢٠,٨٤٤	١٥٠,٦٥٢,٦٩٦	٣٥٩,٨٦٨,١٤٨
٢٥٦,٥١٦,٩٤٢	١٥٤,٢٠٤,٣٩١	١٠٢,٣١٢,٥٥١
الصافي		

(٣٧) ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

٣١ كانون الاول ٢٠١٩	٣١ كانون الاول ٢٠٢٠	أارتباطات والتزامات ائتمانية :
بآلاف الدينائير	بآلاف الدينائير	
٣٠١,٨٦٤,٢٠٥	٣٧٣,٦٨٠,٦٢٥	اعتمادات صادرة
٤٦,٤٠١,٧٢٨	٥٦,٩٥٠,٠٤٨	اعتمادات واردة
		كفالات :
٥,٥٥١,٣٣٧	٥,٨٩٠,٨٥٨	- دفع
٤٢,٥٨٢,٧٩٦	٦٥,٣٨٠,٣٢٨	- حسن تنفيذ
٢,٦٩٦,١٢١	٤,٥٣٧,٧٧٤	- أخرى
١,٣٤٤,٦٠٥	٥,٠٦١,٠١١	سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة
٤٠٠,٤٤٠,٧٩٢	٥١١,٥٠٠,٦٤٤	المجموع
		ب- التزامات تعاقدية
١٢,٠٣٢,٥٣٢	١١,٩١٤,٤٨٨	عقود شراء موجودات غير ملموسة
٤,٠٤٣,٤٤٢	١,٨٩٠,٨٣٣	عقود شراء موجودات ثابتة
٢٥١,٧٣٤	٢٨٣,٢٧١	عقود مشاريع انشائية
١٦,٣٢٧,٧٠٨	١٤,٠٨٨,٥٩٢	المجموع

(٣٨) القضايا المقامة على المصرف

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ يوجد قضايا مقامة على المصرف الأهلي العراقي بقيمة (٢,١١٤,٩٠٤) دولار بما يعادل (٣,٠٨٧,٧٥٩) ألف دينار عراقي و في نظر الإدارة و المستشار القانوني لا يوجد حاجة لاخذ مخصص مقابل تلك القضايا نظرا لان موقف المصرف فيها متوسط (صفر دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩).

(٣٩) أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٢٠ لتتناسب مع تبويب أرقام القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٩ ولم ينتج عن إعادة التبويب اي اثر على الارباح وحقوق الملكية لعام ٢٠١٩.

(٤٠) إيضاحات أخرى

قام المصرف الاهلي العراقي قبيل منتصف شهر أيلول من العام ٢٠٢٠ بالتوقيع على اتفاقية "خطاب نوايا" غير ملزمة وحصريّة، للاستحواذ على الأعمال المصرفية لفروع بنك عودة اللبناني في العراق وشراء موجوداته ومطلوباته، وقد حصل المصرف على الموافقة المبدئية على عملية الاستحواذ من البنك المركزي العراقي.

